جـــامعة د. مولاي طـــاهر –سعيدة –

كـــلية الحقوق و العلوم السياســـية

قسم العلوم السياسية

البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة الغاربية بعد الحرب الباردة

مـــذكرة مـقدمة لنيـــل شهـــادة ماستر في شعبـــة لعلوم السياســـية تخصص دراســـات مغاربيـــة

إعداد الطالب:

❖ بروس محمد أمين

اشراف الأستاذ:

أ . دريس علي

أعضـــاء اللجـــنة المناقشـــة

- ✓ **الأستاذة: حلوي خيرة** — **رئيـــسا**
- ✓ **الأستاذ: دريس علي** — **مشرفا و مقررا**
- ✓ **الأستاذة: عياشي حفيظة** — **عضوا مناقشا**

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر و عرفان

نحمد و نشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم و العقل، و أمدنا بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل دريس علي الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا و على نصائحه و توجيهاته القيمة الذي أفادني بها فأكن له كل الإحترام و التقدير.

كما أتقدم بالشكر و العرفان لكل أساتذتنا الأجلاء بجامعة د.مولاي طاهر و خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية .

كما لا يفوتنا أن ننوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، مساعدة مادية أو معنوية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة و دون أي عراقيل.

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى كل من:

والدتي الحنونة التي سهرت على تربيتي.

إلى روح والدي الطاهرة طيب الله ثراه وتغمده برحمته الواسعة.

إلى إخوتي و إلى كل أصدقاء، محمد و زهير من ولاية سعيدة و إلى نور الدين و ربيع من سيدي بلعباس من الطفولة حتى الآن على دعمي و مساعدتي.

إلى كل زملاء الدراسة و رافقوني في دربي و كل طلاب جامعة سعيدة و خاصة طلاب قسم العلوم السياسية .

"أمين"

خطـــة البحـــث

- ❖ مـقدمة
- ❖ اهداف الدراسة
- ❖ مبررات ذاتية
- ❖ أدبيات الدراسة
- ❖ المشكلة البحثية
- ❖ حدود الدراسة
- ❖ الاطار النظري للدراسة
- ❖ المنهج التاريخي
- ❖ صعوبات الدراسة
- ❖ تقسيم الدراسة
- ❖ صعوبات الدراسة

- ❖ الفصل الأول: الاطار الفاهيمي و النظري للدراسة

- ❖ مقدمة الفصل
- ❖ المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية
- ❖ المطلب الأول :مفهوم السياسة الخارجية
- ❖ ماهية السياسة الخارجية
- ❖ العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم
- ❖ المطلب الثاني: اهمية السياسة الخارجية
- ❖ المطلب الثالث : صنع السياسة الخارجية
- ❖ المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية
- ❖ المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي
- ❖ المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي و تطوره

- ❖ مفهوم الأمن القومي
- ❖ تطور مفهوم الأمن القومي
- ❖ المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي
- ❖ المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن
- ❖ الفرع الأول: المستوى الوطني
- ❖ الفرع الثاني: المستوى الإقليمي
- ❖ الفرع الثالث: المستوى الدولي
- ❖ الفرع الرابع: المستوى الفردي
- ❖ المطلب الرابع :مظاهر الأمن القومي وخصائصه.
- ❖ المظهر المادي
- ❖ المظهر النفسي
- ❖ المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة العلاقة بين صناعة السياسة الخارجية ومفهوم الأمن و المجال الحيوي
- ❖ المطلب الأول: النظرية الواقعية
- ❖ أهم المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي
- ❖ إسهامات المدرسة الواقعية في تحليل السياسة الخارجية
- ❖ المطلب الثاني: النظرية الأمنية و الاستراتيجية
- ❖ المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية
- ❖ خلاصة الفصل

- ❖ الفصل الثاني: السياسة الخارجية المريكيو بعد نهاية الحرب الباردة

- ❖ مقـــدمة الفـــصل
- ❖ المبحث الأول :الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية
- ❖ المطلب الأول : أسباب التوجه الانعزالي
- ❖ المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد
- ❖ المطلب الثالث : تفسير المقتربات النظرية للسياسة الأمريكية
- ❖ الواقعية الجديدة "New Realism"
- ❖ الليبرالية الجديدة " New Liberalism"

- ❖ البنائية " Constructivism "
- ❖ المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية
- ❖ المطلب الأول :أبرز العوامل الداخلية
- ❖ القوة الأمريكية: (الجذور والخصائص)
- ❖ مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية
- ❖ المطلب الثاني : أثر العامل الخارجي
- ❖ المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار
- ❖ بيل كلينتون (نمط المنفعل الايجابي)
- ❖ بوش الابن (نمط الفاعل السلبي)
- ❖ المبحث الثالث : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية
- ❖ المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)
- ❖ الأهداف (التركيز على البعد الاقتصادي)
- ❖ نماذج لاتجاهات السياسة الأمريكية
- ❖ المطلب الثاني :بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)
- ❖ الأهداف (عودة إلى الأولوية الأمنية)
- ❖ نماذج لعلاقات الولايات المتحدة الخارجية
- ❖ المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية
- ❖ نظرة على الاستمرارية والتغير
- ❖ تقييم التحدي الأمني من وجهة نظر الأكاديميين(مصادره وإستراتيجية المواجهة)
- ❖ خــلاصة الفصل

- ❖ الفصل الثالث: تطور السياسة المريكية على منطقة المغرب العربي

- ❖ مقدمة الفصل
- ❖ المبحث الأول: منطقة المغرب العربي المفهوم و الأهمية
- ❖ المطلب الأول: تعريف منطقة المغرب العربي
- ❖ المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية
- ❖ المطلب الثالث: المغرب العربي بعد الحرب الباردة
- ❖ المغرب العربي في إطار العولمة

❖ المبحث الثاني: نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية
❖ المطلب الأول: تطور الاهتمام الامريكي بالمنطقة المغاربية
❖ عوامل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية
❖ الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي، و علاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية
❖ المطلب الثاني: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية
❖ المطلب الثالث: تطور العلاقة الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية
❖ مرحلة ما قبل 11 سبتمبر 2001
❖ مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر
❖ المبحث الثالث: تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية
❖ المطلب الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية
❖ المطلب الثاني: الإرهاب في المنطقة المغاربية (تنظيم القاعدة)
❖ الحركات الإرهابية في الجزائر
❖ الحركات الإرهابية في المغرب
❖ دوافع الإرهاب
❖ المطلب الثالث :الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية
❖ خلاصة الفصل

❖ خـــــاتمة

مقدمة

يمثل سقوط جدار برلين و زوال المعسكر الشيوعي المعلم البارز لنهاية الثنائية القطبية و ظهور عالم احادي القطب، الذي شهد استفراد الولايات المتحدة بالسيطرة و الهيمة العالمية. وقد واكب ذلك تحولات و تغيرات كبرى في جميع المجالات اهمها المجال المني .

فمنذ نهاية الحرب الباردة شغلت الدراسات المنية حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الكثر معالجة ولم يعد مفهوم الأمن مرتبطا بالقوة العسكرية وحدها بل تعداه ليشمل مختلف الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، هذا كان التغير في المفهوم أما التغير في وحدة التحليل فكان من الدولة كإطار تحليلي الى الفرد و ما اصطلح علية الأمن الانساني .

التحول في المفهوم و في وحدة التحليل كان بسبب تزايد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ما دفع الولايات المتحدة الامريكية اللا تبني العقيدة التدخلية في مناطق خارج الحدود الوطنية الامريكية، وكذا اتباع السياسة الاستباقية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية فأصبح العامل الأمني العنصر البارز في توجيه السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الاطار صنفت الولايات المتحدة الأمركية المنطقة المغاربية كمنطقة مهددة للأمن القومي الأمريكي بتهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأمركية و تصنيفها كنقطة ارتكاز لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية و امتداداتها المتسارعة عبر المنطقة، ما أذى الى زيادة الاهتمام الأمركي بمنطقة المغرب الكبير و بالتالي أصبح البعد الأمني أهم أبعاد السياسة الخارجية الأمركية تجاه المنطقة المغاربية.

اهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هاته الى مجموعة من الأهداف ندرجها كالتالي:

1- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى محاولة وضع اطار تحليلي لفهم السياسة الخارجية الأمركية و دور العامل الأمني في توجيه السلوك الخارجي الأمريكي تجاه منطقة المغرب و محاولة التعرض لمختلف المقاربات النظرية التي تحاول تفسير مختلف التهديدات الأمنية الجديدة .

2- **أهداف عملية:** تهدف الدراسة الى محاولة رصد طبيعة العلاقات الأمريكية المغاربية و مستوى التعاون الأمني بين الطرفين، وكذا الطموحات الأمريكية في هذه المنطقة إضافة الى التطرق و تحليل الدور الأمريكي في المنطقة المغاربية بداية من الحرب الباردة، كما تسعى الدراسة الى تفسير تغير السياسة الخارجية الأمريكية .

مبررات ذاتية: ترجع دوافع اختيار موضوع بحثنا هذا الى المبررات التالية:

1- **مبررات ذاتية:**

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتنا الى اختيار موضوعنا هذا نابعة عن التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية فترة ما بعد الحرب الباردة و التي توجهت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الى انتهاج النهج التعاوني لاسيما على الصعيد الأمني مع دول المغرب الكبير، كما أن الموضوع يمكننا من فهم دور العامل الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية على غرار الأبعاد الأخرى .

2- **مبررات موضوعية:**

إن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية و تطورها فترة ما بعد الحرب الباردة تعتبر من الموضوعات الحديثة، حيث توجد في هذه الاطار العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت مواضيع السياسة الخارجية الأمريكية، لإعتبار ان البحث في موضوع السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة من

المواضيع المهمة في مجال العلاقات الدولية، والذي يمكننا من فهم السلوك الخارجي الأمريكي اتجاه دول العالم لاسيما دول المغرب الكبير .

أدبيات الدراسة:

1- كتاب هنري كيسنجر " الدبلوماسية من الحرب الباردة الى يومنا هذا "، وينتمي هذا الكتاب الى الدراسات التاريخية إذ تم التطرق فيه الى الجوانب التاريخية لفترة الحرب الباردة و عوامل زوالها، وتم فيه التركيز على السياسة الخارجية الأمريكية من الحرب الباردة الى نهايتها، ولم يتم استعماله كثيرا كونه لم يواصل شرح مرحلة ما بعد الحرب الباردة رغم هذا إلا أن المرجع قد مثل النواة الأولى لهذه الدراسة .

2- كتاب جاك فونتال " العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي: مدخل الى الجيو اقتصاد " وينتمي هذا الكتاب الى خانة الدراسات الاقتصادية إذ ربط بين الاقتصاد و الأمن و هو موضوع مهم للدراسة، وتناول أزمة ما بعد نهاية الحرب الباردة بالنسبة للشركات الكبرى و الاقتصاد الدول و الأمن الدولي بصفة عامة، ووضح المرجع العلاقة بين الأمن الاقتصادي و إقامة الحروب .

3- كتاب " الأمن العربي: المقومات و المعوقات " الصادرة عن جامعة نايف للعلوم الأمنية، تم التطرق فيه لموضوع الأمن من خلال التعريف بالأمن القومي و دراسة تطوره و تناول أيضا المفهوم الشامل للأمن الذي يتضمن الأمن بمختلف أبعاده.

4- كما صدر عن نفس المركز دراسة بعنوان " الأمن الوطني: تصور شامل: المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات " خصصت هذه الدراسة كذلك لدراسة موضوع الأمن من خلال دراسة المفهوم و أبعاد الأمن بالتفصيل من الأمن السياسي، الاقتصادي، العسكري، الفكري، ..... و تناول بالتفصيل كل بعد .

5- دراسة معضلة أفريكوم: الحرب العالمية على الارهاب: بناء القدرات، النزعة الانسانية، و مستقبل السياسة الأمنية الأمريكية في افريقيا ، إذ تطرق الباحث في دراسته هاته لمأزق أفريكوم و الحرب الأمريكية لمواجهة الارهاب و مستقبل الأمن في افريقيا، وكيف ينبغي للإدارة الأمريكية التعامل مع الشعوب الافريقية عن طريق إظهار المؤسسة الأمريكية الإلتزام ببرامج مفيدة لكل من افريقيا و امريكا أي الربط بين الأمن و التنمية من خلال تنمية افريقيا من أجل أمن امريكا، كما يتطرق الكاتب لجهود وزارة الدفاع في افريقيا في فترة ما بعد 11 من سبتمبر 2001 و كيف استفادت حركات التمرد في افغريقيا من انتمائها للجماعات الارهابية العالمية (تنظيم القاعدة) .

6- أما فيما يخص الاطروحات فنجد أطروحة " الأبعاد الاسراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة الغاربية (الجزائر، المغرب، و تونس) 2001-2008، تطرق الباحث لدراسة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الغاربية و كذا البعد العسكري – الأمني في العلاقات الأمريكية الغاربية مع التركيز على البعد اقتصادي في العلاقات الأمريكية مع دول المغرب الكبير .

7- دراسة " النظريات الأمنية " THEORIES DE LA SECURITE تعرض الباحث في دراسته هاته لموضوع الأمن في جانبه النظري من خلال التطرق لدراسة مختلف النظريات الأمنية التقليدية الى جانب التطرق للتحولات التي عرفها مفهوم الأمن (الأمن الجماعي، الأمن الانساني) .

المشكلة البحثية:

كيف تؤثر الاهتمامات الأمنية على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية ؟

و تتفرع عن الاشكالية الرئيسية اشكاليات فرعية:

1- ماهية السياسة الخارجية و ماهي أدواتها ؟

2- ماهي تطورات الأمن القومي بعد الحرب الباردة ؟ و ماهي أهم أبعاده ؟ وما هي العلاقة التي تربط بين الأمن و السياسة الخارجية ؟

3- ماهي المصلحة الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية ؟

4- فيما تتمثل اهم تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية ؟

الفرضيـات

كلما ازدادت التهديدات الأمنية كلما كان البعد الأمني المحدد المركزي للسياسات الخارجية .

و يتفرع عن الفرضية المحورية فرضيتين فرعيتين :

1- كلما ارتفعت نسبة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية كلما زاد التعاون الأمني الأمريكي المغاربي .

2- كلما زادت أهمية المتغير الأمني في السياسة الخارجية كلما زادت أهمية المجال الحيوي للمنطقة المغربية .

حدود الدراسة:

أ- **المجال المكاني:**

تقوم الدراسة بالبحث في موضوع البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب الكبير أو منطقة شمال افريقيا و التي تضم: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا .

ب- **المجال الزماني:**

أما بالنسبة للاطار الزماني للدراسة و الذي يخص البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة المغاربية من 1990 الى غاية 2016 .

الاطار النظري للدراسة:

و يتمثل في الاقترابات النظرية المستخدة في هذه الدراسة و هي كالتالي:

أ- النظرية الواقعية: Realism

يمثل الواقعيون التيار الكثر دفاعا على فكرة اغتبار الأمن من صميم اهتمام و صلاحيات الدولة وحدها، أي ان مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، وهو يمثل المفهوم الأكثر تقليدا، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار و التهديدات الخارجية، إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن الا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية و اقامة تحالفات عسكرية دولية .

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، و سيطرت على تفكير الأكاديميين و صناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، وهي النظرية السائدة أو البديلة في الكتب و الدراسات الجادة التي تتناول النظريات في حقل السياسة الدولية و هيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة و قوية للحرب و التحالفات و الامبريالية و العقبات التي تعيق التعاون الدولي و ظواهر دولية أخرى .

يعتقد الواقعيون أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، او مناقشة كيف يجب ان يسير العالم، لكن الهدف هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل و العمليات المتكررة و ديناميكيات أنظمة الدول، و الواقعيون وضعوا نقطة البدء عندهم في سعي الدول لإكتساب القوة و السلطان، ومركزية القوة في ذلك، واستمرارية الصراعات في العالم المكون من دول مستقلة، وعدم ادعاء بإعطاء دور كبير للأخلاق و القانون الدولي و الديبلوماسية، ويؤكدون بشكل حازم على القوة العسكرية كأداة لحفظ السلام. ويعتبر كل من مكيافيللي، توماس هويز و ماكس فيبر من أهم رواد و مؤسسي الفكر الواقعي .

ب- **النظرية النقدية:**

فرضت تحولات عالم مابعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وهي تحولات جعلت دعاة انصار هذه النظريات يقومون بمراجعة نقدية لأنساقهم و أطرهم الفكرية و التحليلية و هي ان كانت في معظمها تتماشى و طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة و ما قبلها فإنها أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع التحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يتطلب من دعاتها و انصارهخا الاقرار بمختلف التحولات الدولية التي حصلت في فترة ما بين 1986 – 1991 و الاعتراف بها، و اعقبها من تحولات على المستويات الهيكلية، واعادة ترتيب و توزيع انماط القوى و على مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وهي تحولات أحدتث ثورة منهجية و فكرية على كل تلك النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، فنهاية الحرب الباردة ولدت نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات، خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية و الاتصالية الى جانب تقلص الحدود بين الدول، كما تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة لمسألة الأمن تتسم بكونها تتجاوزحدود الدول، مما أدى الى بروز ضرورة اعادة النظر في التصورات النظرية للأمن، وهي المرحلة التي وصفها " ستيفن وولت " بـ " مرحلة النهضة للدراسات الأمنية " ويعتبر " باري بوزان " من اهم مفكري النظرية النقدية الذي أكد على ان الأمن القومي لم يعد مرتبطا بالدولة بل تعداه الى ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية قد تكون دولية، اقليمية، حكومية او غير حكومية هذا ما يسمى التحول في مصادر التهديد. ويقابله التحول ايضا في مستويات الأمن من الأمن الوطني الى الأمن الهوياتي .

ج- مقاربة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية Decision-making Approach in Foreign Policy

تكوين عملية صنع القرار السياسي يعد بمثابة الاطار النظري الذي يستوعب اجزاء العملية السياسية كافة سواء كانت محلية أم دولية ... أن عملية اتخاذ القرار تعني مجموعة القواعد و الأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معنية لحل مشكلة معينة غير انه يجب ان تعترف ان عملية اتخاذ القرار يبدأ بوجود مشكلة أو حافز يجعل متخذي القرار يفكرون باتخاذ قرار لهذه المشكلة، لأنهم يرون أن هذه المشكلة تشكل خطرا على اهداف السياسة الخارجية للدوملة، غير انه يمكن حصر الأهداف السياسية الخارجية للدولة بشكل عام، وهي تنحصر اجمالا في الأمن القومي، دعم الكيان الاقليمي، السعي لزيادة القوة القومية، ثم الأهداف الاقتصادية و الايديولوجية، فعندما يشعر صانع القرار ان هناك عائقا يعترض طريقه الى الهدف فإن الأمر يدفعه الى اتخاذ قرار لتجاوزه و ليس من الضروري وجود مشكلة كشرط لإتخاذ القرار فقد يحدث ظرفا ايجابيا يرى صانع القرار في السياسية الخارجية استغلاله فيتخذ مجموعة من قرارات تمكنه من سرعة تحقيق الهدف .

المنهج التاريخي

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه ساردا للأحداث و مجمعا للمعلومات الى مفسر للأحداث وساع الى بناء أطر للتفسير و التحليل.... .

ان العلاقة بين السياسة و التاريخ ثابتة، وقد سيطر الكمنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور الا مع مطالع القرن العشرين، وبشكل لافت للأنتباه في عقد العشرينات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر، الا المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية .

لا تتوخى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ورصها بعضها الى البعض الآخر، لنكون ركاما من المعلومات المتناثرة التي تفتقر الى اطار تحليلي في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن ان يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصاصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الى الماضي، والتطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن اقتراضها خلف تلك التطورات، ومقصدنا من استخدام المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول ان يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير و بصيغة اخرى ادخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك .

منهج المسح

يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداماً في الدراسات الوصفية خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة .ويعتبر المسح أكثر طرق البحث الاجتماعي والتربوي استعمالاً، ذلك لاننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة مخصصة أو جماعة من الجماعات أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية ...الخ) .

ويعرف المسح بأنه عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، دون الخوض في تأثير الماضي والتعمق في هذا الماضي، كما انها تدرس الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها .وفي المسح الإجتماعي يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث، وتعد الإستبيان والمقابلات المقننة أكثر الأساليب استخداماً في تنفيذ المسوح الإجتماعية . ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح في إنتاج بيانات تشكل أساساً للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة.

المنهج الوصفي التحليلي

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات التطورية والميدانية وغيرها . إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع ويعتبر بعض الباحثين بأن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي . لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية . ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجوده بين المتغيرات . كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها .

وتستند البحوث الوصفية إلى عدد من الأسس مثل التجرد والتعميم . كما تتخذ أشكالا عديدة مثل المسح survey النظري أو الميداني وتحليل المضمون Content Analysis ودراسة الحالة ودراسة النمو(التتبع) وغيرها . ومهما اختلفت أشكال المنهج الوصفي إلا أنها جميعا تقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل عملي ودقيق.

وقد أشار العساف أن المنهج الوصفي هو كل منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها ,فهو إطار عام تقع تحته كل البحوث التي:

- تصف الظاهرة فقط (مسحي)
- توضح العلاقة ومقدارها(ارتباطي)
- اكتشاف الأسباب وراء سلوك معين(تحليل)

يتضح مما سبق أن المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير العلمي المنظم من أجل الوصول إلى نتائج محددة لمشكلة اجتماعية أو إنسانية.

صعوبات الدراسة:

يمكن القول ان الموضوع السياسة الخارجية الامريكية موضوع متناول في العديد من الدراسات الأكاديمية، الا أن الموضوع الذي تم تناوله في هذه الدراسة: البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة بصعوبات أبرزها:

1- عدم توفر مراجع العلوم السياسية عموما و الدراسات الأمنية خصوصا بالمكتبات الجامعية .

2- رغم ان موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية موضع متناول الا ان البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية تكاد المراجع فيه تكون منعدمة و ان توفرت البعض منها الا انها لاترقى لتكون دراسات أكاديمية .

3- ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع باللغة العربية، وان توفرت نوعا ما باللغات الأجنبية الا أنها تتميز بالصعوبة البالغة، ويرجح اليبب كون مواضيع العلوم السياسية و مصطلحاتها تتميز بالديناميكية و التطور المتسارع و بالتالي صعوبة الحصول على الترجمة الحقة حتى في ظل وجود المتخصصين و الترجمة الالكترونية .

تقسيم الدراسة

تناولت هذه الدراسة ثلاث فصول موضحة كالتالي:

في الفصل الأول: بعنوان الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة و يتضمن المبحث الأول تمحور حول مفهوم السياسة الخارجية لقد تطرقنا الى مفهوم السياسة الخارجية و اهميتها و صنعها و أدواتها، أما

المبحث الثاني تطرقنا الى ماهية الأمن القومي حيث ذكرنا مفهوم الأمن القومي و تطوره و أبعاده و مستوياته و ظاهره و خصائصه، وفي المبحث الثالث تمحور حول الأطر النظرية بين صناعة السياسة الخارجية و مفهوم الأمن و المجال الحيوي حيث ذكرنا العلاقة بين السياسة الخارجية و الأمن القومي وتطرقنا الى النظرية الواقعية و النظرية الأمنية و الاستراتيجية و الجغرافيا السياسية .

أما في يخص الفصل الثاني الذي أخد عنوان السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة حيث تكلمنا في المبحث الأول عن الخلفية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية و التي تمحورة في أسباب توجه الانعزالي و النزعة التدخلية للمحافظين الجدد و تفسير المقتربات النظرية للسياسة الأمريكية و تحدثنا في المبحث الثاني عن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية و الذي تمحور في أبرز العوامل الداخلية و أثر العامل الخارجي ومتغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار و تطرقنا في المبحث الثالث الى أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية و و الذي كان محوره كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين) و بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين) و تقييم السياسة الخارجية الأمريكية .

و في الفصل الثالث كان دو عنوان تطور السياسة الأمريكية على منطقة المغرب العربي و كان محتواه في المبحث الأول مفهوم منطقة المغرب العربي و أهميته بحيث عرفنا منطقة المغرب العربي و الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية و المغرب العربي بعد الحرب الباردة و كان المبحث الثاني حول نظرة تاريخية للسياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية و كان فيه المغرب العربي و سلم الاستراتيجية الأمريكية و تطور اهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية و تطور العلاقة الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية و المبحث الثالث بعنوان تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية و تحدثنا فيه التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية و ظاهرة الارهاب في المغرب العربي و الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية .

الفصل الأول

مقدمة الفصل

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية و الفكرية، و المرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي و النظري من جهة و الواقع العملي من جهة أخرى،و يعتبر فهم و تحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي .

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الابستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، و يتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، و سنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية .

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق، ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شان بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع.

المطلب الأول :مفهوم السياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و اختلاف التعاريف باختلاف المفكرين و اختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال با لنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها.

ولتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد وتحليل أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها.[1]

1- بهجت قرني و علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة :جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية ،مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002 ، ص29 .

أولاً :ماهية السياسة الخارجية:

يرى بهجت قرني Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة....، إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها، و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف و أحيانا غموض و سطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب و أبعاد الظاهرة، و هذا راجع كما أشرنا إلى عدة اعتبارات نفصل أهمها كما يلي :[1]

1. أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها و طموحاتها في محيطها الخارجي، و بالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية، فمثلا :تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.

2. أن السياسة الخارجية من الناحية النظرية ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة (منظور معين) ، و بالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية ، تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحول نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الخارجية.

1- السعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية.، جامعة قسنطينة، 2005 ، ص14 .

3. أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، و منها المعنوية و المادية، و منها الأساسية و الثانوية و منها السلمية و الدموية ، و منها الداخلية و منها الخارجية، غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.

و مع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية و شمولا، و منها:

التعريف الذي يقدمه جيمس روزنو James Rosenau، حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا و يقارب الواقع الملموس و البعد العملي للظاهرة فيقول بأن:[1]

"السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " .

و في مستوى آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرر، أو نحو قضية معينة .

و من جهته يقدم **محمد السيد سليم** تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة، و بالتالي[2]:

"يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ".

1- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى.مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،؛ الجزائر، 1994 ، ص ص 99-102 .

2- بطرس بطرس غالي،" السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد . 18 الجمعية، المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962 ، ص30 .

و على ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين محددات السياسة الخارجية و أهدافها وتوجهاتها و أدوارها و كذا الوسائل التي تنفذ بها أي بين الاتجاهات و الالتزامات الدولية و قدرات و حوافز الفعل ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها : كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك فعل خارجي.

ثانيا :العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم:

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة و في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، و أهم هذه المفاهيم ما يلي:

1. العلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية و العلاقات بين الدول .و قد ساد منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 ، أن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، و ذلك تحت إطار المسلمة القائلة بأن:[1] الكل هو مجموع أجزائه، غير أن التفاعلات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركات التحررية و الجماعات العرقية، و وحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول، و هذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرناها.

1- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى .دار الكتاب العربي، بيروت، 1985 ، ص157 .

و من جهة أخرى و في ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة إلى حد ما لها مناهجها و نظرياتها الخاصة، و من بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

2. الدبلوماسية و الاستراتيجة:

ترتبط كل من الدبلوماسية و الإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، و تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك **كينيث تومبسون** Kenneth Thompson بأن :

السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية.

أما الاستراتيجة كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر** André Beaufre فتعني :أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام[1] .

إذن للسياسة الخارجية وجهين، أولهما سلمي يقوم على الإقناع و التفاوض و تختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية .و ثانيهما الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة، و تختص به الدوائر الاستراتيجية و العسكري ة في الدولة[2]، و

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية .دار الجيل، بيروت، 2001 ، ص12 .

2- السعيد ملاح، مرجع سابق، ص 14 .

يأتي في المرتبة الثانية، و عادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية. و عليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها.

3. السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، و بين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن " السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية[1] " .

و من جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية تصنع و تصاغ داخل حدود الدولة و تنفَذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن بالمقابل توجه الأولى إلى الداخل و ترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

و في مستوى آخر، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي[2].

1- بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 26 .

2- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة، الطبعة الأولى .منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 ، ص61 .

و من هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير و فهم العلاقة بين السياستين الداخلية و الخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية ، و هذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط و تداخل السياستين الداخلية و الخارجية، و في نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات[1] التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية يفسر و يفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين ، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية .

من خلال كل هذا يتبين لنا أنه رغم التعقيد و الغموض الذي يميز السياسة الخارجية في مستويات مختلفة إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أ كثر وضوحا و أقل تجريدا، كما يعكس ذلك مدى صدقية تمثل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الابستمولوجية [2].

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص27 .

2- نفس المرجع، ص .28

المطلب الثاني: اهمية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني و الكيان الاقليمي للدولة، و من ثم فهي تحتل موقعها مركزيا في السياسة العامة . بيد أن أهمية السياسة الخارجية في اطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية الى أخرى. بالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية آداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الخرى .

و بصفة عامة، تمثل السياسة الخارجية موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية:

أولا: ان تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في اضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الاخرى الى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفاذة من المكانة الدولية لتلك الوحدة . وقد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدور في السياسة المصرية في الفترة الناصرية، فقد برر عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية بالأثر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات الاقتصادية على مصر. ويتفق بعض المؤرخين مع هذا الطرح، إذ يرون أن الدعم الغربي لمصر الناصرية رغم عدائها للغرب يرجع الى السياسة النشيطة التي اتبعتها مصر في العالم الثالث بحيث أدرك الغرب أن عداءه لعبد الناصر سيكلفه مصالحه في العالم الثالث. كذلك لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الاندونسية منذ استقلال اندونيسيا[1] .

1- فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985، ص 421 .

ثانيا: ان تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة. ومن ذلك اتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في اطار الحركة الدولية اللامنحازة، وذلك من اجل مواجهة نفوذ القوتين العظمتين و حماية استقلال تلك الدول. ومن امثلة ذلك الوظيفة التي لعبتها السياسة الخارجية اليوجوسلافية في الخمسينيات لحماية استقلال يوجوسلافيا ازاء الاتحاد السوفيتي .

ثالثا: ان تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح الخارجية. ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي او الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الامريكية من خلق مناخ الملائم لإزدهار الاستثمارات الامريكية في الخارج. و لعل من أشهر الامثلة التارخية على هذه الوظيفة، هي الوظيفة التي لعبتها السياسة الخارجية البريطانية منذ سنة 1841 و السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب العاليمية الاولى. فبعد نمو الثورة الصناعية في بريطانيا و ظهور الحاجة الى الاسواق. اصبح للسياسة الخارجية البريطانية وظيفة اساسية حددها بالمرستون وزير الخارجية حينما كتب سنة 1841 يقول ان دور السياسة الخارجية البريطانية هو ان تفتح و تضمن الطريق للتجار. كما يقول آرنو ماير Arno Mayer ان الهدف من السياسة الويلسونية (نسبة الى الرئيس الامريكي ويلسون) في مؤتمر فرساي 1991، و القائم على اساس صنع السلام و عدم اذلال المانيا، كان هو مواجهة القوى اليسارية الجديدة التي نشأت في اوروبا و الولايات المتحدة و التي ازدهرت نتيجة انتصار الثورة البلشقية في روسيا سنة 1917 فقد كانت السياسة الخارجية الويلسونية أدارة لاستيعاب " قوى الحركة " في الداخل و الخارج و بالتالي احتواء التهديد الثوري[1] .

1- ناصيف يوسف حتي، النظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص ص 172-175

رابعا: ان تلعب السياسة الخارجية دوزرا في تحقيق التكامل القومي او الاستقراغر السياسي و يتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية الى التركيز على العدو الخارجي او افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي الى التفاف الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي. وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الاسرائلية ازاء العرب في ضمان التكامل القومي للمجتمع الاسرائيلي و وقف نزيف الهجرة المضادة. من الأمثلة التقليدية لهذا الدور الوظيفو التي لعبها

التوسع الايطالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تقوية الوحدة الايطالية الناشئة. فيقول رنوفان ان دخول ايطاليا مغامرة افريقيا الشرقية كان وسيلة لاشمال الشعور الوطني اكثر منه عملية ارضاء للاحتياجات السكانية او اقتصادية. و كذلك اكد اللورد سالزبوري في مقالة نشرها سنة 18970 عقب انتصار بروسيا على فرنسا انه من وجهة نظر بسمارك (مستشار بروسيا) فإن اتباع سياسة الخارجية عدوانية كان يحقق وظائف منها " أن وحدة المانيا (بروسيا انذاك) كانت ما تزال في مراحلها الأولى و في حاجة الى رعاية، و الحرب هي ابن الأم للامراطوريات الوليدة . و تعتبر السياسة الخارجية في الدول النامية أداة مناسبة لبناء و تأكيد الهوية الوطنية و القومية للدولة . فممارسة الدولة لدورها الخارجي و مشاركتها في التنظيمات الدولية و تبادلها الاعتراف مع الدول الاخرى كل ذلك يشكل أداة لبلورة الهوية الخاصة بالدولة .

خامسا: ان تلعب السياسة الخارجية دورا في اعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها او مستوى تطورها الحضاري . و من ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي ة الاسلامي، و الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي .

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 317 .

سادسا: ان تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية و اضفاء الشرعية على سلطته الداخلية. و يصفه عامة تلعب السياسة الخارجية دوزرا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي و زيادة شعبية، ففي المجال الخارجي . يستطيع القائد السياسي ان تظهر حنكة السياسية، و قدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية، دون ان يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول. و لكنه يجد من الصعوبة بمكان ان يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الخارجية. كذلك يلجأ بعض القادة الى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانجاز و اكتساب احترام العالم . ايضا قد يلجأ صانع السياسة الخارجية الى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي ازاء المعارضة و تهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه. و في ذلك يقول بعض المؤرخين ان قرار حكومة الملك شارل العاشر الفرنسية بشن حملة عسكرية على الجزائر كانت بحركة دوافع داخلية، ان نجاح الخارجي سيمكن الحكومة من اسكات المعارضة الداخلية في مجلس النواب و تحقيق انتصار خارجي يغطي على المتاعب الداخلية .[1]

يبد انه في حالات أخرى، قد تلعب السياسة الخارجية دورا هامشيا، و يمكن تحديد مجموعة من الحالات التي تتضائل فيها أهمية السياسة الخارجية كجزء من السياسة العامة للدولة :

أولا: دول الحياد القانوني كسويسرا و النمسا

ثانيا: الدول التي استسلمت للهزيمة العسكرية، و من ذلك تضاؤل اهمية السياسة الخارجية في السياسة العامة لروسيا القيصرية بعد الحرب القرم (1856/1853) . فقد شهدت الفترة التالية لصلح باريس سنة 1856، انكماشا واضحا في الدور الخارجي الروسي. و قد حدثت الظاهرة ذاتها عقب هزيمة روسيا امام اليابان سنة 1905 و يمكن ان نشير كذلك الى حالتي المانيا بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية و اليابان بعد الحرب العاليمة الثانية .

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 320 .

ثالثا: الدول محدودة الموارد الى حد كبير بشكل لا يمكنها من اتباع سياسة خارجية نشيطة تعوض محدودية مواردها، و من ذلك و غينيا الاستوائية و مالديف .

رابعا: الدول الصغيرة المنضوية تحت لواء الحلاف، الكبرى كبلغاريا في اطار الكتلة السوفيتية السابقة، فهذه الدول تضطر الى مسايرة القرارات السياسة الخارجية للدول الكبرى في الحلف، و قصر دورها في السياسة الخارجية على مجرد تأييد تلك القرارات .

خامسا: الدول الصغيرة التابعة اقتصاديا كباهاما، و بيرو، و كينيا .

سادسا: الدول التي تمر بمرحلة تغير جذري و كلي ، كالاتحاد السوفيتي في الفترة الستالينية، او الصين الشعبية في فترة الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، فالصين الشعبية مثلا سحبت كل سفراتها من الخارج (عدا سفيرها في القاهرة) كجزء من عملية تقليص حجم السياسة الخارجية الصينية إبان تلك الثورة .

سابعا: الدول المنبوذة من المجتمع العالمي كجمهورية جنوب افريفيا إبان فترة الفصل العنصري أو الصين الوطنية .

ثامنا: الدول المعزولة جغرافيا كمنغوليا، نيبال، و بوتان .

و يمكن التعرف على أهمية السياسة الخارجية من خلال مجموعة من المؤشرات منها: نصيب ميزانية وزارة الخارجية من الميزانية العامة، و نسبة الافراد العاملين في مجال السياسة الخارجية من كل العاملين الحكوميين في الدولة، و عدد الدول التي تتبادل معها الدولة التمثيل الدبلوماسي من الدول الكائنة من النسق الدولي[1].

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 329 .

و الواقع ان اهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، و انما ايضا قضية عملية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي. فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة، و على وحه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية " طبقا لظروف دولته " . فلا يمكن القول ان صانع السياسة الخارجية مطالب بالاهتمام بالسياسة الخارجية قدر اهتمامه بالسياسة الداخلية، ذلك ان هذا الاهتمام انما يعتمد على طبيعة المشكلات الداخلية التي تواجهها الدولة، و الفرص المتاحة لصانع السياسة الخارجية في المجال الدولي لتحقيق مكاسب تعود على السياسة الداخلية لدولته بالمنفعة فكاما قلت المشكلات الداخلية، و زادت الفرص الخارجية المتاحة، كان من المنطقي ان يزداد اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يتوقف على الحد الذي تنعكس فيه تلك السياسة إيجابيا على السياسة الداخلية، و لذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة " العزلة " عن الشؤون الدولية في بعض القترات حينما بدت تلك السياسة ضرورية للتفرغ للبناء الداخلي، و اتجهت نحو سياسة " التدخل " في الشؤون الدولية حينما زادت المصالح الاقتصادية الامركية في الخارج. و بدت السياسة الخارجية التدخلية أداة مناسبة لحماية تلك المصالح كذلك فإن اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يجب ألا يتخطى المقدرات القومية المتاحة لدولته، ذلك ان اتباع سياسة خارجية تتضمن انهاكا للمقدرات القومية. انما يؤدي الى تآكل الاساس الداخلي لتلك السياسة، و بالتالي فشل السياسة الخارجية ذاتها في المدى البعيد. و سنعود الى ذلك الموضوع عند مناقشة موضوع المقدرات القومية .

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 334 .

و في المجال السياسة الخارجية المصرية، فقد تار الجدل في أواخر الثمانينات حول قضية الموازنة بين السياسيين الخارجية و الداخلية، و ذلك بمناسبة انتخاب الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية و ما ادى إليه ذلك من تركيز على قضايا السياسة الخارجية، فقد انتقدت المعارضة الرئيس مبارك على اساس أنه يعطي السياسة الخارجية الأولوية التي يجب أن تحتلها السياسة الداخلية، بينما دافع البعض عن أن اهتمام مصر بالسياسة الخارجية لابد و أن يؤثر ايجابيا على السياسة الداخلية.

المطلب الثالث : صنع السياسة الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر ، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهيرإلى صانعي القرارات، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية، وكما يرى جونسون فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار[1] .

1-Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

وتعتبر البيئة الداخلية مجموعة العوامل التي تنشأ عن البيئة المحلية وهي متعددة كالجغرافية والبشرية ووفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، وتتضمن البيئة الخارجية بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي والتي تتطلب ردود أفعال بشأنها، كما تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دورًا مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية. إن عملية فهم صنع القرار السياسي للدولة تنطوي على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواءًا المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ... ،ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية، ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسيةبشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة .[1]

1- منصف السليمي,صناعة القرار السياسي الأمريكي (الطبعة 1 ،باريس: مركز الدراسات العربي -الأوروبي 1997)، ص169.

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة تبدأ بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالحافز وتفسير هذه المعلومات في ظل العقائد والخبرات السابقة، ثم تأتي مرحلة دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، لتأتي مرحلة إعلان القرار وتنفيذه أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواءا كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج. وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية والتي اعتبرت الدولة فاعلا أساسيا وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين بدأوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين ، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج اتخاذ القرار لريتشارد اسنايدار والنماذج التحليلية لغراهام أليسون ونموذج السياسة الخارجية المقارنة لجيمس روزنو *وغيرها من النماذج التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية، ولدعم بنائها النظري فقد عملت هذه النماذج على الجمع بين عدة متغيرات ومستويات للتحليل من البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع الإعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية[1].

1- منصف السليمي,صناعة القرار السياسي الأمريكي، المرجع السابق، ص 171 .

المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق اهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات و تعبئة مجموعة من الموارد و المهرات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد و المهارات يصبح من العسير تحقيق اهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الاهداف لفاعل دولي آخر. و حتى في تلك الحالة فإن وكول تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. و الواقع أن اهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، و لكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، و محددا لمسار و معالم تلك السياسة. ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري بإستعمالها لتحقيق الأهداف الخارجية. فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه الى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة، كذلك فإن كثافة اللجوء الى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك ان تتسم السياسة الخارجية بطابع " عسكري " نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية .

بصفة عامة، فإن أدوات السياسة الخارجية تنصرف الى تلك الموارد الاقتصادية و المهارات البشرية المستعملة في صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية، و بينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية و البشرية، فإن مهارات البشرية تنصرف الى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة و الممارسة كقيادة الجيوش و التفاوض الدولي و غيرها .[1]

1- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص 215.

و يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية الى ثمان أدوات محددة[1]:

1- الأدوات الدبلوماسية

و تضم المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها أزاء الوحدات الدولية الأخرى و التفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها ازاء القضايا الدولية و حماية مواطنيها و ممتلكاتها في الخارج و تنظيم تعاملهم مع الأجانب. و تعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، و هي شبكة السفارات و القنصليات و المفوضيات، و غيرها من أدوات الاتصال الدولي.

2- الأدوات الاقتصادية

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في ادارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، و تشمل تلك الأنشطة انتاج و توزيع و استهلاك البضائع و الخدمات و تبادل الثروة و المعاملات المالية و غيرها. و من أمثلة تلك الأنشطة إعطاء و طلب المساعدات الاقتصادية، و التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية و التعريفات الجمركية، و أدوات الحماية التجارية، و العقوبات و المقاطعات الاقتصادية، و اعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الولى بالرعاية، و أدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

3- الأدوات العسكرية

و هي مجموعة المقدرات المتعلقة بإستعمال أو التهديد بإستعمال العنف المسلح و المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، و تشمل هذهالأدوات انشاء قوات مسلحة و تسليحها و تدريبها، و الغزو المسلح، و تقديم و عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، و التهديد الأدوات العسكرية و تطوير الأسلحة، و تغيير حجم المقدرات العسكرية المشورة العسكرية، و عقد المحالفات العسكرية، و الهجوم المسلح .

1- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص 217 .

4- الأدوات السياسة الداخلية

تتصرف الأدوات السياسة الداخلية الى تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسة الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ذلك أن مثل هذا التأييد – كما سنرى من دراستها لأثر النظام السياسي على السياسة الخارجية – يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوى من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الاخرى. و من ثم فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسة في دولته و اكتساب تأييدها لسياسة و فهمه لحركة النظام و أدواته القانونية و الادارية و قدراته المالية و التنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية .

5- الأدوات الاستخبارية

و يقصد بها المهارات و الموارد المستعملة لجمع و تفسير المعلومات المتعلقة بقدرات و خطط و نوايا و سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. و تشمل تلك الأدوات المهرات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، و تفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع و التجسس، و أدوات الرمز و فك الرمز و غيرها .[1]

6- الأدوات الرمزية

يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، و تشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعئية و الايديولوجية و الثقافية، و تنصرف الأدوات الدعائية الى تلك الأنشطة الموجهة الى التأثير في مفاهيم الافراد العاديين و النخب غير الرسمية

1- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص 219 .

في الوحدات الدولية الاخرى. فالأداة الدعائية تهدف الى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة اقناع الرأي العام الامريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي – الاسرائيلي. اما الأدوات الايديولوجية فإنها تهدف الى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل . و من ذلك الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم " النمط الامريكي للحياة " و غيرها. و تختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية و الايديولوجية في أنها تركز على توظيف الانتاج الثقافي و الثرات الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، و من أمثلتها اقامة العروض الثقافية في الخارج، و نشر تعليم القومية في الخارج و غيرها .

7- الأدوات العلمية و التكنولوجية

تشمل الأدوات العلمية و التكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد و المهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، و تطبيقاتها لحل مشكلات معنية. و تتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، و برامج المساعدة الفنية الى توظيف الاقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، و استكشاف الفضاء الخارجي و المحيطات بالإشتراك مع الآخرين .

8- الأدوات الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع و التي تكون هبة خالصة من هبات الله و ليس للانسان دخل في وجودها، و من أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية، ة الغابات، و ما تحتويه الارض في باطنها من معادن و ما تظهره من أشجار. و قد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، و من أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي الى بعض الدول الغربية سنة 1973، و عرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل الى اسرائيل سنة 1980[1].

1- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص 222 .

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد و المهارات، كأن تلجأ الدولة الى استعمال العمل الدبلوماسي، و الضغط العسكري، و السلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة العربية أثناء حرب أكتوبر سنة 1973. بيد أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا، و يتلوها في الأهية الأدوات الاقتصادية ثم الأواد العسكرية. كذلك فإن الدول قد تلجأ الى توظيف أداة معينة من ادوات السياسة الخارجية أكثر من غيرها من الأدوات. فقد وجد هيرمان من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية أت اسرائيل و الولايات المتحدة هما أكثر الدول توظيفا للأدوات العسكرية بينما وجد ان الصين و كويا، أكثر الدول توظيفا للأدوات الدعائية. و بناء عليه فقد طور هيرمان مقياس التركز Concentration Index وهو مقياس يحدد درجة توظيف الوحدة الدولية لأداة واحدة أو لأدوات متعددة في سياستها الخارجية، و المقياس هو حاصل مجموع مربعات نسب توظيف كل من ادوات السياسة الخارجية الثمان.[1] و يتراوح المقياس بين واحد صحيح مما يعني ان الدولة توظف أداة واحدة في سياستها الخارجية و 0.125 بما يعني أن الدولة تستعمل كل الأدوات بالتساوي، فإن كانت الدولة توظف الأدوات بالنسبة التالية:

1- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص 225 .

الدوات الدبلوماسية (45%)، و الأدوات العسكرية (14%)، و الأدوات الاقتصادية (11%)، و الأدوات السياسة الداخلية (3%)، و الأدوات الرمزية (9%)، و الدوات الاستخبارية (6%)، و الأدوات العلمية (4%)، و الأدوات العلمية (8%)، فإن التركز بالنسة لها هو: $(0.45)^2 + (0.14)^2 + (0.11)^2 + (0.03)^2 + (0.09)^2 + (0.06)^2 + (0.04)^2 + (0.08)^2 = 0.26$. و قد وجد هيرمان أن الدول النامية عموما هي أقل الدول توظيفا لمختلف ادوات السياسة الخارجية، كما ان الدول المتقدمة هي أكثر الدول توظيفا لتلك الأدوات بمختلف أشكالها .

كذلك فإن طبيعة الأدوات المستخدمة تتفاوت طبقا لمراحل عملية السياسة الخارجية ، فمن المتصور ان تستعمل الدولة معينة في مراحل جمع المعلومات (كالأدوات الاستخبارية) ، و لكنها تلجأ الى أدوات أخرى حين تطبق السياسة الناشئة عن جمع تلك المعلومات (كالمهرات الدبلوماسية و المقدرات العسكرية) [1].

1- زياد حافظ: "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية" ، المستقبل العربي،عدد 306 ،(اوت 2004) ص 81 .

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي و تطوره.

1-مفهوم الأمن القومي.

هناك العديد من التفسيرات والتعريفات لمفهوم الأمن القومي و يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1-موسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

2-والتر ليبمان (wolter lippmann) يرى أن الأمة الآمنة ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا تم تحديدها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب.

هذا التعريف يركز على استخدام القوة العسكرية من طرف الدولة لحماية المصالح المشروعة.

3-و يعرفه **أرنولد ولفرز** (arnold willfars) بأنه يعني حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم.

ويشبه هذا التعريف فيما سبقه في الاعتماد على القوة العسكرية لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع العدو بامتلاك القوة دون الدخول في ص ا رع مسلح معه، و يشير أيضا إلى أن مفهوم الأمن القومي ذو مفهوم متغير طبقا لقدرة الدولة على الأداء.

1- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 18 .

4-تريجر و **كرونبرج** يريان أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد الأمن لديهما بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية و وطنية ملائمة لحماية أو ت وسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين.

5-لورنس كروز و **جوزاف ناي** (lawrence kranse,josephe. nye) يعرفان الأمن بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية .لقد وسع هذا التعريف من مفهوم الأمن القومي بنقله إلى المفهوم المادي المحسوس وهو الواقع الاقتصادي.

6-روبرت ماكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق يرى أن الأمن يعني التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية و من دون التنمية فلا حديث عن الأمن .و الملاحظ من هذا التعريف أنه ربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي بالإضافة إلى القدرات العسكرية.

7-كما يع رف الأمن القومي بأنه يعني ضمان الحاجات الأساسية للإنسان حيث لا تنفصل هذه الحاجات عن مقوماته الأساسية .[1]

1- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته، المرجع السابق، ص 20 .

8-كما يعرّف الأمن القومي بأنه سيادة الأمة على أراضيها و ثرواتها و توفير حالة من الاطمئنان لأف ا رد المجتمع ضد أي تهديد خارجي، إن ارتباط الأمن بالصفة القومية يحيل مباشرة إلى ضرورة وجود الأمة – الدولة الواعية لسيادتها والواعية لأشكال التهديدات الممكنة الآتية من دول أخرى سواء أكانت دول مجاورة أو بعيدة، وهذا يعني افت ا رض أن العلاقات بين الأمم – الدول هي في أحد أوجهها علاقات تنافر يكون فيها الاعتداء أحد الأشكال الممكنة للسلوك كالاحتلال والسيطرة والهيمنة والتحكم[1] .

9-الأمن القومي هو المحافظة على المصالح العليا للأمة واستغلالها على النحو الذي يحقق الرضا العام، والأمن القومي مفهوم يع رف بنقيضه، أي أنه يعرف أساسا في حال فقدانه أو ضعفه [2].

10-كما يعرّف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات و مصدرها[3] .

11-الأمن القومي لأي دولة هو دفاع و وقاية ضد الأخطار الخارجية مثل وقوع الدولة تحت سيطرة دولة أخرى أو معسكر أجنبي أو اقتطاع جزء من حدودها أو التدخل في شؤونها الداخلية لتحقيق دولة خارجية مصالحها على حساب تلك الدولة .و في حالة الحرب هو الذي يحدد أعضاء التحالف المشترك في الحرب بقصد تحقيق الهدف السياسي للحرب وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب .و بهذا المعنى، فمفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد يمثل نواحي عسكرية واقتصادية واجتماعية[4] .

1- خالد عز الدين إسماعيل، سراج الدين السيد حبيب، الابعاد التكنولوجية للأمن القومي العربي، في: عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص 532 .

2- أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، في مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 73 .

3- محمد نصر مهنا، مدخل الى الأمن القومي العربي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص 11 .

4- عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية: على الموقع الالكتروني:

http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat4.htm

إن التعاريف السابقة لا تعطي تعريف ثابت لموضوع الأمن القومي وهذا ا رجع لعدة أسباب أهمها[1]:

1- إن (الأمن القومي) وإن كان موضوعا علميا إلا أنه يتأثر بالموقف الإيديولوجي والنظرة الكونية إلى الحياة والتاريخ.

2- حداثة الموضوع النسبية وفقدان التراكم (المعلوماتي) في صدده.

3- خضوعه الدائم للتعديل والتطور انسجاما مع المتغي ا رت والعوامل التي أثرت ولا تزال تؤثر في بروزه إلى ميدان التداول والتطبيق .

4- الاستخدام المكثف لهذا المفهوم عبر مختلف قنوات وسائل الاتصال بصورة تجعله يحمل الكثير من المضامين والدلالات المتضاربة والمتناقضة.

5- تعقد و تشابك العناصر المكونة للأمن القومي تجعل من متابعتها و رصدها أمرا بالغ الصعوبة.

6- افتقار مصطلح الأمن القومي إلى مفهوم محدّ د و متفق عليه بسبب اللجوء إلى التقدير والبعد الذاتي للأمن القومي .

7- مفهوم الأمن القومي يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها .

و لمعرفة العلاقة بين مختلف التعريفات التي أوردناها سابقا للوقوف على عناصرها والأطر التي يتم من خلالها التفاعل بين مختلف الاقت ا ربات بغية الوصول إلى تحديد إطار مشترك تتبلور فيه الأطر المنهجية المرتبطة بالتعريف، نميز بين اتجاهين واضحين في تعريفهما للأمن القومي:

1- غالب الشابندر، نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي، على الموقع الالكتروني:

http://fakih.co/alfikr/feker2/6.htm

الاتجاه الأول :(التعريف القيمي الإستراتيجي) .

ينظر هذا الاتجاه إلى الأمن كقيمة مجردة و مرتبطة بقضايا الاستقلال و سيادة الدولة، و طبيعة هذا التعريف تتركز في التأكيد على (القيم) و لذلك صارت القيمة مادة اشتقاق عنواني للتعريف، فالقيم هي محور الأمن القومي بنظر هذه المدرسة مع العلم أن هناك أكثر من تعريف ضمن هذا السياق الواحد فالأمن القومي هو :

أ – قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

ب – حماية القيم التي سبق اكتسابها.

ج –غياب الخوف على تلك " القيم " من أي هجوم.

د –ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية و وطنية ملائمة لحماية أو توسع" القيم الحيوية "ضد الأعداء الحاليين والمحتملين.

الاتجاه الثاني :(التعريف الاقتصادي الإستراتيجي) .

يرى هذا الاتجاه أنه في ظل التطورات الدولية ظلت المدرسة الاقتصادية الإستراتيجية في موضوع الأمن القومي تتأرجح بين اتجاهين أساسين، الأول :هو أن الأمن القومي مرتبط بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية لتصاعد أهميتها في درجات الأمن القومي (تأمين موارد الطاقة مثلا)، والثاني : التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن كما أوضح ذلك على نحو جلي وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت ماكنمارا**، الذي ينطلق من القضية الاقتصادية ليجعلها جوهر (الأمن القومي) و قد زاد الاعتماد على هذا التعريف إثر أزمة الطاقة في عام (1973) ، حيث برزت في الأثناء معالم قلق، كما قد أدت التطورات السياسية الدولية في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات لتقدم دعما إضافيا لغلبة الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية وأضحى الموضوع الاقتصادي هو بالفعل موضوع الأمن القومي ذو

أولوية، من هنا ظهرت تعاريف جديدة (للأمن القومي) جوهرها و هدفها العامل الاقتصادي ويمكن رصد مما سبق بعض التعاريف الواردة في هذا الاتجاه[1]:

أ – يعرف **كروز** و **ناي** الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

ب – يرى **فوستمر**" إن للأمن القومي أسسا ثلاثة، الأساس الاقتصادي والأساس السياسي و القوة العسكرية."

ت – يقول **ماكنمارا** " إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو ت ا ركم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من انه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن."

فمفهوم" الأمن القومي "هو مفهوم مركب، يحتوي على عديد من المتغي ا رت العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتفاعل معها لتنتج مفهوم الأمن للمجتمع، و إذا كانت متغي ا رت الأمن متعددة ، فنجد المتغي ا رت الاقتصادية تحتل أهمية خاصة في هذا المفهوم حتى أن هناك من يرى أنها تؤدي دور المتغي ا رت المستقلة، والظاهرة السياسية بعناصرها و تطبيقاتها تمثل دور المتغير

1– منذر سليمان، نحو صياغة الأمن القومي العربي و مرتكزاته، على الموقع الالكتروني:

http://www.achr.nu/art381.htm

التابع أو على الأقل أولوية دور المتغيرا ت الاقتصادية في التفاعل بين المتغيرات المختلفة، أو وجود مكانة لهذه المتغيرات، بحيث يمكن الوصول إلى:

1-أن هذه العلاقة و إن أخذت شكلا معينا ليست مطلقة و دائمة أي لا توجد في كل المجتمعات وفي كل الأوقات بشكل واحد.

2-أن بناء الأمن القومي يعتمد على توافر كميات كافية من هذه المتغي ا رت معا.

3-في الفترات السلامية يبرز دور المتغيرات غير العسكرية خاصة الاقتصادية على غيرها.

2- تطور مفهوم الأمن القومي.

إن حاجة الإنسان إلى الأمن هي إحدى الدوافع التي تحرك السلوك الإنساني بغية الحفاظ على حياته و أسرته و ممتلكاته، وأصبح هذا السلوك تعلو درجاته من مطالب فردية ذاتية إلى مطالب جماعية، وكان هذا الدافع القوي وراء انضمام الأفراد إلى جماعات وأصبح الشعور بالأمن جماعيا، وأدى تطور المجتمعات من الأسرة وصولا إلى الدولة إلى إنابة آخرين لتأمين الطمأنينة والأمن، و بقيام الدولة وجدت نفسها أيضا في حاجة لأن تقيم علاقات مع غيرها من الدول إما بحكم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية أو بهدف دفع العدوان عنها، وأصبح مفهوم الأمن أوسع وتهديداته أكبر[1].

ولابد من الإشارة إلى أن مصطلح الأمن من المصطلحات التي تعرضت إلى تطور مستمر ترافق مع تطور المجتمع البشري، و كلمة الأمن من المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية، إلا أنها تفتقد إلى مفهوم محدد قاطع يمكن الرجوع إليه، و كثي ا ر ما يتم الحديث عن أمن المواطن ولكن الأمن يقصد

1- حسن البراري، أمن اسرائيل صراعات الايديولوجيا و السياسة: على الموقع الالكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM

به في العادة أمن الدولة و فكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة، لأن أمن المواطن لا معنى له إذا نظر إليه بمعزل عن المجتمع و لابد من سلطة قادرة على التدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوفر للمواطن أمنه، و لو ا رجعنا تعريف الأمن في القواميس لوجدنا تقاطعا يشير إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف و إحلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي/المعنوي، و المادي/ الجسدي، و الشعور بالأمان قيمة مرغوبة للبشر على مستوى الكون ولا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمكان وموقع الفرد في المجتمع، فالكل يحتاج إلى الشعور بالأمان و يسعى إلى تحقيقه و إن اختلفت درجات التمتع به[1].

وعليه كان ظهور مفهوم الأمن القومي مرتبط بنشأة الدولة في نهاية القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر، ولما كانت الدولة هي التعبير السياسي عن نضج المجتمع المدني فقد كان من المنطقي أن يطرح مفهوم الأمن القومي بمعناه السياسي والعسكري باعتباره عناصر من التنظير الذي يهتم بالحفاظ على بناء الدولة القومية الحديثة و المجتمع الذي تنظمه، و اتسع هذا المفهوم (الأمن القومي) من أمن الدولة والنظام السياسي إلى أمن المجتمع والدولة باعتبارها أحد عناصر المجتمع وبعد أن كانت مفاهيم الأمن القومي تهتم بالجوانب العسكرية والسياسية التي تهدد وجود الدولة و استمرار النظام السياسي، تركز الاهتمام على المجتمع وكيف ييسر الأمن القومي له أكبر قدر من الفاعلية و هي الفاعلية التي تدعم الدولة والنظام السياسي من ناحية، و تيسر إشباع الحاجات الأساسية للبشر في المجتمع من ناحية ثانية.[2]

1- غالب الشابندر، المرجع السابق .

2- مجدي صبحي، البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي، في عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص 489 .

و الملاحظ أن الاتجاه لتوسيع الأمن، كان حصيلة عوامل عديدة بعضها أفرزته الحرب الكونية الثانية، والتطورات التي أعقبتها، كما كان ذلك وثيق الارتباط بالاكتشافات العلمية الحديثة وتطور وظيفة الدولة في العصر الحديث، فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الكونية الثانية، اهتماما متزايدا بوسائل الأمن، واستخدام مصطلح الأمن القومي، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل وحقائق موضوعية من إف ا ر ا زت هذه الحرب أهمها:

ازدياد وتيرة الصراع الدولي، إثر تشكل المعسكر الاشتراكي، وما رافق ذلك من مظاهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

التطور العلمي والتكنولوجي، وما ا رفقه من تقدم هائل في وسائل الاتصال والإعلام، والتأثير المتبادل، وفي صناعة السلاح، وبروز السلاح غير التقليدي وأسلحة الدمار الشامل.

بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من إطار ضيق في مظهرها ومدلولها.

ومن جهة أخرى، كان مفهوم الأمن متطابقا مع القوة العسكرية، حيث برزت مظاهر جديدة تؤثر وتتأثر بالأمن القومي، وأخذ هذا المفهوم يتحول من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي، ثم إلى الأمن العام الذي يشمل مختلف الظواهر الاجتماعية، مما أدى أيضا إلى ظهور مفهوم الأمن الجماعي، الذي ارتبط بالثقافة والاقتصاد والطاقة والقوة البشرية وغيرها.[1]

1- غالب الشابندر، المرجع السابق .

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح (الأمن القومي) و الدراسات المرتبطة به تبلور أول ما تبلور في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جاء تطور دراسات الأمن القومي فيها جزءا من تطور أكبر شمل جميع حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم العلاقات الدولية بصفة خاصة، و لم يقتصر تطور هذا المفهوم في الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب النظري المرتبط بالممارسات العلمية، بل شمل كذلك الجانب العلمي المتمثل في إنشاء مؤسسات مختصة بالحفاظ على الأمن القومي، بل لعل الاهتمام بالجانب النظري و الدراسي جاء كنتيجة للاهتمام الذي أولاه المسئولون السياسيون لظاهرة الأمن القومي.

لا شك أن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لتكون سباقة في الاهتمام بشأن الأمن القومي حيث صدر عام 1947 قانون الأمن القومي، و تأسيس بمقتضى القانون مجلس الأمن القومي واستحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، زاد في الاهتمام ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من استقطاب دولي صارم، و بروز أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي جعل من قضية الأمن القومي أكثر من مجرد

هواجس سياسية وأمنية بل جعلت منها قضية وجود أو لا وجود، وهذا ما أرق أذهان المسئولين السياسيين في كل بقعة من بقاع العالم، فاحتذت حذو الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام[1] .

1- علي ليلة، الأبعاد الثنائية للأمن القومي العربي، في عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص ص 211-212 .

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي

- البعد السياسي: لإعتبارات قانونية و أخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة بإعتارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، و هنا تهدف الدول الى تعريف الأمن و استعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى، كحماية الكيان و صيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية و حتى من التدخلات الداخلية، و منه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة و هنا يكمن التمييز بين نوعين من الأهداف مسعى الدول لضمان أمنها[1]:
  - ✓ ذاتي: يتمثل في ايجاد " وسائل دفاعية" أي القوات العسكرية .
  - ✓ تكيفي: يتعلق بتحويل الوسط الدولي الى نحو يصبح فيه العدوان على الدولة أمر غير متاح .

لذلك يعرف البعض "الأمن" عبر هذا البعد بكونه يدل على سلامة أراضي الدولة و استقلالها السياسي و حمايتها من التهديدات في الداخل و من الخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية .

- البعد الاقتصادي: عادة ما يدرك الأمن الاقتصادي اعتمادا على وجهتين، فحسب التقليدين يعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة خوض غمار السباق نحو التسلح، أما من وجهة نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول الى الأسواق الخارجية و ما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول، خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، و للوقوف أكثر على

1- إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2004 .

واقع البعد الاقتصادي لـ"الأمن" نشير الى النقط التالية:[1]

- ✓ التنافس الدولي الحاد علة مصادر الطاقة و الوصول الى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحدات آليات للشراكة الاقتصادية أو ما شابه .
- ✓ التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوية الدولية، التي يشكل "البترول" احد أهم فواعلها الأساسيين .
- ✓ هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي و هيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى .
- ✓ يمثل التناقص بين الشمال الغني و الجنوب الفقير أو ما يسمى بالمراكز و المحيط المظهر الأكثر خطورة و تغدية للأمن .

هذا و قد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول حسب التقليديين برخاء و رفاهية الفرد، مما يعني انعتاقه من الفقر و الجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل و لا متوازن ما ينعكس على الاستقرار الداخلي للدول .

- البعد المجتمعي: يعتبر القطاع المجتمعي احد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل و الاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات و الأسلحة المحظورة، .....إلخ .

1- إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة، المرجع السابق .

كما نشير الى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية و ما تثيره من قلق و توترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية و كراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي و معه الأمن العالمي. و تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها و لجوئها الى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، و هذا ما يدفعها الى اللجوء لإستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شيه العسكرية، الجماعات الإجرامية و غيرها .

هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على "أسلوب العنف" فيما بين الجماعات أطراف النزاع، و يظهر ذلك في استهداف المدنيين و الإبادة الجماعية و غيرها، مما يهدد الاستقرار المرتبط بهذه المظاهر و الذي قد يتعدى الى التنافس حول الموارد الطبيعية بين الجماعات و السلطة و التي قد تصل الى حد التصفية العرقية التي تستهدف المدنيين على حد تعبير Baldwin[1] .

و هنا يطرح Muller ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمنية:

- الدولة: تهدد في سيادتها و قوتها .
- المجموعة: تهدد في هويتها .
- الأفراد: يهددون في مسألة البقاء و الرفاه .

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي الى غياب الأمن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار و الحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة و ثقافة و دين و غيرها .

1- محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، عن أشغال الماتقى الدولي الأول حول: "الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003، ص 163 .

- البعد الإيديولوجي: هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية "Belief Systems"، و تأمين الفكر و العادات و التقاليد من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة، غير أن هذا البعد و مع نهاية الصراع بين المعسكرين الإيديولوجيين تطور الى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع هما أطروحة Samuel Huntington حول صراع الحضارات، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا و حقلا متجددا للتنافس الدولي، و نموذجا مختلفا للعلاقات الدولية، حيث أدت أزمة الخليج الثانية الى إدراك وشيك مجتمعات الشمال بإحتمال انفجار لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، إن التهديد بإنفجار عوامل الفوضى في دول العالم الثالث عموما ليس بالمعنى العادي و إنما تهديد لذات أصول و مرتكزات الحضارة الغربية و أسلوب و نمط الحياة الغربية، و ذلك بالتركيز على ما يسمى الإرهاب المنتظر كرد فعل للتدخل .

و يمثل الخطر الإسلامي حسب النظرة الأمريكية و الغربية عموما يمثل خطرا شديدا محتملا يهدد أصول الحضارة الغربية، بإعتبارهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من الصراعات و الأزمات داخل المجتمعات الغربية بشكل مباشر، و قد عمدت القوى الكبرى في الشمال الى صياغة استراتيجيات بما يتفق و رؤية "الإسلام السياسي" و "الارهاب الدولي" كتهديد داهم سواء للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع للكلمة [1].

و حسب Huntington فإن النظام الدولي بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكريين الشرقي و الغربي، تحول الى نظام جديد يتشكل من ثمان حضارات، الحضارة الغربية و الحضارة اليابانية و الحضارة الكنفوشيوسية و الحضارة الهندية و الحضارة السلافية و الحضارة الأرثوذوكسية و الحضارة

1- حسن حاج علي أحمد و آخرون، حرب أفغانستان: التحول الجيو استراتيجي الى الجيو ثقافي، في: أحمد بيضون و آخرون، العرب و العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 سلسلة كتب المستقبل العربي، 33، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 252 .

الأمريكية اللاتينية و الحضارة الإسلامية، و يمكن أن تكون كذلك الحضارة الإفريقية، فهذه الحضارات على اختلافها هي التي تشكل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، و من الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء و التأثير و كذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة أن الغرب هو الآن في القمة و هو الأقوى، غير أن الحضارات الأخرى تحاول تنمية و تطوير اقتصادياتها و قوتها العسكرية و طاقاتها الثقافية من أجل منافسة الغرب .

- البعد البيئي: تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة، نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي و البشري، و أهم ما يثير الأمن البيئي ما يلي:

- تدهور النظام البيئي بفعل الحروب و النزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي، التلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية و نباتية و لنا أن نتصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد و الجماعات .
- ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية و الطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات و أزمات حول كيفية استغلالها، و نشير هذا الى مؤشر هنا الى مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة[1] .

و يعتقد في هذا الإطار Keith Krause أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا، و أكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر من المصلحة الوطنية و السيادة .

1- حسن حاج علي أحمد و آخرون، حرب أفغانستان، المرجع السابق، ص 253 .

غير بعيد عن هذا الطرح يذهب Homer Dixon الى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي الى صراعات عنفية .

و عليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي و الأمن، هذا الأخير يشكل الفرد مرجعيته الأساسية .

من خلال الشرح السابق لمفهوم الأمن ، بشكله العام الى أنه مفهوم نسبي و متغير يتسع و يضيق وفقا لطرق تناوله، كما انه مفهوم مركب ذو مستويات و أبعاد عدة " فردي و قومي و إقليمي و دولي ...."، " عسكري و سياسي و اقتصادي و اجتماعي و انساني و بيئي ...."، كما يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة من اجاهات عدة[1] .

و على هذا الأساس فإن مفهوم "الأمن" ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية و ليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن "الأمن" ليس شعورا يصحبه رد فعل غريزي، أي سلوك غريزي و إنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي و الادراك و يتحقق في الواقع، و بناءا على تلك التدابير فالعلاقة بين ""الأمن" و "التدابير الأمنية" هي علاقة سببية موضوعية و ليست مجرد احتمالات غير واقعية أو مجرد مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر، فـ"الأمن" يعبر عن حركة دائمة و مركبة تواكب التطور المجتمعي بجميع أبعاده و تداخل مستوياته [2].

و على هذا الأساس فإن "الأمن" كما أدرجنا من قبل يعبر عن: قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية و الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية و باقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع و في مواجهة التهديدات من الداخل و من الخارج في السلم و في وقت الحرب و ذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر و المستقبل .

1- سليمان عبد الله حربي، مرجع سابق، ص ص 25-26 .

2- محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض، مركز الدراسات و البحوث، 2010، ص ص 17-18 .

المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن

يعرف الأمن تشبعات عديدة بين الجوانب العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية ....إلخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، و هي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة و المجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في اطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين المستوى الوطني و الأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي .

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة و كذلك فوق الوطنية، أضاف الأمن العلوم السياسية بحيث أصبح هناك أربع مستويات للأمن، هذا من خلال إضافة الأمن الإنساني و أصبح هناك مستوى وطني، إقليمي دولي و مستوى فردي كآخر مستويات الأمن .

الفرع الأول: المستوى الوطني

يتم اعتماد مصطلح وطني كمرادف لكلمة National بالإنجليزية أو الفرنسية و الأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات و الإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع و المقبولة من طرف الجميع . و يقوم هذا المستوى على متغيرين هما:[1]

1- مدى سيطرة السلطة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان بظهور "الدولة البوليسية" التي يعرفها المفكر H.Lasswel أنها التي يسيطر عليها المختصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية .

1- رداف طارق، المرجع السابق ، ص 23 .

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أو جماعات الى بدائل و قرارات، و التي يفترض انها متلائمة مع حاجات الأغلبية اي خلق حالة من الرضا العام، و تتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة و لكن بشكل ملموس على أمن الدول مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، ثلوث البيئة، الجريمة المنظمة ...إلخ. فهو حالة الثقة و الطمأنينة نحو حماية كيان الدولة و العمل علة الإستقرار دون خوف، و التي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة و على قرارها السياسي[1] .

الفرع الثاني: المستوى الإقليمي

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، و غالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في اطارة التفاعلي، اي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن الدول المنطقة المحيطة بها، و هذا يدفع بالدول الى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من المن الإقليمي مثل ميثاق (ريو ديجانيرو 1947) الذل جاء في ديباجيته أن الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج .

1- رداف طارق، المرجع السابق ، ص 24 .

و من الملاحظ ان أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها المنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي من المعنى العام للأمن، أي ردهلأية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعهيعتير تهديدا للأمن الوطني .

و من أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا ان الحدود السابقة للإتحاد هي حدود امنية لها (الجوار القريب) لذلك فهي تبدي بعض تالحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف الشمال الأطلسي .

فكل دولة تهدف الى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي .

الفرع الثالث: المستوى الدولي

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي و الأمن الدولي، إلا ان هذا الأخير يعتبر شكلا من اشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الإنفتاح الذي ميز النظام الدولي و العلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، و أهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في اطار النظام الدولي كإفريقيا، آسيا، و أمريكا اللاتينية...إخ، و بذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البنيتين الداخلية و الخارجية، و أصبح بذلك ما يحدث في مختلف انحاء العالم يمس مصالح و أمن الدول بشكل مباشر حتى و إن كانت الأحداث بعيدة عنها من ناحية الجغرافية، أو خارج محيطها الإقليمي،[1] و هذا ما حاول جوزيف ناي و

1- رداف طارق، المرجع السابق ، ص 25 .

كيوهان التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية، جعلت سياسات المن تصاغ بالإعتماد على متغيرات و عوامل داخلية فقط، بل اصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي ان مصادر الخطر اصبحت تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل اصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، و هذا يعني ان السياسة المنية الوطنية اصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1] .

في اطار علاقتها الدولية " العلاقات ما بين الدول Inter state relations منها:[2]

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية و استبدالها بالسلمية مثل المفارضات .
- لابد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، اي الأخد بعين الإعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل .

تبدو اهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا و بشكل جماعي، وتتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية .

1- رداف طارق، المرجع السابق ، ص 26 .

2- أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص 6 .

الفرع الرابع: المستوى الفردي

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن انساني الذي جوهرة الفرد يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها أو يقلق سكينته [1].

و بالرغم من ان مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا ان العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب جون بورتون John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية، و بالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق إستقرارها و أمنها الداخلي اي الأمن في مستواه الوطني، و من جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني و الإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي و نمط التفاعل الحاصل في اطار النظام الدولي الكلي و برز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة اين مثلت الأنظمة الإقليمية إمتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقايمية أو بالوكالة تتدخل فيها الو.م.أ و الاتحاد السوفياتي يشكل غير مباشر، و هذا يمس الأمن الإقليمي. أما فيما يخص القطاعات الجديدة للأمن، فإنه نظرا لإرتباط ديناميكيات الأمن بين الشمال المتقدم و الجنوب خاصة منطقة المتوسط بإعتبار الدراسة قائمة على أساس أمن الطاقة الأوروبي، فإنه يرجع الى مصادر التهديد الجديدة غير العسكرية، على غرار تصاعد موجة الحركات البشرية غير الشرعية الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة ....إلخ [2].

1- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، طبعة 1، 1979، ص ص 217-223 .

2- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، دار الهدى للنشر و التوزيع، طبعة 1، 2005، ص 113 .

المطلب الرابع :مظاهر الأمن القومي وخصائصه.

للأمن القومي مظاهر وخصائص تميزه وتحدد مفهومه وأطره، وأهم المظاهر التي يمتاز بها أمن الدولة يمكن إجمالها على النحو التالي:[1]

1. المظهر المادي :ويتمثل في المظاهر المادية الملموسة التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، كالاستق ا رر في سكنه وعمله، والاطمئنان إلى الوسط المحيط به، سواء في مكان العمل أو السكن، ويشمل هذا الظواهر الطبيعية كالفيضانات والزلازل و البراكين...إلخ.

2. المظهر النفسي :ويتمثل في اعتراف البيئة الاجتماعية بالإنسان أو أن يقر مجتمعه بمكانته ومنزلته، أيا كان حجم هذا المجتمع ونوعه، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعة الإنسانية فينال الاعتراف والتأييد، إذ إن فقدان الاعتراف والتقدير يترتب عليه فقدان الإنسان الشعور بالأمن على نفسه وعلى رزقه، لذلك يعتبر الأمن الشعوري للفرد ركيزة للأمن القومي بأجمعه. و عندما نتحدث عن الأمن الشعوري، فلابد لنا أن ندرك أن لهذا الأمن خصائص يمكن إجمالها في ثلاثة عناصر هي:

1. التطور :فهو متطور بتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة من الطفولة إلى الشيخوخة، ومن البداوة إلى الحضارة، ومن حيث الزمان والمكان.

2. الفطرية :إذ من الطبيعي أن يكون الأمن فطريا طالما كان إحساسا غريزيا مجبولا في أعماق الإنسان بفطرته وغريزته، حماية للنوع وتحقيقا لبقائه في هذا الوجود.

3. النسبية :نسبية الإحساس بالأمن والشعور به، تتضح في أن ما يثير الخوف في مجتمع ما قد لا يثير الخوف في مجتمع آخر.

1- بدون ذكر صاحب المقال، عدد اللاجئين في العالم يتجاوز 45 مليون شخص، وثيقة الالكترونية:

http://www.alriyadh.com/net/article/845199

وقبل التطرق إلى خصائص الأمن القومي لابد من الإشارة إلى أن هذا المفهوم (الأمن القومي) يقوم على عنصرين أساسيين:[1]

1-مجتمع قومي، وهو عبارة عن شعب واحد متجانس ومتحد يشكل البنية الاجتماعية للدولة أو شعب الدولة.

2-وجود الإطار السياسي لهذا المجتمع، وهو الدولة أو النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة.

ويمكن حصر خصائص الأمن القومي على النحو التالي:

1. النسبية :ذلك أن الدولة الواحدة لا تستطيع توفير أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع ذلك ولو لأقل درجة مع أمن الدول الأخرى، مما يجعل مفهوم الأمن القومي نسبيا وغير مطلق، ولذلك فحالة الأمن كما هي نسبية للأفراد فهي نسبية للدول.

2. المرونة والتغيير :إن مفهوم الأمن القومي متغير ومتطور، وهو موكول إلى تغير الظروف و المراحل التاريخية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية التهديدات التي تواجه الدولة، ويتغير من عصر إلى عصر ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى في الدولة الواحدة.

3. الثوابت والمتغيرات :لابد من التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مجال الأمن، وكذلك التمييز بين الحد الأدنى والحد الأعلى المطلوب للأمن في الدولة في كل مرحلة من المراحل وفق جهود مدروسة للوصول إلى المستويات المطلوبة في كل مرحلة، ولتوفير قياسات لحدود الأمن القومي في المراحل المختلفة، مع الوضع في الاعتبار المراحل الحاسمة والخطرة في حياة الدولة و أمنها وسلامتها.

1- بدون ذكر صاحب المقال، عدد اللاجئين في العالم يتجاوز 45 مليون شخص وثيقة الالكترونية ،:

http://www.alriyadh.com/net/article/845199

4. وضوح مفهوم الأمن لدى الجماهير :يجب أن يكون مفهوم الأمن واضحا ومقبولا لدى جماهير الشعب، وأن يحظى بالاقتناع الحقيقي والالتزام الواعي لدوافعه ومعطياته، بحيث يكون المواطن ركيزة لأجهزة الأمن في الدولة لأداء مهمتها في حفظ أمن الدولة وسلامتها، إذ إن الانفصام بين الشعب من جهة وأجهزة أمنه من جهة أخرى، وعدم اقتناع الشعب بما تقوم به أجهزة الأمن يؤدي إلى إحباط مشاريع الدولة وإفشال خططها، وبالتالي ضياع الأمن في الدولة وتضعضعه.

5. بيان التهديد الواضح لاست ا رتيجيات الأمن :يجب أن تحدد است ا رتيجيات الأمن في الدولة بصورة واضحة المضامين، وأن تحدد التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة، بحيث تكون الصورة واضحة ومفهومة لدى الشعب الذي يكون شريكا في تحقيق هذه المضامين، بدلا من العمل في غموض يؤدي إلى الريبة والتشكيك في أهداف أجهزة الأمن.

6. أن يبنى مفهوم الأمن على أساس الإست ا رتيجية الشاملة للدولة :وذلك بالتركيز على استخلاص عناصر القوة في الدولة، بحيث تكون هذه العناصر الإستراتيجية مرتكز لبناء أمن الدولة ووحدة الدولة واستقلالها، فالأمن الحقيقي والعلمي هو الذي يقوم على عناصر القوة الشاملة.[1]

1- الدولة و الأمن ، مجلة كلية خالد العسكرية، وثيقة الالكترونية:

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1689&InNewsItemID=159730

7. الأمن القومي ذو صبغة دفاعية وبناءة :إن الأمن القومي في مفهومه الشامل وفي أهدافه القومية يهدف في المقام الأول إلى الدفاع عن كيان الدولة والحفاظ على سلامتها، ويكشف ذلك عن طبيعة نشاطه وأساليب عمله وخططه كجهاز دفاعي بناء، ولذلك لابد من التمييز بينه وبين المفهوم الهجومي للأمن أو المفاهيم التي ترمي إلى العدوان التوسعي، فمفهوم أمن الدولة مفهوم بناء مشرف يهدف إلى تحقيق غاية شريفة هي الحفاظ على أمن الشعب وأمن الدولة، وتحقيق التعايش السلمي بينها وبين غيرها من الدول في إطار الفهم الثابت لنسبية مفهوم الأمن.

8. الأمن القومي مفهوم علمي إيجابي واضح :لم يعد مفهوم الأمن القومي مفهوما هلاميا غير واضح الملامح، بل أصبح أم ا ر علميا واضحا يهدف إلى غاية عظيمة هي صيانة أمن الأفراد والجماعات والدولة، والحفاظ على كيانها ووجودها من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف، وفي إطار الاستراتيجيات والخطط والوسائل المحققة لهذا الغرض.[1]

1- الدولة و الأمن ، مجلة كلية خالد العسكرية، وثيقة الالكترونية:

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1689&InNewsItemID=159730

المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة العلاقة بين صناعة السياسة الخارجية ومفهوم الأمن و المجال الحيوي

المطلب الأول: النظرية الواقعية

تمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية. وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. . . لقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية, وتحديداً, سياسة القوة والحرب والنزاعات, ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم مقترحات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية". "وقد حاول الواقعيون الحصول على أجوبة لأسئلة مازال يطرحها الأكاديميون والمهتمون بالشؤون الدولية منذ الستينات وحتى يومنا هذا. إذن هدفت الواقعية إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية". يرى مورغنثاو (وهوا من ابرز منظري الواقعية) بان السياسة الدولية تتميز وتنفرد " كفرع أكاديمي عن دراسة التاريخ والقانون الدولي والأحداث الجارية والإصلاح السياسي"[1].

أهم المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي:

1. "أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح. وبالتالي فالمبادىء الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي".

2. "أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ". [2]

1-سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، العدد 1795،1/14/ وثيقة الالكترونية2007 :
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid85910

2- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية وثيقة الالكترونية http:// bohothe.blogspot.com

3. "وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية. وبالتالي فمن الخطأ, كما فعل المثاليون, الرهان على أن المعرفة والثقافة, يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام".

4. "أن أساس الواقع الاجتماعي هوا الجماعة, فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة متمثلة في الدولة".

5. تعتبر الدول أهم العوامل في السياسة الدولية, وبذلك فان التركيز على الدول (وليس علي المنظمات الدولية, أو الشركات متعددة الجنسية) كالوحدات الأساسية لتحليل يساعد عل فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

6. تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض. وبذلك فأنة من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبرغتمائي (pragmatic) وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون بالعادة موجهه نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها. وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها علي معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة, وبذلك قد تخطى في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

7. النظر لدولة كوحدة واحدة. على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما؛ هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية، الخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك. بنا على هذا الافتراض فان المدرسة العقلانية تعتبر أن انعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجياً.[1]

1- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية وثيقة الالكترونية http:// bohothe.blogspot.com

8. "اعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في داخل الدولة".

9. اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية. فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على أمنها بشتى الوسائل, حتى لو تطلب الأمر طلب قوى دول أخري لكي تساعد على صيانة هذا الأمن[1].

إسهامات المدرسة الواقعية في تحليل السياسة الخارجية :

يتميز إسهام المدرسة الواقعية الجديدة في مجال العلاقات لادولية بشكل عام ،وفي حقل السياة الخارجية بشكل خاص بأنه يمثل تطورا لمقولات مدرسة تحليل النظم ،خاصة فيما يتركز على عملية الحليل على مستوى النسق ،فالتغير في بنيان النسق العالمي يؤثر في بنيان السياسة الخارجية للوحدات المكونة له ،وهو ما يختلف عن مقولات مدرسة النسق التي تركز على عملية التحليل على مستوى الوحدات ،وترى أن النسق ما هو إلى نتاج تفاعل الوحدات المختلفة المكونة له ،وأن الدول هي الفاعل الرئيسي وأ استخدام القوة أو التهديد بها يعد أداة فعالة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما في القضايا التي تواجهها[2]. وعلى الرغم من قدرة التفسير للواقعية لظواهرالعلاقات الدولية خلال الحرب الباردة .إلا أنها لقيت نقدا شديدا من المدرسة الليبرالية الجديدة والتي تستند في أفكارها إلى أفكار التكامل والاعتماد المتبادل التتي تطورت خلال عقدي السبعينات والثمانينات. إلى أنه رغم أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الأثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبتدل بين دول هذا النظام .كما يضيف الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من

1- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، المرجع السابق

2- بدر عبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية : دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية للدول ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ،القاهرة 2003، ص 62 .

تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي. وهكذا فإن الافتراض الاساسي لدى الليبراليين هو أن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون

أكثر من الصراع . وعلى عكس الواقعيين الذين يقللون من أهمية السلام والمجالات غير العسكرسية كمكون رئيسي من مكونات الامن ،فإن الليبراليين يمنحون تلك العناصر أهمية خاصة .كما تلك نظريتا التبعية والماركسية الجديدة منهجا أكثر راديكالية لتحقيق الامن .فقد تبنت هاتان النظريتان مفهوما كليا متعدد الابعاد للأمن ،يضع الامن والسلام والحرب في في إطار حالة الاستغلال والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المركز والاطراف .وقد تركت المدرستان الماركسية والتبعية آثارهممنا المهمة على دراساتالامن والسلام ،وانطلقتا من أن الثورة ضد هذا التفاوت والتخلص من المجتمع الطبقي هي الطريق الوحيد لوضع نهاية لحالة الاستغلال والعنف الهيكلي في النظام الدولي وتحقيق السلام .ويصبح العدل الاجتماعي وإعادة توزيع السلطة والثروة والموارد (والتي تشكل الجذور الرئيسية للعنف)شرطا ضروريا لتحقيق الامن والسلام [1].ورغم وجود قدر من التشابه بين الواقعية و الماركسية الجديدة[1] .إلا أن هناك اختلافا رئيسيا بينهما يتعلق بموضوع الأمن ذاته .فبينما تكون الدولة هي الموضوع الرئيسي للأمن لدى المدرسة الواقعية يسعي الماركسيون الجددإلى تحقيق الامن لجميع ضحايا العلاقات الطبقية غير المتماثلة في مواجهة الرأسمالية الوطنية أو الدولية. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تطور جدل واسع بين تيارين رئيسيين ،يدعو الاول منهما إلى توسيع مفهوم الامن ليشمل القضايا والابعاد غيرالعسكرية ،وهو التيار الذي يمكن أن نطلق عليه التوسعيين بينما يدعو التيار الثاني إلى قصر مفهوم الامن على الابعاد العسكرية فقط أو ما يمكن أن نطلق عليهم تيار الحد الادني[2] . وقد تركز الجدل بين هذين التيارن حول

1- علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة :والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2004، ،ص 129 .

2- فاروق يوسف يوسف أحمد ،القوة السياسية ،مكتبة عين شمس،الطبعة الرابعة ،القاهرة 1991، صـ10.

خمسة أبعاد رئيسية لمفهوم الامن ،تشمل: مصدر التهديد ،وطبيعة التهديد ، وطبيعة الاستجابة ، للتهديد ،ومن الذين يقومون بتحقيق الامن ؟ وأخيرا القيم الرئيسية موضوع التهديد .وينتمي تيار الحد الادني إلى المدرسة الواقعية ،بينما ينتمي التوسعيون إلى متخلف المدراس الاخرى والذين يسعون إلى توسيع مفهوم الامن ليشمل المجالات غير العسكرية ،كان إلى جنب مع المجالات والابعاد العسكرية.

المطلب الثاني: النظرية الأمنية و الاستراتيجية

تنطوي البيئة الأمنية في القرن الحادي و العشرين على فرص واعدة و تهديدات لمصالح الأمن القومي للدولة–القومية، و بالفعل يقول البعض إن عصر الدولة القومية قد انتهى . ومن الواضح أن هذا الحكم سابق لأوانه، لأن الشعور القومي لايزال مصدرا للصراع و الاستقرار معا في النظام العالمي الحالي. والأمر الجلي هو أن الاستقرار المعتمد على وجود قطبين في النظام العالمي، والذي استمر بفضل توازن القوتين في زمن الحرب الباردة قد وصل الى النهاية، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، يسعى النظام العالمي الى إيجاد توازن جديد يضمن درجة مقبولة من الاستقرار .

ويواجه صانعو السياسة و المحترفون العاملون في الدوائر و المؤسسات الحكومية (المدنية منها و العسكرية) والمسؤولون عن حماية مصالح الولايات المتحدة و تعزيزها، بيئة استراتيجية أشد خطورة و أكثر غموضا و تعقيدا وإثارة للهواجس، من البيئة التي واجهها أسلافهم في القرن العشرين، و الى حد كبير، كان نجاح استراتيجية أسلافهم قد ضاعف التحديات الحالية من خلال خلق و إطلاق ظاهرة " العولمة " التي لم تتحدد ملامحها بشكل دقيق. وهذا المناخ الاسراتيجي الجديد يتطلب التنقيب في الفكر الاستراتيجي لكي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة دورها في قيادة العالم في القرن الحادي و العشرين [1].

1- هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، طبعة 1، أبوظبي، 2011، ص 11 .

إن العولمة تعني أشياء مختلفة مرتبطة بإختلاف المجتمعات المعنية، ولكنها بالتأكيد لا تعني أننا نشهد مدة سلم و استقرار عالميين، وإذا كان النظام العلمي الليبرالي الرأسمالي الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها، بقصد دحر الشيوعية، قد خلق فرصة ممتازة لتحقيق الذات على المستوى الفردي و استثمار الطاقات الوطنية الكامنة في القرن الحادي و العشرين، فقد خلق في الوقت ذاته بيئة للأفراد و المؤسسات و الدول لإستغلال تلك الفرصة لتحقيق أهدافها الخاصة. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها في مواجهة تهديدات جديدة و إمكانية عودة التهديدات القديمة، فالإرهاب الديني، و عصابات الجريمة المنظمة، و القوميات المتمردة، و الخصوم الذين أصبحوا يتجرؤون على أمريكا، و الحلفاء و الأصدقاء الذين يتبنون مواقف مختلفة عن مواقفها، جميع ذلك من المستجدات التي تسم هذه الحقبة الجديدة. و بالفعل، لم تشهد البيئة الاستراتيجية الحالية صيغة مقبولة لإرساء الاستقرار في النظام العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين .

و تفاقمت هذه المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة، لأن الاجماع المحلي الذي ضمن استمرار الوحدة الوطنية و الهوية الأمريكية خلال زمن الحرب الباردة، تبعثر بسبب النجاح الذي أحرزته الولايات المتحدة و الانتهازية الداخلية التي أعقبت الانتصار، و التي تفشت في السياسة و التجارة و الأعمال و المشروعات الفردية، والمأزق الذي تجد الولايات المتحدة نفسها فيه اليوم أكبر من أي وقت مضى في تاريخنا، فهي تسود القرن الحادي و العشرين و لكنها من الناحية الاستراتيجية في ورطة لا تعرف مخرجا منها .[1]

1- هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق، ص 14 .

ومن المفارقات أن قادتنا يبدون، وعلى نحو متزايد غير مؤهلين للتفكير الاستراتيجي، في وقت نحن فيه بأمس الحاجة إليه، ويبدو أن "المناوشات الكلامية" حلت محل الجدل الوطني حول السياسات و الاستراتيجية. وأصبح المأزق شديد الوضوح الى درجة يبدو معها أنه ليس هناك مفر من الإخفاق الشامل في عمليات صياغة السياسات و الاستراتيجية، في كل مفاصل الحكومة و أجهزتها .

لا تكمن قيمة النظرية في كونها وصفة واعدة بالنجاح، بل في الكيفية التي يمكن أن تساعدنا بها على توسيع و تنظيم تفكيرنا. وكما يذكرنا كلاوزفتير، فإن النظرية يجب أن تكون مخصصة للدراسة و ليس لتبنيها من حيث هي عقيدة:

تصبح النظرية عندئذ دليلا لأي شخص يريد أن يتعلم عن الحروب من خلال الكتب، فهي تتير طريقة، وتسهل تقدمه، وتدربه على الحكم السليم، وتساعده على تجنب المآزق... تكون النظرية بحيث لا يحتاج المرء الى البدء من جديد كل مرة للتعرف على المسألة و تحليل تفاصليها، بل يجدها جاهزة بين يديه، و وفق ترتيب جيد و الغاية منها تدريب عقل المرشح ليكون قائدا في المستقبل..[1] .

تساهم نظرية الاستراتيجية في تغدية عقول الاستراتيجيين و صانعي السياسة، وتساعد على تنظيم فكر محترفي شؤون الأمن القومي، لكي يتعاملوا مع تعقيدات البيئة الاستراتيجية و تقلباتها و تغيراتها و ثوابتها، وقضاياها، وفرصها و التهديدات المتأصلة فيها. وتشجعنا نظرية الاستراتيجية أيضا على إعادة التفكير في افتراضاتنا و رغباتنا، ولكن في الوقت ذاته تشجعنا عاى التفكير في الافتراضات الممكنة ورغبات خصومنا و الأطراف الأخرى، فالنظرية الاستراتيجية تفتح أذهان جميع المعنيين على كل الاحتمالات و القوى الفاعلة، وتحضنا على التفكير في التكاليف و المخاطر المترتبة على قراراتنا، وتزن

1- هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق، ص 15 .

النتائج و العواقب المترتبة على خصومنا، وحلفائنا، و الآخرين[2]. وعلى مستوى آخر، نجد أن النظرية تتيح للأشخاص العاملين في حقل الأمن القومي و آخرين في حقول أخرى التواصل بذكاء فيما يخص الاسترتيجية و تلعب الاستراتيجية دور الإطار المرجعي المشترك لصناعة وتقويم السياسات و الاستراتيجيات المناسبة، وإيصالها الى أولئك المنوط بهم تنفيذها. كما تمكن نظرية الاستراتيجية محترفي الأمن القومي من تقويم إيجابيات سياسة بعينها أو استراتيجية بعينها، وسلبياتها أو الانتقادات الموجهة إليها، بطرائق و شروط مفيدة لصانعي السياسات و صانعي القرار.

مع وجود مثل هذا المنظرين المرموقين الذين يوضحون الجانب العلمي من الاستراتيجية، لماذا تخفق استراتيجيات عديدة في اجتياز اختبار الواقعية عند تنفيذها؟ الجواب هو أن الاستراتيجية مسألة بعيدة عن البساطة، والتفكير الاستراتيجي عمل صعب. والمنظرون وجدوا الجواب الصحيح، حيث من الفضل أن ينظر إليها على أنها فن و علم. وإطار النظرية يقدم لنا الأساس المنهجي لعملية معالجة الفكرة وفق منهج منضبط، وهذا ما يساعد الاستراتيجيين على صياغة الاستراتيجية، كما يؤدي دور الدليل للآخرين لإتباع هذا المنهج في فهم مزايا استراتيجية معنية وتقويمها و انتقادها[1].

ومع أن النظرية عنصر مساعد مهم لتثقيف العقل فهي لا تشكل بديلا "للعبقرلي" المميز الذي وصفه كلاوزفيتز، فالإستراتيجيون العظماء في التاريخ يمتلكون "قدرات ذهنية فائقة التطور" الى جانب امتلاك العلم و الفن في موهبتهم لإستيعاب الوقائع و العلاقات و الاحتمالات الموجودة في بيئتهم، وتوظيف هذه العناصر مجتمعة بنجاح في صياغة الاستراتيجية. إن العبقري الحقيقي نادر الوجود، ويقول

1- هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق، ص 18 .

بعض الناس إن مقولة الاعتماد على العبقرية لم تعد صحيحة في عالمنا المعاصر المعقد. ويقول أصحاب هذا الرأي أيضا إن من الصعب جدا على الشخص واحد –وإن كان عبقريا– أن يستوعب كل تفاصيل العالم الحديث و اختلافاته، ويرون أن الاستراتيجية تصاغ بشكل أفضل إذا اخضعت لعملية مؤسساتية. ولكن على رغم هذه الرؤى، فإن الاستراتيجيات غالبا ما ترتبط بشخصيات أفراد في رأي عامة الناس، ويبدو أن بعض الأفراد يمتلكون موهبة خاصة بهذا الفن و العلم.

وبغض النظر عما إذا كانت الاستراتيجية مستنبطة من عقل عبقري فرد، فإن العملية المؤسساتية أو الحوار الوطني بشأن القدرة على التفكير بأسلوب استراتيجي مسألة شديدة الهمية بالنسبة لأولئك الذين يعملون أو يشاركون في حقل الأمن القومي، سواء كانوا من صانعي السياسة، أو الاستراتجيين، أو القادة، أو المخططين [1].

المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية

كان القرن العشرون قرن الجيوبوليتيقا؛ ومذ صيغ هذا المصطلح في بداية القرن العشرين وحتّى اليوم يتضمّن مفهومه الصرّاع والتّغيير. الإشكاليات التي تتناولها الجغرافيا السّياسيّة إذا توفّر نافذه نبصر من خلالها الصّراع من أجل القوّة والمساحة الجغرافيّة ونحلّل من خلالها صعود القوى الامبرياليّة واقتتالها من أجل تنظيم المساحات الجغرافيّة طبقا للمصالح. وإبّان الحرب الباردة استُعملت الجيوبوليتيقا لوصف صراع عالميّ مستمرّ بين الرّأسماليّة والمعسكر الشّرقيّ إلى أن سقط الاتّحاد السّوفييتي سنة 1991. وفي الوقت الرّاهن صارت الجغرافيا السّياسيّة أكثر صلة بالواقع العالميّ لأنّ صراعات جديدة عالميّة حول

1– هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق، ص 21 .

القوّة والمساحة بدأت تتشكّل. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة برزت إشكاليّات جديدة لم تكن تعتني بها الجيوسياسة في الماضي مثل صراع الحضارات وصراع الأديان والاحترار العالميّ وصراع الحركات الاجتماعيّة والصرّاع بين المؤسّسات العالميّة المالية والتجاريّة وكذلك الصّراع بين شبكات التّواصل العالميّ. وبما أنّي أعرض هنا لمفهوم فإنّ المفاهيم كلّها لها تاريخ وجغرافيا وبالتّالي فإنّ الجغرافيا السّياسيّة لا تمثّل استثناء فقد صيغت سنة 1889 على يد عالم السّياسة السّويديّ، رودولف كيلّن، (Rudolf Kjellen)، وكان لهذا المصطلح تاريخ حافل إذ تطوّر لينأى عن مفهومه الأصليّ كما وضعه كيلّن أوّل مرّة. وباختصار تمثّل مفهومُ الجيوسياسة عنده في ربط الجغرافيا بالسّياسة لأنّهما يؤثّران في بعضهما البعض ولا يمكن فصل الواحدة منهما عن الأخرى. لهذا السّبب أقول إنّه لمن الصّعوبة تعريف الجيوسياسة لأنّ معانيها ومفاهيمها تتغيّر عبر التّاريخ. وبالتّالي يمكن فهمها فقط في إطارها التّاريخيّ الخطابيّ. وعلى القارئ أن يولي انتباها خاصّا للمصطلحات التي تستعملها الجيوسياسة والتّي سأشرحها تدريجيّا. لقد فهم رودولف كيلّن الجيوساسة كجزء من التّفكير والمعرفة الغربيّة الذين يهتمّان بالعلاقة بين الواقع الفيزيائيّ للأرض بالسّياسة. وكان كيلّن من المفكّرين الإمبرياليّين ولذلك كان أدولف هتلر أوّل من استعمل نظريّاته وعمل على تطبيقها فقد صارت تمثّل الجيوسياسة دعامة للسّياسة الخارجيّة التّازيّة يعبّر عنها بمصطلح "lebensraum" الذي يعني "المساحة الحيويّة" أو المساحة الحيويّة من أجل العيش[1]. ولارتباط الجيوسياسة بالتّازية استعاض المفكّرون الجيوسياسيون عن معناها الأصلي وكذلك عن معناها التّازيّ بمعاني جديدة. ثمّ صارت تُعنى بالصّراع العالميّ بين الإتّحاد السّوفييتي والعالم الغربيّ خلال الحرب الباردة التي كانت صراعا متواصلا من أجل بسط النّفوذ والتّحكّم في الموارد الاستراتيجيّة. وقد

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة: عناصرها ومفاهيمها ومراحلها الرّئيسيّة وثيقة الالكترونية:
http:// bohothe.blogspot.com

لعب هنري كيستنجر دورا بارزا في إحياء الجيوسياسة طوال السّبعينات من القرن الماضي لكنّه عرّفها بأنّها لعبة تحقيق التّوازن في القوّة والسّياسات يضطلع بها اللاّعبون على الخارطة السّياسيّة العالميّة. وليس الغرض من الجيوسياسة سوى فهم ديناميكيّات الصّراع الذي يدور على الخارطة السّياسيّة العالميّة، وبالتّالي أصبح معناها معالجة الرّؤى السّياسيّة عن العالم وكيفيّة تشكّلها وكذلك ربط الدّيناميكيّات المحلّية بالإقليميّة والعالميّة وبالنّظام العالميّ ككلّ. إنّها تدرس المآسي والصّراعات في إطار الاستراتيجيات والآفاق السّياسيّة مقدّمة نظرة فريدة من نوعها يجدها البعض جذابة ومحبّذة. لكن بالرّغم من أنّها نصّية بحتة، خطابيّة، فإنّها توفّر طريقة في التّفكير متعلّقة بالمساحتيّة تنظّم اللاّعبين والعناصر والمواقع المهمّة للشّعوب على رقعة الشّطرنج العالميّة وتؤكّد بأنّها متعدّدة الأبعاد، عالميّة، مفهوماتيّة، كلّية، بصريّة أو واقعيّة وليست لفظيّة خطابيّة فحسب. وتؤكّد الجيوسياسة على أنّها في مصلحة كلّ النّاس وأنّها تقدّم نظرة غير عادية عن شكل العالم المستقبليّ واتّجاهات الشّؤون السّياسيّة فوق الخارطة العالميّة. ويقبل النّاس والدّارسون على حدّ سواء على الجيوسياسة بحثا عن نظرة واقعيّة موضوعيّة واضحة تخلّصهم من التّعتيم الإعلاميّ والتّفسيرات الدّعائيّة للأحداث والتّحرّكات والصّراعات. تقلّص المساحة في العالم والتّسارع المكثف للتقلّص الزّمكانيّ الذي أحدثته العولمة وثورة الإتّصالات والشّبكات المعولمة (اسم فاعل)، أصبحت الرّغبة في رؤية العالم من منظور واقعيّ اقوى من أي وقت مضى. في عالم اليوم الجديد اصبحت العلاقات بين الجغرافيا والسّلطة والنّظام تسلّط الضّوء على المسائل الجيوإقتصاديّة وعلى النّشاط العولميّ الذي يشكّله النّشاط التّجاري والاستثمار وكذلك على مختلف الصّور التي تتخذها الدّول لتثبيت استقلاليتها صمن النّظم الجغرافيّة الموجودة في العالم[1]. وسأحاول أن أعرض الأبعاد المتعدّدة للجيوساسة العامّة وعناصرها المفهوماتيّة والتّنوّع الخطابيّ فيها.

1- فاروق يوسف يوسف أحمد ،القوة السياسية ،مكتبة عين شمس،الطبعة الرابعة ،القاهرة 1991، ص 15 .

وإنّه لمن البديهيّ اليوم أنّ كثيرا من الرّؤى الجيوبوليتيكيّة تندرج ضمن التوسّع الأمبريالي والصّراع الإيديولوجيّ بين القوى الإقليميّة المتنافسة. ولن يكون بإمكاني التّعرّض للأصوات التي تمثّل أقلّيات في الجيوسياسةوالتي تعارض التّنظير والممارسات الجيوسّياسيّة التي جعلت الجيوسياسة حكرا على السّاسة و"الحكماء" السّياسيّين مثل أقلّيات الحقوق المدنيّة والإنسانيّة وكذلك الاتّجاه الأنثويّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيوسياسة تُعتبر إلى اليوم معرفة وقوّة تحليليّة ذات أهمّية بالغة في العلاقات الدّوليّة والسّياسات الخارجيّة. فإعلام القارئ عبر النّظرة النّقديّة الجيوسياسيّة هي هدف الجيوسياسة النّقديّة كما تسمّى اليوم. وأفيد القارئ بأنّي أستعمل لفظ الجغرافيا السّياسيّة وكذلك الجيوسياسة والجيوبوليتيقا كمترادفات. عناصر الجغرافيا السّياسيّة الأساسيّة: الجغرافيا السّياسيّة (geopolitics) تنتمي للعلوم الإنسانيّة، وهي علم واقعيّ يتّخذ على عاتقه مهمّة تتمثّل في تحديد خصائص الأهداف الجغرافيّة الطّبيعيّة والإنسانيّة الموجودة فيما وراء المظاهر والتي تكيّف الإختيارات الاستراتيجيّة للاّعبين الدّوليّين في الحياة الإيديولوجيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة العالميّة. باقتضاب، تسعى الجيوسياسة إلى إبراز الخصائص المخفيّة للسّياسات وتصف الخارطة السّياسيّة العالميّة بخطاب خاصّ ثقافيّ سياسيّ مرتبط بالجغرافيا[1]. ولا تزعم الجيوسياسة أنّ خطابها يمثّل "حقائق" وإنّما تراه خطابا يقدّم حقائقها هي. وبعبارة أخرى هي تسيّس المعرفة الجيوسياسيّة والمؤسّسات وممارسات الحكّام، أي أنّها تعتبر إنتاج الخطاب الجيوسياسيّ عمليّات سياسيّة في حدّ ذاتها، أي كجزء من السّياسات الموجودة. بالرّغم من ارتباطها بالسّياسة تسعى إلى أن تكون مستقلّة عن كلّ المؤثّرات السّياسيّة لكنّها مذ وُجدت استعملها رجال السّياسة ولازالت حتّى اليوم خاضعة للسّياسة وتطوّر مفاهيمها خدمة للسّياسة ومنظّروها وواضعو مفاهيمها الأساسيّة ومبادئها العامّة

1- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، العدد 1795،2007/1/14 وثيقة الالكترونية:
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid85910

يُستعملون من طرف اللاّعبين السّياسيّين. ويقوم هذا العلم على جملة من المفاهيم يفوق عددها العشرين لكنّي سأعرض، هنا، أهمّ المفاهيم الرّئيسيّة فقط:[1]. الصّراعويّة conflictualité ،المساحتيّة أو الفضاءويّة Spatialité، الحدود والتّخوم Limites et Frontières . التّوسّع الامبراطوريّ أو بناء الإمبراطوريّات impérialité ،العالميّة mondialité ،المبدأ الأوّل يقرّ بأنّ الحياة برمّتها صراعويّة .(conflictuel) العدوانيّة السّلبيّة والإيجابيّة للكائنات البشريّة، في عمليّات سعيهم الدّؤوب لتحقيق استمتاعهم بالحياة وتنافسهم من أجل امتلاك القوّة والسّلطة والمجد، تؤدّي بهم إلى الصّراع المتواصل وإلى الاختلافات والأزمات التي قد تتطوّر فتنقلب حروبا ودمارا. وقد أثبت القرن العشرين هذا المفهوم بامتياز، ولو تأمّلنا التّاريخ الطّويل للشّعوب والأمم لوقفنا على حقيقة أخرى تطبع الصّراعويّة التي تدرسها الجيوبوليتيقا وهي أنّ الصّراع والخلافات والحروب متكرّرة دوما ولا تتوقّف أبدا. وبما أنّ الصّراعويّة تدور في الجغرافيا فإنّ المهمّة الرّئيسيّة للجغرافيا السّياسيّة أو الجيوبوليتيقا تتمثّل في تسليط الضّوء على جذور ومصادر الصّراعات والدّوافع التي تتحكّم باللاّعبين العالميّين وبكلّ العناصر العالميّة الفاعلة والمتفاعلة. ومنذ البدء يمكن تحديد ثلاث مصادر رئيسيّة ذات عمق سياسيّ واقتصاديّ هي[1]: أوّلا: الصّراع من أجل السّيطرة على الموارد، ثانيا: الصّراع والاقتتال من أجل السّيطرة على المناطق الجغرافيّة، وثالثا: الصّراع والاقتتال من أجل الهيمنة الايديولوجيّة والعرقيّة والوطنيّة. هذه المصادر الثّلاث مرتبطة ببعضها أشدّ الارتباط ومتشابكة في تفاعلها أيضا. ثمّ إنّي ألفت نظر القارئ إلى أنّ المصدر الثّالث للصّراع والخلاف ثقافيّ سياسيّ في طبيعته. لكي أوضّح العلاقة بين مصادر الصّراع الثّلاث أقول إنّ الاستيلاء على الموارد أو التّحكّم بها يستدعي الاستيلاء على المساحات الجغرافيّة أو التّحكّم بها؛ ولكي يتمّ الاستيلاء والتّحكّم بالمناطق الجغرافيّة التي تحتوي على الموارد لابد من الثّقافة ومن الإيديولوجيا لكي تبرّرا عقلانيّة القتال

1- علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة :والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2004، ،ص 142 .

والكفاح وتشرعنا الحرب والغزو. الحروب التي خاضتها روسيا عبر تاريخها كان من بين أهدافها التّوسّع جنوبا وغربا باتّجاه المناطق والمياه المعتدلة لأنّ ثلاثة أرباع من المساحة الرّوسيّة الجغرافيّة باردة جدّا. وأعني بالمياه البحار والمعابر التي تجعل الرّوس يتحرّكون بسهولة في أيّ اتّجاه شاءوا. ولعلّ القارئ قد أدرك هنا العلاقة الوطيدة بين مفاهيم الجيوسياسة التي أنا بصدد شرحها. منذ أقدم العصور كان الصّراعوالإقتتال من أجل الموارد هو الشّكل الرّئيسيّ للصّراعويّة لكنّهما كانا على مرّ التّاريخ مقنّعين دوما بأقنعة إيديولوجيّة ثقافيّة الغرض منها شرعنة القتال والحرب والاختلافات. وقد أثبت القرن العشرين، كما قلت، أنّ الصّراع والصّراع المضادّ شيئان لا يتوقّفان أبدا. ولئن صُوّرت الحرب الباردة، على سبيل المثال، بين العالم الرّأسماليّ وحلف وارسو الذي كان يتزعّمه الاتّحاد السّوفييتي، بأنّها صراع إيديولوجيّ فإنّ الحقيقة هي أنّ ذلك الصّرا ع دار من أجل المساحات الجغرافيّة والموارد الطّبيعيّة كالنّفط واليورانيوم والماس والمعادن الثّمينة. لكنّ الحرب الباردة دارت رحاها أيضا من أجل السّيطرة على المياه وعلى الممرّات المائيّة والبحار والبحيرات. المياه صارت، نتيجة الانفجار السّكّانيّ، أهمّ مورد خلال القرن العشرين[1]. الصّراعويّة: الصّراع من أجل المساحات والفضاءات الجغرافيّة هذا الصّراع ضروريّ، في رأي المنظّرين، لكي تتمكّن البلدان المتصارعة من الوصول إلى الموارد التي هي موضوع التّنافس والاقتتال أحيانا[1]. وهكذا فإنّ الصّراع على المياه، على سبيل المثال، يتمثّل في السّيطرة على الشّواطئ والأنهار والممرّات والمعابر والجبال والمضائق مثل مضيق جبل طارق والقنوات مثل قناة السّويس وقناة بانما وعلى الطّرق المؤدّية إلى الهند وعلى المحيطات أيضا. السّيطرة على المساحات والمناطق في الشّرق الأوسط، مثلا، تمكّن من التّحكّم بموارد المياه: استيلاء اسرائيل على الجولان يمكّنها من تلبية الثّلثين أو أكثر من

1- بدر عبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية : دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية للدول ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ،القاهرة 2003، ص 70 .

احتياجاتها المائيّة، وتتحكّم تركيا بمصادر دجلة والفرات وبذلك تتحكّم بكميّة المياه التي يحملها النّهران لسوريا والعراق. أمّا الصّراع من أجل بسط الهيمنة الإيديولوجيّة والإثنيّة والقوميّة فإنّه متجذر في التّرويج لهويّة رمزيّة تجعل البلد منتميا لمجموعة جغرافيّة من الأفكار ويجعله إيمانه بتلك الهويّة يسعى إلى بسط نفوذه لأنّ الإيديولوجيا تصوّره على أنّه الأحسن والأرقى أو بأنّ شعبه شعب مختار أو ينتمي لعرق مقدّس. إلاّ أنّ الصّراع الإيديولوجيّ والقوميّ والإثنيّ يغطّي،[1] في الحقيقة، المصالح الحقيقيّة التي تطمح إليها البلدان عبر االإستراتيجيا. المساحتيّة أو الفضاءويّة: المساحتيّة تشير إلى الأراضي والمساحات الأرضيّة والبحريّة حسب المفهوم الجيوسياسيّ للأرضويّة التّقليديّة (Territorialité classique) وهو الفضاء الجوّيّ والفضاء الخارجيّ الذي لا يمتّ بصلة للأرضويّة (الفعليّة)؛ هذا النّوع من المساحويّة يسمّى، في الجيوسياسة، الأرضويّة الخاصّة (territorialité spéciale) لكنّه منطقة التّدخّل للاّعبين "المابينقوميّين" ويسمّى أيضا "الأرضويّة الافتراضيّة" أو التّخيّليّة [2] (territorialité virtuelle) ولازالت إلى حدّ اليوم الأرضويّة الكلاسيكيّة مفهوما أساسيّا وإن كان الفضاء الأرضيّ والفضاء الخارجيّ قد اتّخذا مكانة أهمّ مع ثورة الاتّصالات والاتّصالات اللاّسلكيّة. كلّ بلد له أرض فيزيقيّة أو طبيعيّة تمثّل الأرضويّة الكلاسيكيّة وفضاء يمثّل الأرضويّة الافتراضيّة يمكن أن تستعمله الطّائرات والصّواريخ والأقمار الاصطناعيّة وكلّ من يسيطر على الأرضويّة الافتراضيّة تكون له الغلبة في كلّ صراع. ويمكن فهم هذه النّقطة بسهولة: القوى العظمى اليوم لم تعد تنظر إلى الأرضويّة على أنّها مجرّد المساحات

1- بدر عبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية ، المرجع السابق، ص 69 .

2- فاروق يوسف يوسف أحمد ،القوة السياسية ، المرجع السابق، ص 15 .

الجغرافيّة الطّبيعيّة بل جعلت لها مستويات أخرى؛ الفضاء الذي تستعمله الطّائرات والصّواريخ وكذلك الفضاء الخارجيّ الذي تستعمله الأقمار الصّناعيّة والصّواريخ العابرة للقارّات أيضا. والأرضويّة مرتبطة بالهويّة القوميّة التي هي منظومة رمزيّة تشمل الأمجاد الماضية وذاكرة يملؤها تذكّر الأراضي القديمة التي كانت تنتمي للدّولة الأمّة والتّأسّف على ضياعها وكذلك التّوق إلى استعادتها أو الحصول على أراضي جديدة أو المطالبة بأراضي كانت تابعة للدّولة الأمّة وتقع تحت سيطرة الدّول المجاورة أو غيرها. وكلّ أمّه إمّا لها مطالب أرضويّة أو تواجه مطالب أرضويّة من دول منافسة. وقد تكون الأرضويّة مقبولة من قبل القوى المجتمعيّة كلّها وقد تكون محلّ صراع في الدّولة الأمّة الواحدة عندما يكون البلد متعدّد الأعراق، متعدّد الثّقافات فبعض الدّاخليّة قد تطالب بالأراضي وبالإنفصال بها. الهويّة القائمة بالقوّة على الأرضويّة (المساحة، الفضاء) يستعملها دعاة القوميّة في شحذ العزائم وفي استقطاب المقاتلين الذين يمثّلون الأسّ الرّئيسيّ لممارسة السّلطة وكذلك في استقطاب المتعاطفين والمؤيّدين الدّاخليّين والخارجيّين. الأمّة إذا وكذلك مفهوم الدّولة[1] . الأمّة (l'Etat–Nation) يمثّلان نوعا من التّجريد للأرضويّة (idéalisation)من خلال بناء ملحمة قائمة على الهويّة وتقديس الأرض بهدف جمع كلّ الطّاقات الموجودة. أمّا الأرضويّة الفضائيّة، خاصّة منها الفضاء الخارجيّ، فإنّ القوى المهيمنة اليوم هي الأقدر على استعمالها والتّحكّم بها بدرجات متفاوتة وتتوق كلّها إلى استعمالها بنجاعة لأغراض عسكريّة ومدنيّة. لهذا السّبب تعمل القوى العظمى على استكشاف الفضاء الخارجيّ وليس للبحث عن الحياة داخل أو خارج النّظام الشّمسيّ كما تزعم فإمكانيّة اكتشاف حياة متطوّرة أوغير متطوّرة على كوكب ما غير الأرض إمكانية ضئيلة جدّا إن لم تكن منعدمة[2].

1– عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2– سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق .

وفي الوقت الرّاهن ما زالت المساحة الخارجيّة امكانية تكميليّة للتّحكّم بالأرضويّة الكلاسيكيّة إذ أنّ التّحكّم بالفضاء الخارجيّ ليس متطوّرا إلى حدّ الآن. الاستيلاء على الأرضويّة الفضائيّة يمكّن من مراقبة الآخرين ومن التّنصّت عليهم ويمكّن من الهجوم عليهم وتوجيه ضربات إليهم. وهذه المقدرة المتوفّرة لدى بعض البلدان فقط تجعل الآخرين يلجؤون إلى التّمويه على الأرض والتّضليل وإخفاء الأهداف العسكريّة إلخ. التّحكّم بالفضاء قوّة وتفوّق يضعفان الأرضويّة الكلاسيكيّة خاصّة عندما تكون المساحات البحريّة والأرضيّة تسيطر عليها قوات معادية[1]. إلاّ أنّ التّحكّم بالأرضويّة الفضائيّة يستدعي التّحكّم بالأرضويّة الكلاسيكيّة. إثر سقوط الاتّحاد السّوفييتي حُرمت روسيا من قاعدة بايكنور الكازاخستانيّة وبذلك تأثّر برنامجها الفضائيّ؛ وهذا المثال يثبت أنّ السّيطرة على الفضاء تستدعي السّيطرة على الأرض. ويمكن أن نضرب مثالا آخر في هذا الصّدد: الأمم المتّحدة لا تأثير لها إلاّ بقدر ما توفّره من ولاء للأمم القويّة لأنّها لا تملك مساحة أرضويّة أو فضائيّة تجعلها قوّة تعادل قوّة قوّة الدّولة[2] . الأمّة؛ وفي الحقيقة الأمم المتّحدة لديها مساحة افتراضيّة فقط. نفس الشّيء ينطبق على رؤوس الأموال والسّلع؛ رأس المال والسّلعة بإمكانهما أن ينتقلا في العالم بصفة قانونيّة أو غير قانونيّة لكنّهما لا تملكان، في ظلّ العولمة، سوى أرضويّة افتراضيّة. وفي حقيقة الأمر كلّ المساحات والأرضويّات تكون افتراضيّة أو تخيّليّة قبل أن تصبح واقعيّة[3]. عندما يستقرّ رأسمال أو شركة مصنّعة لسلعة معيّنة بمكان معيّن فإنّهما يحتلاّن المكان وهكذا تصبح الأرضويّة واقعيّة. الحدود والتّخوم: لا يمكن أن توجد دولة من دون حدود .(des limites) اليوم يبلغ عدد الدّول المنتمية للأمم المتّحدة 192 لكنّ هذا العدد لا يشمل الفاتيكان وكوسوفو، التي

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق .

3- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، المرجع السابق .

استقلّت عن سربيا حديثا، كما أنّه لا يشمل طايوان، لاعتبارات سياسيّة، إذ أنّ الصّين تقول إنّها مقاطعة تابعة لها، ولا يشمل فلسطين المعترف بها كسلطة وطنيّة من دون اعتبارها دولة لأنّها غير مستقلّة تماما. وممّا لا شكّ فيه هو أنّ الحدود لها وظيفة سياسيّة فهي تتطوّر تاريخيّا وتلعب دورا في المحافظة على الاستقلاليّة. الحدود تتطوّر تاريخيّا وتتغيّر لكنّ التّخوم لا تتغيّر كما سنرى[1]. وفي التّاريخ، عندما برزت الدّولة الاسلاميّة كقوّة كبيرة لم تعتبر بقيّة الأمم أمما متخلّفة كما فعل الرّومان من قبل. الرّومان اعتبروا ما بداخل حدودهم حضارة وتحضّرًا وأسموْا كلّ الأمم الموجودة خارجها "بربريّة"؛ هذا يبيّن عمليّة إضفاء القداسة على الحدود التي تساهم في الحفاظ على الشّعور بالهويّة وتكريسه على أرض الواقع[2]. المسلمون ربطوا الامبراطوريّة الاسلاميّة بالرّسالة السّماويّة التي جاء بها محمّد ولذلك كان التوسّع الاسلاميّ أيضا تقديسا للهويّة لكنّه لم يكن قائما على العنصريّة أو اعتبار بقيّة الأمم أمما متخلّفة أو بربريّة. ومذ تكوّنت الدّول الحديثة صار تقديس الحدود والأراضي مستندا إلى الشّعور القوميّ الذي يشمل القيم الدّينيّة أيضا. وقد لعب التّطوّر الذي حصل في علم وضع الخرائط دورا في إرساء الحدود[2]. أمّا التّخوم (frontiers) فهي حدود طبيعيّة تتمثّل في عوائق طبيعيّة تمنع توغّل الأعداء في أرض ما، وقد تكون بحارا ومحيطات وأودية وبحيرات وسبخات وصحاري وجبال و سلاسل جبليّة. وتعتبر التّخوم حدودا طبيعيّة عندما تفصل بين شعوب تختلف من حيث الإثنيّة والثّقافة ومن حيث الأصل الإثنيّ أو في اللّغات التي تستعمل وفي الأديان التي بها تؤمن. وتسمّى تخوما لأنّها متاخمة أو تطلّ على الجانب من الأرضويّة التّابعة لطرف آخر. وتصبح التّخوم سياسيّة عندما تشكّل حدودا فعليّة تفصل بين بلدين أو أكثر[3]. وكثيرا ما تكون التّخوم محلّ صراع أيضا إذ قد يُنظر إليها على أنّها حدود طبيعيّة وقد تسعى دولة ما إلى تجاوزها

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق .

3- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، المرجع السابق .

عندما أقليّة إثنيّة ما تابعة لتلك الدّولة مقيمة فيما وراء التّخوم. في هذه الحال تنظر الدّولة إلى التّخوم في إطار إثنيّ ثقافيّ وتغفل المعايير والعوامل الجغرافيّة الطّبيعيّة. ما يجب أن يتذكّره القارئ هو أنّ الحدود ليست بالضّرورة تخوما والتّخوم ليست بالضّرورة حدودا إلاّ أنّهما يحمّلان محتويات أثنوثقافيّة وسياسيّة. على سبيل المثال كثيرا ما يستعمل الأروبيون الحدود في تبرير رفض انتماء تركيا للاتّحاد الاروبيّ إذ يقال إنّ جزءا من تركيا فقط يقع ضمن حدود أروبا وأمّا البقيّة منها فتقع في آسيا.[1]

وفي هذا عودة إلى الاستدلال الرّومانيّ القديم: ما يوجد داخل حدودنا يمثّل الحضارة وما يوجد خارجها يمثّل التّخلّف والبربريّة. أمّا دور الحدود فيتمثّل في المحافظة على الاستقلاليّة كما قلت وعلى جدواها وفاعليّتها ونجاعتها. الدّولة التي لا تستطيع الدّفاع عن حدودها ليست دولة مستقلّة بأتمّ معنى الكلمة.[2] وفي إطار أرضويّتها المحدودة بالحدود تطبّق الدّولة قوانينها فإذا كانت تلك الحدود تُخرق باستمرار سواء من طرف دول أخرى أو من طرف عصابات تهرّب السّلع ورؤوس الأموال فإنّه يبطل الحديث عن نجاعة وفاعليّة الاستقلاليّة. الدّول المتصارعة تعمل على كسر الحدود ولا تعير الدّولة الأقوى اهمّية لحدود الدّولة الضّعيفة. إيران مثلا تحتلّ الجزر العربيّة لأنّ الدّولة الإماراتيّة دولة قزميّة لا تستطيع الدّفاع عن حدودها. المغرب أيضا لم تستطع تحرير سبتة ومليّلة من الاحتلال الاسبانيّ لأنّها ضعيفة وسوريا لم تستطع تحرير الجولان والأراضي التي تحتلّها تركيا لأنّها ضعيفة أيضا. التّوسّع الامبراطوريّ[3]: توسيع القوّة إلى ما رواء الشّعب أو الأمّة المقيمة في مساحة جغرافيّة أرضويّة معيّنة يقود إلى بناء الامبراطوريّات. ولعلّ التّاريخ كلّه، من وجهة نظر الجغرافيا السّياسيّة، ليس سوى بناء

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق .

3- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، المرجع السابق .

للإمبراطوريّات. يكفي التّظر إلى التّاريخ لندرك هذا: التّاريخ تعاقب للامبراطوريّات، وفي الحقبة التّاريخيّة الرّاهنة يتّخذ التّوسّع أشكالا تقليديّة قديمة وأشكالا حديثة أو جديدة. ويمكن تقديم أمثلة على الامبراطوريّات الكلاسيكيّة التي وجدت عبر التّاريخ: . في مصر القديمة، ابتداء من الالفيّة الثّالثة قبل الحقبة الحالية وحتّى القرن السّابع قبل ميلاد المسيح: إمبراطوريّة رمسيس الثّالث[1]. . الامبراطوريّة الفارسيّة منذ القرن السّابع حتّى سنة 331 قبل الميلاد حيث قضى عليها الكسندر المقدوني. . امبراطوريّة ماسيدونيا والإغريق التي بلغت مصر والهند والتي بناها الكسندر المقدوني (331 . 323 قبل الميلاد)[2]. . الامبراطوريّة الصّينيّة منذ 221 قبل الميلاد. . الامبراطوريّة الرّومانيّة منذ 72 قبل الميلاد حتّى سنة 476 ميلاديّة. . الامبراطوريّة الماغوليّة التي بناها جنغس خان الذي توفّي سنة 1228 م ثم تيمورلنك (1335 . 1405). . أمبراطوريّات أمريكا الوسطى للأزتاك والمايا في القرن التّاسع ق.م. . أمبراطوريّة امريكا الجنوبيّة للإنكا في القرن 14 ق.م. . الامبراطوريّة الكارولنجيّة لشارلماني في أروبا (800 . 843). . الامبراطوريّة العثمانيّة. . الامبراطوريّة النّمساويّة المجريّة. . الامبراطوريّات الاستعماريّة للبرتغال وإسبانيا ثمّ الامبراطوريّة البريطانيّة بعد اكتشاف أمريكا على يد كريسطوف كولمب. ثمّ الامبراطوريّة الفرنسيّة والبلجيكيّة والامبراطوريّة الرّوسيّة. ومنذ سقوط الامبراطوريات القديمة الكلاسيكيّة المتمثّلة في الامبراطوريّة الرّوسيّة والعثمانيّة والنمساويّة المجريّة، بدأت امبراطوريات جديدة استعماريّة، وبعد الحرب العالميّة الثّانية ظهرت الامبراطوريّة الحديثة التي تسمّى قوى امبرياليّة من أهمّها الامبراطوريّة الامريكيّة والسّوفياتيّة وكذلك الامبراطوريّة الصّينيّة التي أنشأها ماو تسي تونغ سنة 1949. [3] ويمكن تعريف الامبراطوريّة الكلاسيكيّة بأنّها البناء السّياسيّ لكينونة مستقلّة مجالها وحدة أرضويّة

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق .

3- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، المرجع السابق .

متصلة أو غير متصلة تجمع شعوبا مختلفة، أثنيا وثقافيّا، تعيش في مساحات جغرافيّة تمّ ضمّها بالقوّة وإخضاعها لسيطرة دولة مركزيّة. وقد تتّبع الدّولة المركزيّة نظام حكم ونظام إدارة لامركزيّين لكنّها تتحكّم سياسيا بالأراضي التي تمّ ضمّها وتستغلّها اقتصاديّا. الامبراطوريّات الاستعماريّة لم تختلف كثيرا عن الامبراطوريّات القديمة الكلاسيكيّة إذ استولت على الأراضي والمناطق الجغرافيّة بالقوّة وهي قوى ثالاسّوقراطيّة أيضا (thalassocratic) لكنّ حكمها لم يكن أبدا لا مركزيّا[1]. أمّا الامبراطوريّات الحديثة التي تسمّى قوى امبرياليّة فهي ذات طبيعة أخرى وذات أشكال جديدة لا تكوّن وحدة سياسيّة بأتمّ معنى الكلمة أو وحدة قضائيّة وإنّما الهيمنة على باقي الأقطار والأقاليم هيمنة اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة قائمة على الولاء وعلى استعمال الطّبقات التي لها مصالح في خدمة الامبراطوريّة مثل طبقة الكمبرادور وكذلك استعمال الأنظمة المنصّبة التي تمكّن الامبراطوريّة من خيرات البلد التّابع. البلدان الإفريقيّة والأقطار العربيّة بصفة عامّة ليست تابعة قضائيا لأمريكا (وبعضها لم يكن تابعا قضائيا للاتّحاد السّوفييتي السّابق) لكنّ القوّة الامريكيّة الامبراطوريّة تتحكّم بهذه البلدان والأقطار إيديولوجيا وسياسيّا واقتصاديّا. الامبراطوريّة الحديثة تستعمل رأس المال في الهيمنة وتلجأ إلى التّسلّط والتّدخّل العسكري من حين لآخر لفرض هيمنتها. وفي الزّمن الحديث صارت الامبراطوريّة هيمنة على البلدان وعلى مناطق النّفوذ باتّباع تكتيك "فرّق تسد"، أمّا التّبريرات الثّقافيّة أو الايديولوجيّة المستعملة فتتمثّل أساسا في أطروحات يمكن تلخيصها فيما يلي: القوّة وحقّ استعمال القوّة من أجل الدّفاع على المصالح، التّوسّع كحقّ مشروع، القوّة تتطلّب امتيازات بما أنّ الامبراطوريّة تخدم البلد الخاضع وتدافع عنه.[2] العالميّة: مفهوم العالميّة يشير أوّلا إلى عالميّة بعض الأماكن أو إلى عالميّة مكان معيّن. العالميّة تتأتّى من استراتيجيّة المكان ومن

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

الخطاب السّياسيّ وممّا يحتويه المكان من موارد. ويحصل المكان على عالميّته عبر الخطاب السّياسيّ المستمدّ من موقعه الجيوسياسيّ الذي يمكّن القوّة التي تتحكّم به من ممارسة سلطة خفيّة أو بارزة تجاه القوى الأخرى. ليس معنى هذا أنّ المكان أو الفضاء الجيوسياسيّ للمكان لا يتمتّع بالعالميّة،[1] على أرض الواقع، بل قد يكون بالفعل ذا خصائص تجعله متميّزا لكنّ الخطاب السّياسيّ والجيوسياسيّ هو الذي يضفي عليه صفة العالميّة ويَدخل في ذلك الخطاب تحليل قائم على تصنيف للأعداء الطّامعين في ذلك المكان والأصدقاء الذين يساندون القوّة المسيطرة على المكان. على سبيل المثال أذكر هضبة الجولان لارتفاعها ولما تحتويه من موارد مائيّة وبعض المضائق كمضيق هرمز وبعض القنوات مثل قناة السّويس وبعض المعابر البحريّة مثل قرن الرّجاء الصّالح بجنوب إفريقيا[2]. إذا كان المكان يتمتّع بموقع يجلب اهتمام وأطماع الكثير من القوى أو جميعها فهو يتمتّع بالعالميّة. وفي هذا الصّدد أشير إلى أنّ عالميّة المكان في الجيوسياسة يختلف مفهومها عن المعنى اللّغويّ المتعارف عليه. عالميّة المكان صفاته التي تجعله مرغوبا فيه والتي تجعله يخدم القوّة المسيطرة عليه. وتشير العالميّة في الجيوسياسة إلى عالميّة القوّى السّياسيّة أو الإمبراطوريّة فبعض القوى لها صفة العالميّة لأنّها قادرة على التّحكّم بالعالم أو بمعظمه. معنى ذلك أنّها قادرة على التّحكّم بالأماكن العالميّة، الاستراتيجيّة والغنيّة بالموارد. هذه الصّفة توفّرت تاريخيا في الامباطوريّة البريطانيّة التي كانت قوّة ثلاسّوقراطيّة لا مثيل لها. وهنا أشرح هذا المصطلح: ثلاسّا في اليونانيّة هو البحر؛ قوّة ثلاسّوقراطيّة أي قوّة بحريّة تتحكّم بمفردها بالبحار. وفي العصور القديمة حقّقت بعض الامبراطوريّات العالميّة مثل الامبراطوريّة الفارسيّة والاسلاميّة. ومنذ سقوط الاتّحاد السّوفييتي ليس هناك من قوّة عالميّة، الآن، سوى الولايات الأمريكيّة لأنّها تتحكّم بالعالم

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

ومهيمنة عليه. عالميّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة عالميّة أحتلال وتوسّع لدولة عملاقة تسمّى "قوّة مفرطة " (hyper power)وهي قوّة تبغي تحقيق امبراطوريّة عبر العولمة[1]. الخطاب الجيوسيّاسيّ: كتب الفيلسوف الفرنسيّ ميشال فوكو في عديد المناسبات، وخاصّة 1980 أنّ ممارسة السّلطة تصنع المعرفة باستمرار وأنّ المعرفة تحمل وتدفع باستمرار آثار السّلطة بطريقة مثيرة للجدل. في أعماله الفلسفيّة والتّاريخيّة بيّن كيف أنّ نظم السّياسة في المجتمع تخلق نظما من المعرفة تبرّر قوّتها وتشرعن سلطتها على المجتمع؛ النّظام العسكريّ مثلا يشرح ويبرّر خطابا متعلّقا بأمن البلاد، وهو خطاب نجد فيه العسكر هم الأخصّائيّن وأصحاب السّلطة. أمّا كيفيّة الدّفع للسّلطة، وأعني بها التّدعيم،[1] فتتمّ بالطّريقة التّالية: عندما يقدّم العسكر خطابهم المتعلّق بالأمن القوميّ ويطالبون بتطوير أو اقتناء نظم جديدة من الأسلحة فإنّ ذلك قد يلقى معارضة من المطالبين بالعناية بالرّعاية الاجتماعيّة ومن مؤسّسات أخرى تفضّل العناية بالضّمان الاجتماعيّ فيعمد العسكر إلى تطوير خطاب "الأمن القوميّ" بما أنّهم متخصّصون في ذلك المجال ويتحكّمون بخطاب الأمن[2]. وعندما يصبح خطابهم مهيمنا في المجتمع فإنّهم يحتكرون سلطة تجعلهم هم الأقدر على الحديث حول الأمن والمصالح الوطنيّة وهكذا فإنّ ممارسة السّلطة مرتبطة بصناعة المعرفة. وإنّي أستعرض في عجالة فلسفة فوكو عن السّلطة لأبيّن أن الجيوبوليتيكا، كخطاب، كانت متغلغلة في نظم السّلطة ونظم المعرفة حتّى من قبل أن يُصاغ المصطلح ويتطوّر فقد كتب المفكّرون عن تأثير الجغرافيا في سلوك الاستراتيجيا العالميّة منذ أواخر القرن التّاسع عشر كما قلت[2]. من بين هؤلاء مؤرّخ البحريّة الأمريكيّة ألفراد ماهان (1840 . 1914 Alfred Mahan (الذي تحدّث عن أهمّية الجغرافيا السّياسيّة . الكتل الإقليميّة والسّمات الطّبيعيّة بالنّسبة إلى البحر في تقدّم القوّة البحريّة من

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

طرف الدّول المتوسّعة في دراسة عنوانها "تأثير القوّة البحريّة على التّاريخ (Influence of Seapower Upon History)" التي نشرها سنة 1890. الطّريق نحو العظمة القوميّة في نظره يمرّ عبر التّوسّع. وكتب الجغرافيّ الألمانيّ فريدريش راتزل (1844 Friedrich Ratzel . 1904) عن أهمّية العلاقة بين الأرض والأمّة في تقدّم القوّة الإمبرياليّة والسّلطة الوطنيّة. في كتابه الذي عنوانه "الجغرافيا السّياسيّة (Political Geography)" 1897 . اعتبر الدّولة عضوا حيّا منشغل بالصّراع من أجل البقاء ضدّ الدّول الأخرى، وكان متأثرا بالدّاروينيّة.[1] في رأيه، الدّولة عليها أن تتوسّع وإلاّ تواجه الاختناق ثمّ الموت وفي داروينيّته الإجتماعيّة مجّد الدّولة الألمانيّة واعتبر الأرض والأمّة الألمانيّة متفوّقين على الأراضي والأمم الأخرى. لذلك يجب على الدّولة الألمانيّة أن تتوسّع على حساب الكائنات العضويّة الأخرى لكي تجد لنفسها مجالا حيويّا للعيش والتّقدّم .(lebensraum) ولم تكن كتابت فريدريش راتزل وكذلك ألفراد ماهان بالشّيء الغير مألوف في تلك الحقبة بل إنّ كتابا آخرين منهم البريطانيّ هالفورد ماكيندر وكارل هاوسهوفر تدعو لنفس الرّؤى. وبالتّالي فإنّ الجيوبوليتيقا قد ظهرت بادئ الأمر كخطاب أمبرياليّ، كمفهوم وممارسة، وظلّت على تلك الحال حتّى منتصف العشرين ثمّ صارت خطابا قائما على ثنائيّة السّلطة . المعرفة داعيا إلى التّوسّعيّة وبناء الإمبراطوريّات[2]. كلّ المنظّرين في ميدان الجغرافيا السّياسيّة كانوا رجالا بيضا فسّروا وبرّروا التّوسّع الاستعماريّ والإمبرياليّ معتبرين أنّ بلدانهم تمثّل قمّة الحضارة وأنّهم أسياد الكرة الأرضيّة ووضعوا مصطلحات مثل "قلب الأرض (Heartland) "و"حوافي الأرض " (جمع حافة(Rimlands)) في استدلالاتهم السّيادويّة .(supremacist arguments) حوصلة لأهمّ مراحل الجغرافيا السّياسيّة وأفكارها:

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

أوّلا: الجغرافيا السّياسيّة الإمبرياليّة منظّروها: . ألفراد ماهان، فكرته: القوّة البحريّة. فريدريش راتزل، فكرته Lebensraum :. هالفورد ماكيندر، أفكاره ومصطلحاته: القوّة الأرضيّة . "قلب الأرض" . كارل هاوسهوفر، أفكاره ومصطلحاته: القوّة الأرضيّة . "قلب الأرض" . نيكولا سبيكمانNicolas Spykman ، أفكاره ومصطلحاته: "حوافي الأرض".

ثانيا: جيوبوليتيقا الحرب الباردة منظّروها:[1] . جورج كينّن George Kennan ، فكرته: الإحتوائيّة . منظّرو الجغرافيا السّياسيّة الأمريكان والرّوس، أفكارهم ومصطلحاتهم: بلدان العالم الأوّل والثّاني والثّالث كأقمار صناعيّة وحجارة دومينو . الشّرق ضدّ الغرب والرّأسماليّة ضدّ الإشتراكيّة والحرّية ضدّ الاستبداد.

ثالثا: جيوبوليتيقا النّظام العالميّ الجديد منظّروها: . ميخاييل غورباتشوف، فكرته: تفكير سياسيّ جديد . فرنسيس فوكوياما، فكرته: نهاية التّاريخ . إدوارد لوتواكEdward Luttwak ، فكرته: نجوميّة الجيوإقتصاد. . المحافظون الجدد، فكرتهم: الولايات المتّحدة زعيمة النّظام العالميّ الجديد، الحرب الدّائمة، تسخير المنظّمات العالميّة لخدمة أمريكا. . قادة صندوق النّقد الدّوليّ ومنظّمة التّجارة العالميّة وزعماء مجموعة السّبعةG7 ، أفكارهم: اللّيبراليّة العالميّة واللّيبراليّة الجديدة المابين أمميّة . مخطّطو الإستراتيجيا في النبتاغون والنّاطو، أفكارهم[2]: دول مارقة، دول تسعى إلى التّسلّح النّوويّ بطريقة غير قانونيّة . إرهاب. . صامويل هانتنتون، فكرته: تصادم الحضارات رابعا: جيوبوليتيقا البيئة منظّروها: . آل غور Al Gore ، فكرته: مبادرة استراتيجيّة لحماية البيئة . روبرت كابلان Robert Kaplan ، فكرته: الفوضويّة القادمة . طوماس هومر ديكسن Tomas Homer-Dixon ، فكرته: فقر المحيط أو النّدرة في

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

المحيط وينطلق منظّرو الجغرافيا السّياسيّة الإمبرياليّة من إيمانهم بتفوّق البيض على كلّ الأعراق وبتفوّق الرّجال على النّساء وبتفوّق الحضارة الغربيّة على غيرها من الحضارات فأفكارهم بالتّالي تعبّر عن الجنسانيّة والعدوانيّة والعنصريّة والشّوفينيّة، وهذه كلّها ميزات الإيديولوجيا النّازية التي تغنّت بتفوّق العرق الآري على غيره. وبهذه الطّريقة يصبح الخطاب الجيوساسيّ منظّرا للقتل والتّدمير واستعباد الشّعوب[1]. ثمّ جاءت الحرب الباردة فوفّرت سياقا لإنتاج الخطابات التي تندرج ضمن ثنائيّة السّلطة . المعرفة وفي ذلك السّياق ذاته بلغت الجغرافيا السّياسيّة مرحلة النّضج، وفي حين شدّدت الجيوسياسة على أهمّية التّأثير الذي تمارسه الجغرافيا الطّبيعيّة في السّياسة الخارجيّة التّوسّعيّة فإنّ جيوسياسة الحرب الباردة تمحورت حول العداء الأمريكيّ السّوفييتي ودور التّوسّع الجغرافيّ وكذلك الإيديولوجيا فيه. هالفورد ماكّيندر مثلا وصف أجزاء من كتلة الأراضي السّوفياتيّة بأنّها "قلب الأرض"[1] وأمّا جورج كينّن، مهندس السّياسة الإحتوائيّة الأمريكيّة، فقد رأى أنّ الأراضي السّوفياتيّة لم تكن أرضا بل كائنا توسّعيا يمثّل تهديدا لا نهائيا.وترتبط المصطلحات المستعملة في ربط الصّراع بمسائل إيديولوجيّة متعلّقة بالهويّة والاختلاف. ظلّت الجغرافيا السّياسيّة تصف الغرب بأنّه ليس مجرّد منطقة جغرافيّة بل هو مجموعة متميّزة لها هويّة خاصّة يعمل على نشر الدّيمقراطيّة ويثمّن مقاييس التّحضّر والمدنيّة، وبما أنّ بلدانا حليفة للغرب لا توجد داخل المنطقة الجغرافيّة الغربيّة مثل اليابان وكوريا الجنوبيّة فقد تمّ توسيع الهويّة الرّمزيّة لكي تشملهما. في خضمّ الحرب الباردة صارت الجيوبوليتيقا لعبة تمارسها القوى العظمى فوق الخارطة العالميّة فاصبحت القوى الغربيّة هويّة رمزيّة تسمّي الاتّحاد السّوفييتي "الكتلة الشّرقيّة"[2] ثمّ أسماه رونالد ريغن "امبراطوريّة الشّرّ"[2].وفي الكتابات الجيوسياسيّة سمّيت بلدان الكتلة الشّرقيّة "العالم الثّاني" للتّأكيد على

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

مناقضته للعالم الأوّل وهو العالم الغربيّ. أمّا العالم الثّالث فهو العالم الفقير المتخلّف الذي يمثّل مناطق يدور حولها صراع العالمين الأوّل والثّاني. وقد رافق ذلك الصّراع من أجل مناطق العالم الثّالث تصنيف ووصف وتحليلات ستراتيجيّة تقيّم المناطق الغنيّة بالموارد كمنطقة الشّرق الأوسط مثلا. الحرب الباردة انتجت نظريّة حجارة الدّومينو التي ذكرتها آنفا وهي شكل من التّحليل الجيوسياسيّ يعتبر دول البلدان غير الاتحاد السّوفييتي والولايات المتّحدة الأمريكيّة مجرّد كائنات لا حول لها ولا قوّة يمكن إسقاطها بسهولة والإبقاء عليها بسهولة أي التّلاعب بها كما تشاء القوى العظمى. ويمكن وصف الجغرافيا السّياسيّة كنماذج من ثنائيّة القوّة . المعرفة التي تجاهلت كلّية الخصائص الجغرافيّة للأمكنة والشّعوب والمناطق. وقد عدّ البعض من علماء الجغرافيا السّياسيّة انتصار التّحليل الخطابيّ الأمريكيّ انتصارا للثقافة الأمريكيّة تحقّق بفضل الماكارثية التي أدّت بالولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى احتلال فيتنام وخوض المزيد من الحروب، لكنّ تلك الجيوسياسة أثبتت فشلها لأنّها لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص الشعب الفيتناميّ. وقد طردت منه أمريكا شرّ طرد ثمّ ارتكب الاتّحاد السّوفييتي نفس الأخطاء عندما أقدم على احتلال افغانستان[1]. ومع سقوط الاتّحاد السّوفييتي وقعت الجغرافيا السّياسيّة وكذلك العلوم السّياسية في أزمة سمّيت "أزمة المعاني" فبما أنّ الجيوسياسة تدرس الصّراعات كان لابدّ من إيجاد صراعات جديدة؛ هذه المرّة تمّ التّركيز على الصّراعات الثّقافيّة وتمّ تصوير العالم الاسلاميّ على أنّه العدوّ الجديد للغرب وللثقافة الغربيّة. ومنذ سقوط الاتّحاد السّوفييتي تحوّل التّنظير نحو مفاهيم "النّظام العالميّ الجديد" وفي هذا الإطار أعيد تعريف الجغرافيا السّياسيّة وتحديد مقارباتها وممارساتها.[2] برز منظّرون جدد يتغنّون بتفوّق العالم الغربيّ منهم فوكوياما التي قال بنهاية التّاريخ وإيدوارد لوتووك الذي تغنّى بتفوّق الجيوإقتصاد

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

الغربيّ. رأى إيدوارد لوتووك أنّ الدّول ككائنات أرضيّة أو جغرافيّة سوف تواصل صراعها لكنّه لن يكون صراعا سياسيّا بل جيوإقتصاديّا، صراع يديره الاقتصاد في نطاق الجغرافيا. وسيتّخذ هذا الصّراع في رأيه شكل خلافات تجاريّة واقتصاديّة. كانت نظريّة إيدوارد لوتووك مرتبطة بالدّولة، لكن منظّرين آخرين في ميدان الجغرافيا الاقتصاديّة شدّدوا على التّقهقر النّسبيّ للدّول لصالح لصالح التّدفّق الصّاعد للمؤسّسات المابين قوميّة. هذه الرّؤية يعبّر عنها بمصطلح "اللّيبراليّة" المابين قوميّة أو اللّيبراليّة الجديدة وهي مذهب تؤكّد أنّ العولمة التي تقولها التّجارة والانتاج والأسواق سوف تحدّ من سلطة الدّول وتسرّع في إندماج العالم. هذه النّظريّة تتبنّاها مجموعة السّبعة وصندوق النّقد الدّوليّ ومنظّمة التّجارة العالميّة التي ترى أنّ العولمة تسرّع في نماء البلدان النّامية[2]. إلاّ أنّ هذه المؤسّسات لها مختلفة تماما عن نواياها المعلنة[1]. أمّا عالم السّياسة ومنظّر المحافظين الجدد ساموبل هانتنتن فيشدّد على قوّة الكتل الجيوثقافيّة في النّظام العالميّ الجديد. يؤكّد هانتنتن أنّ الكتل الثّقافيّة تحدّد الشّؤون العالميّة لكنّ هذه الخاصّية قد حجبتها الحرب الباردة فلم يعتني بها علماء الجغرافيا السّياسيّة؛ أمّا الآن فهي موجودة إلى جانب الخطابات المختلفة وهي التي ستحدّد طبيعة النّظام العالميّ الجديد. الخاتمة: الجغرافيا السّياسيّة تعني بالعلاقات السّياسيّة بين الدّول، وتضع الإستراتيجيّات للدّول وتبحث في موازين القوى العالميّة. وقد حاولتُ أن أبيّن كيف أنّ خطابها المهيمن حاليا قد نشأ من التّجربة الأروبيّة الأمريكيّة لكنّ النّظريّات التي تمّ تطويرها تمّ إسقاطها على بقيّة العالم. في الوقت الحاضر، لم تعد القوّة العسكريّة والاستراتيجيّات العسكريّة مهينمة في الجغرافيا السّيّاسيّة بل هي أقلّ أهمية ممّا كانت عليه. القوّة الاقتصاديّة أصبحت غاية في حدّ ذاتها وصارت توصف بأنّها الوسيلة لتعزيز القدرة العسكرية وأنّها التي تحدّد النّجاج النّسبيّ للدّولة[2].

1- عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة، المرجع السابق .

2- سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، المرجع السابق.

خلاصة الفصل

يجب أن نقر بأن واقع السياسة الخارجية ، يؤكد أن هذه الأخيرة تصنع في بيئة داخلية وتنفذ في بيئة خارجية ، بمعنى أن هناك قدر معين من الترابط والتأثير المتبادل بين السياستين ، فالسياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة ، كما أن السياسة الداخلية تنتج أثرا بالنسبة لسلوك الدول الخارجي ، و هذا المعنى فإن ترابط السياسة الخارجية والسياسة الداخلية يعني أن الظواهر و الأحداث التي تحدث في أي من المجالين تحدث ردود أفعال في اجال الآخر.

فرضية أن تطور ظاهرة معينة يؤدي إلى تطور ميدان دراستها ، فتطور العلاقات الدولية ومن خلالها السياسة الخارجية وفي ظل تعقد شبكة العلاقات الدولية ،و انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل وغير ذلك من التطورات فرض على الدارسين تبني نماذج تفسير جديدة أو مطورة ويمكن أن نذكر في هذا السياق تراجع عن بعض مرجعياته الفكرية في الفترة الأخيرة ، فكتاباته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حول دوافع وفرص البنية الدولية التي تؤثر على دول معينة ، أقر فيها أنه يمكن لسلوك السياسة الخارجية أن يفسر و يفهم بواسطة ربط الشروط الداخلية بالخارجية .

إن النظرات إلى مفهوم الأمن تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية، فالنظرة الأولى(الواقعيون) الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة.

أما النظرة الثانية المتمثلة في الليبي ا رليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدول في تسيير القوة وهي مستمدة من الفكر المثالي .أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي.

إن الأمن القومي يقصد به أمن الدولة وهو في تطور مستمر مت ا رفق مع تطور البشرية، وهناك اتجاهين في تعريفه، الأول ينظر إليه كقيمة مجردة و مرتبطة بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة والثاني ينظر إليه على أنه مرتبط بتأمين المواد الحيوية وأن التنمية هي جوهر الأمن.

للأمن القومي مظاهر وخصائص تميزه وتحدد مفهومه وأطره، ومن أهمها المظاهر المادية الملموسة التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، بالإضافة إلى المظهر النفسي المتمثل في اعتراف البيئة الاجتماعية بالإنسان، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعة الإنسانية.

الفصل الثاني

مقـــــدمة الفـــــصل

لقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة القوة الأعظم في العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفياتي سابقا، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة العالمية وذلك لما واكبه من تغييرات كبيرة مست جوانب عدة من الحياة الدولية على مختلف المستويات والأصعدة، وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة تحضى باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين ممثلة في سياستها الخارجية وهذا كنتيجة طبيعية للدور الذي أضحت تتبوؤه كقوة أولى في العالم.

ولئن كان القرار الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية يعتبر شأنا داخليا بالنظر لسياسة العزلة التي كانت تطبقها الولايات المتحدة والتي لم تتراجع عنها إلا في حالات محدودة فإنه ومع نهاية الحرب أضحت السياسة الأمريكية تعرف انخراطا كبيرا في الشؤون الدولية كإحدى النتائج التي أسفرت عليها الحرب، حيث دخلت بعدها في صراع

إيديولوجي طويل كاد يفجر حربا نووية مع الخصم السوفياتي عرف بصراع الحرب الباردة والذي نتج عنه العديد من التدخلات الأمريكية وهكذا أصبح القرار الأمريكي يؤثر ويتأثر كثيرا بالعوامل والمتغيرات الخارجية.

وقد عرفت السياسة الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم من خلال الحرب الباردة ثم انتهائها وبروز قضايا أخرى كحرب الخليج الثانية وأحداث 9/11 ثم التدخلين الأخيرين في أفغانستان والعراق، ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة إلا أن السياسة الأمريكية عرفت بعض التغييرات، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بتعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكل منهما يعطي بصمته على السياسة الأمريكية عموما والخارجية خصوصا تعبر عن رؤيته للقضايا والاهتمامات وبالتالي سبل معالجتها.

المبحث الأول :الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الوحيدة في العالم حاليا التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، وهذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، وتقبع هذه السياسات وراء التأثر بخلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة ومنذ كتابة الدستور الأمريكي.

وقد ظل الحوار دائرا حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات الولايات المتحدة بمحيطها الخارجي حيث قام النموذج الأمريكي دائما على ازدواجية المجتمع الرسالي ونموذج القلعة المعزولة المكتفية بذاتها.

المطلب الأول : أسباب التوجه الانعزالي

إن سياسة العزلة تعتبر أبرز وأولى توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي والخصائص السياسية والإيديولوجية للأمة الأمريكية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولحداثة نشأتها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى وبالتالي لم تتورط في الشؤون الخارجية إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والنأي عن الساحة الدولية[1]، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع

1- السيد ولد اباه،عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية (الطبعة1 ، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2004) ص29 .

البنية التحتية، ويمكن القول إن المقاربة الانعزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي وإن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي ، كما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا يرفضون التزامات ما وراء البحار "المحافظون التقليديون"، أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصاديةوالعزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية1 إن هذه السياسة لم تمنع الولايات المتحدة من خوض بعض التدخلات الخارجية، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بقوتها من جهة، وبنزعات التدخل الكبيرة التي عادة تتميز بها القوى الكبرى، وتجسدت هذه التدخلات المحدودة بعد الحرب الأهلية الأمريكية لعام1865 وذلك بتكوين جماعات تبشيرية في الصين بالإضافة إلى بعض التدخلات في أمريكا اللاتينية مطلع القرن العشرين2 ، ولئن ظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية بيرل هاربر إلا أنها أضحت بعد نهاية الحرب أكثر انخراطا وتدخلا في الشؤون الدولية وذلك لتعدد وتطور أولوياتها ومطامحها[1] .

إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي " الصومال، هايتي، البوسنة " .

1- لويد جنسن ،تفسير السياسة الخارجي ة،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم(الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،(1989)، ص 95 .

المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد

يمكن القول إن رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعد تحولا كبيرا في المواقف التقليدية لهذه السياسة وهكذا فقد رفضوا الانعزالية اليمينية التي تدعوا إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم ، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية ولذا حسبهم يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية كما أن مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية . ويعد "ريغان "محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطية، وهكذا فقد نادي المحافظون الجدد أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونها قوة عظمى وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه.

إن فكر المحافظين الجدد يعود إلى الأربعينات من القرن الماضي ويتميز بالتنوع عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام ...» مفكرون، ساسة، رجال أعمال « وتجمع أفراده بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للتسيد الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص، ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية وتعتبر جيوبوليتيكا الفوضى إحدى استراتيجياتهم وذلك بالتهيئة لعدم الاستقرار بخلق الأزمات في بعض المناطق إذا اقتضى الأمر وذلك لإحكام السيطرة عليها، حيث يؤكد المنظر الاقتصادي جوزيف شومبيتر أن الابتكار وليد عملية التدمير الخلاق، ويستلهم بعض القادة الأمريكيين حلم بناء الإمبراطورية الأمريكية من بعض التجارب السابقة للرومان وغيرهم وذلك بسيطرتهم على أجزاء كبيرة من العالم خاصة بآسيا الوسطى[1] .

1- مصطفى علوي : السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، عد د 153 ،(جويلية 2003) ص 68.

وبالعودة إلى تأسيس فكر المحافظين الجدد فهو يعود إلى جماعة من المثقفين اليهود الذين كانوا يدرسون في نيويورك مع بداية الثلاثينات" ارفينغ كريستول، مونبهام"..، وقد كانت أفكارهم في البداية يسارية شيوعية تدعم الاتجاه التروتسكي.

وبدأت مرحلة ثانية في الستينات مع إنشاء مجلة "**PUBLIC INTEREST** " ثم "**NATIONAL INTEREST** " من طرف كريستول وبيل، وقد تبنى فكر الجماعة" الفيلسوف اليهودي شتراوس الذي يعتبر مدرس وولفويتز، وقد قام ألآن بلوم بنقل أفكار شتراوس إلى السياسة الخارجية الأمريكية.

والمحافظون الجدد متواجدون بالحزبين الجمهوري والديمقراطي وان تركزوا أكثر في الحزب الجمهوري، وهناك من المحافظين الجدد من يطلق عليهم الصقور كرامسفيلد وباول وهذا لنبرتهم المتشددة وتغليبهم للخيارات العسكرية في حسم القضايا

الخارجية، وقد انضم إليهم في الآونة الأخيرة الكثير ممن يحسبون على الحركات الدينية المسيحية منها واليهودية، ويعتبرون حاليا نشاطات الحركات الإسلامية الخطر الأول الذييتهدد أمريكا، إن الساسة وصناع القرار الأمريكي كثيرا ما يعودون في بناء استراتيجياتهم إلى المفكرين والمنظرين المتبنين لفكر المحافظين الجدد كفوكوياما وريتشارد هاس.

ويوضح الجدول رقم 1 فترات الإنطواء والتدخل التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الدولة الأمريكية:[1]

1-Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?" in : www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

فترات التدخل	فترات العزلة
1824-1798	1798-1776
1871-1844	1844-1824
1919-1891	1891-1871
1968-1940	1940-1919
1989	1989-1968

الجدول 1 :فترات التدخل والعزلة للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث : تفسير المقتربات النظرية للسياسة الأمريكية

أولا –الواقعية الجديدة "New Realism" : التركيز على الأمن

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية " القوة– المصلحة " في تفسيرها للعلاقات الدولية ,فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة2 ، كما أنها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعا من الاستسلام للأقدار3 ، وقد ظهر هذا التيار على يد كراسنر وولت وغيرهم... ،حيث سيطرت على عالم الدراسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة [1] .

يرى والتز أن مستوى التحليل الأساسي هو النظام الدولي "بنية النظام الدولي "هذه البنية تتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول ,أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد

1– فريد زكريا: من الثرو ة الى القو ة، الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي ، ترجمة: رضا خليفة (الطبعة1 ،القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر ،(1999) ص 211 .

متغيرا مستقلا يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع، وهكذا فهذاالنظام الفوضوي يضع أمام الدول الفرص والقيود في بيئة تنافسية لا قواعد فيها تمنع استخدام القوة، لأن استخدامها محتمل دائما وحسب النيوواقعيين فإنه كان على الولايات المتحدة أن تستغل ضعف وتراجع الاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الباردة بسياسات أكثر عدوانية اتجاهه لمفاقمة صعوباته ,لكن الولايات المتحدة دعت روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف ,لكنهم يعودون ويقرون بأن القوى العظمى تحاول أن تمنع أي انفتاح أو فراغ للسلطة والذي قد يؤدي إلى ظهور الدول العدوانية.

وحسب النيوواقعيين للدول نفس الأهداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمال النزاع، فوالتز رأى أن نظام ثنائي القطبية كان أكثر استقرار من نظام متعدد الأقطاب حيث عمل توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استقرار الوضع الدولي وتجنب حرب عالمية.

إن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقهم الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء[1].

وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفان في إنجاز هذا الأمن فيقول الهجوميون إن إرادة الأمن ترغب في أغلب الأحيان تبني استراتجيات

1-Jack Snyder, "Myths, Modernization, and the Post-Gorbachev World",in: Richard Ned Lebow and Thomas Risse- Kappen, International Relations Theory and the End of the Cold War, (New York : Columbia University Press, 1996),p.85.

التوسع والهجوم ،ويعتقد روبرت جيلبين أن شن حرب وقائية ضد القوى المتصاعدة يعتبر أمرا ذا جاذبية ، وهذا ما روجت له الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11، ويؤكد ميرشايمر أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن .

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي وحسب ميرشايمر فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث إن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، وهكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تصرف غير صائب فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتوسع لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعوة للدول الأخرى أو التوسعية للهجوم.[1]

ويضيف ميرشايمر أن المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين .إن المعضلة الأمنية تنشأ عند سعي كل دولة لضمان وتعزيز بقائها وهذا يعرف عند الأطراف الأخرى كتهديد فتتبع نفس الأسلوب لأن هذه الدول ليست متأكدة من أن هذه الإجراءات قد لا تستخدم ضدها في وقت لاحق وتزداد المعضلة الأمنية عند سقوط القوى الكبرى وعندما تكون إمكانية الهجوم أكبر من الدفاع ، وهذا ما يروج له بعض الساسة والمفكرين الأمريكيين فيما يخص القدرات النووية الإيرانية، وهكذا يجب أن تحفز الدول لتحقيق مكاسب نسبية في عالم فوضوي تنافسي فإمكانية التعاون تعوقها عدم

1 – Richard Ned Lebow, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism", in :Ibid.p.28.

إذعان الدول من جهة والخوف من الغش من جهة ثانية3 ، إن كلا التيارين يعترفان أن الدول التي تفكر بعقلانية ستركز على إمكانية النزاع لأن الإجراءات الدفاعية تعتبر التأمين الحقيقي ضد العدوان ولذا يجب على الدول أن تستعد لأسوء الأحوال، ويعتبر الواقعيون الدفاعين أقل تشاؤما من الهجوميين من إمكانية ظهور مؤسسات وتعاون على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ، وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع، يقول فريد زكريا "**Fareed Zakaria**":

"" **إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك**"" [1].

ويستبدل ستيفن والت ميزان القوى بميزان التهديد وهكذا تنشأ التحالفات لضمان التوازن فمستوى واتجاه التهديد أكثر أهمية من توزيع القوة والدول يجب أن تضمن بقاءها عن طريق قدراتها العسكرية الخاصة أو من خلال التحالفات مع الآخرين .

ويبرز ضمن الواقعية الدفاعية العديد من المنظرين والذين اختلف تركيزهم على أهمية توزيع عوامل القدرة بالنسبة للدول، فقد ركز كل من " جيرفيس ،بوزان، غلاسيير، وفان افييرا "على أهمية التقنية في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الاتصالات مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية، بينما يركز كراسنير ووالت على الأهمية الجغرافية والتي تعتبر عاملا مهما في حالة استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى إمكانية احتواء الكثير من المناطق على المواد الأولية3 ، ويتفق كل من ميرشايمر ووالت على انتقاد حرب الولايات المتحدة الأخيرة على العراق حيث اعتمدت على التضليل بشأن أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين، حيث أن تلك الحرب كلفت الكثير من المال وأدت إلى ارتكاب جرائم كبيرة[2] .

1- فريد زكريا،مرجع سابق، ص 16 .

2- Legro Jeffrey and Andrew Moravcsik ,"Is Anybody Still a Realist", International Security, Vol. 24, No. 2, (Fall 1999), p.37.

وقد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى باستقرار الهيمنة حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند الهيمنة على دعامة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية، وتاريخيا ظلت كل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب، والدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها وذلك لتحقيق أهدافها "الهيمنة"، ويدعم هذا التيار حاليا الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي ويقدم تحريضا للديمقراطيات الغربية الأخرى للمحافظة على المؤسسات السياسية [1].

ثانيا –الليبرالية الجديدة "New Liberalism" : أهمية النزعة التعاونية

لقد ظهرت الليبرالية كمنظومة وفلسفة سياسية ابتداءًا من القرن الثامن عشر على يد الكثير من المفكرين كايمانويل كانت في فكر الليبرالية الجمهورية بالإضافة إلى الفكر الاقتصادي لآدم سميث، ويعتبر الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسن أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8 جانفي 1918 ومما جاء فيه:

"" **يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير، يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة .....** ""[2].

والليبرالية الأمريكية من النوع الشمولي والتي تدعو إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل .

---

1 –Steven L.Lamy, "contemporary mainstream approaches: new–realism and new–liberalism", in: John Baylis & Steve Smith, The Globalization of World Politics , an introduction to international relations, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005), p .8 .

2– نورتون فريش،ريتشارد ستيفنز،الفكر السياسي الأمريكي،ترجمة:هشام عبد الله (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991) ص250 .

وبرز تيار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي على خلفية أزمة1973 حيث لم تعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى ارتفاع أسعار البترول بل أيضا إلى ارتفاع نفقات الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وقد اعتبرت هذه الأفكار ارتداد على المنظور الكينزي الداعي إلى تدخل الدولة، وتأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج

الإقليمي كأرضيات بناء هذه النظرية حيث يفترضون أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية3 ، وتعتبر الوظيفية والوظيفية الجديدة إحدى تياراتها حيث تظهر المنظمات الدولية لتلبية رغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط وذلك بالسير في الاتجاه عبر الوطني [1]، وقد عرفت انتشارا كبيرا في الفكر الاقتصادي الأمريكي على يد كل من توماس فريدمان وجوزيف ناي وكيوهان.

وقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند إلى مسلمة أساسية وهي أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتمادالمتبادل ,ولذا فقد عمل هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي على مستوى الدولة – الذي يعتبر ركيزتهم الأساسية– إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقيداته والعمل من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة [2] .

1– السيد ولد اباه،اتجاهات العولمة: اشكالية الألفية الجديدة (الطبعة1 ،الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي، 2001) ص120 .

2 – Steven L. Lamy, Op.Cit.p.213.

ويضع دايفيد بالدوين أربع تصنيفات للنيوليبرالية ,فهناك التجارية المدافعة عن حرية التجارة والجمهورية التي تتخذ من رؤية السلام الديمقراطي فرضيتها الأساسية بالإضافة إلى الاجتماعية المهتمة بمسار الاعتماد المتبادل ودوره في ربط الاتصال بين مختلف الشعوب في إطار تعاوني، والمؤسساتيون الذين يرون في إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي .

إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية: إرهاب دولي , البيئة , المحذرات...) تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب البارد ة ,فحسب النيوليبرالية إن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة " عكس النيوواقعية " في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون , فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن النيوليبرالية بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح ,كما لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المأسسة على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي ، ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي,[1] ويرى فوكوياما أن السبيل الوحيد الذي تمارس به أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة ويرى غراهام أليسون أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل، كما يرى روبرت كيوهان أن أحد نتائج أحداث 11سبتمبر هو خلق نوع من الائتلاف الواسع

1 –Steven L.Lamy,Op.Cit.p.213.

ضد الإرهاب، وهكذا فهم يدعمون التعاون متعدد الأطراف وينتقدون استعمال القوة الاستباقي والأحادي الموجود في مذهب بوش الابن ولذا فقد رأو أن الحرب على العراق كان يجب أن تكون تحت الشرعية الدولية، والتي تم العمل بموجبها في حرب الخليج الثانية 1990 .

ثالثا –البنائية "Constructivism": التركيز على العوامل الثقافية

يعتبر نيكولاس أنوف "**Nicholas Onuf**" أول من استعمل مصطلح البنائية في سنة 1989 ، وقد عرفت هذه الفترة ظهور مقاربات جديدة في دراسة العلاقات الدولية نظرية العلاقات الدولية رافضة عقلانية فرضيات النيوواقعية والنيوليبرالية، ومن بينها أيضا النظرية النقدية والنسوية بالإضافة الى ما بعد الحداثة، وتبرز البنائية كأحد أهم هذه النظريات واعتبرت همزة وصل بين التيارات الوضعية السابقة والتيارات ما بعد الوضعية الجديدة حيث لم ترفض كليا بعض الفرضيات السابقة عكس التهديميين وحاولت أن تدخل أبعادا وعوامل جديدة أهملت سابقا وبينت أن هذه العوامل كانت أحد أهم أسباب تراجع الاتحاد السوفياتي وبالتالي نهاية الحرب الباردة وهذا ما فشلت في توقعه المقاربات السابقة.

يقدم البنائيون منظور اجتماعي للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى المادية، وقد ازداد عدد المهتمين بهذه النظرية وأصبح لها تأثير كبير على مدرسة العلاقات الدولية ، وبربطها بالسياق الزمني الذي ظهرت فيه والظروف المحيطة يمكن القول أن نهاية صراع المعسكرين عجل بتفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلية (رواندا، البوسنة..) والتي أخذت طابعا عرقيا حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات ومن جهة أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيات الثقافية المحلية، حيث يجادل هنتغتون في كتابه" صدام الحضارات "أن مصدر الصراع مستقبلا سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية[1] .

1–Alexander Wendt,Social Theory of International Politics,(Cambridge:Cambridge university Press,1999), p.1.

تختلف النظرية البنائية عن النظريات العقلانية الأخرى خاصة على المستوىالأنطلوجي فقد أعطت أهمية أكبر لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية ، وقدموا ربطا رئيسيا بين الهوية والأمن تماما مثل ربط والتز بين المصادر المادية والأمن أو كيوهان بالنسبة للمؤسساتيين حيث إن العوامل الثقافية في مجملها مدركة على أنها مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الأمنية للدولة.

ويركز ووندت "**Wendt**" على البنية والمسار المؤدي لتكوين الهويات فالبنية عبارة عن مصادر مادية بالإضافة إلى مجموعة القواعد والمعايير والأفكار والخطابات وتفاعلات المؤسسات، ويبرز المسار كمصدر محدد لكيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية، ويؤكد ووندت على أن البنية ليس لها وجود ولا القدرة السببية خارج المسارات حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير التي تقود الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم ومصالحهم [1].

وحيث أن الهوية تعتبر أيضا رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية فإنه وحسب دافيد كامبل " **David Campbell**" وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فمن جهة الزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة أخرى فان السياسة الخارجية تسهم في حماية الهوية بعبارة التضاد" نحن – هم "حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات .

وحسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات، حيث هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف

1-Alex Macleod,Isabelle Masson et David Morin, "Identité nationale,sécurité et la théorie des relations internationales", Revue Etudes internationales, volume 35, n 1,(mars 2004),pp.17-21.

الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية أحد أهم مرتكزات المعايير .

وبإسقاط الأفكار السابقة على السياسة الخارجية الأمريكية فإن ستيفن كراسنر يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من كونها مدفوعة على الأهمية المركزية بمصلحة وطنية محددة ، ويؤكد أرنست ماي " **Ernest May**" للثقافة والهوية عندما يقول إن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا " من نحن؟ "، وخلال صراع الحرب الباردة وحسب كامبل فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت خاصة وبوضوح بالتهديدات الشيوعية، وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفياتي حيث قال كينان في 1950 :[1]

"" **هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا** ""

وقد كان كل من نيكسون وكارتر وريغان يتعاملون مع الاتحاد السوفياتي بمنطق المتخلف والبربري المهدد للتحضر الأمريكي والغربي .

وتجادل البنائية أن الولايات المتحدة حافظت على سياسة الردع وأحجمت عن استعمال الأسلحة النووية في كثير من الحروب وذلك بدافع أخلاقي وهو المحافظة على المعايير الدولية وعلى الهوية الأمريكية ، كما إن ابتكار أسلحة جديدة في مثل القنابل الذكية كان بدافع تجنب استعمال الأسلحة النووية.

1-Henning Boekle,Volker Rittberger, Wolfgang Wagner, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", in: http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm

إن الولايات المتحدة لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم (أفلام، مواد استهلاكية وأطعمة..) ويؤكد جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية..)، فالقوة الناعمة هي القدرة على جلب الإتباع والتقليد حيث تعتبر أكثر إقناعا بالحجة وتنشأ من القيم الأمريكية المعبر عنها بالثقافة والعقيدة الأمريكية، إنها إلهام الآخرين والتأثير عليهم وهي أيضا المعايير التي تدافع عنها الدولة في الخارج كالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المؤسسات الدولية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلوماتوالاتصالات ، وهكذا فقد رأى البعض أن التدخل الأمريكي في الصومال والبوسنة في حقبة الرئيس كلينتون كان تحت راية التدخل الإنساني حيث بدت الإدارة الديمقراطية في صورة المدافعة عن المعايير والقيم الأمريكية والغربية [1].

وإذا كان الجمهوريون يتفقون مع الديمقراطيين في ضرورة نشر القيم الأمريكية على الصعيد العالمي لأن ذلك يدعم الهوية الأمريكية إلا أنهم انتقدوا إدارة كلينتون حيث اعتبرت كوندوليزا رايس أن إدارة كلينتون استبدلت المصلحة القومية بمقولة المصالح الإنسانية في حين أن تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا إلى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية في العالم.

وفي ظل حكم الرئيس بوش الأب ومع نهاية ديسمبر 1990 بعد غزو العراق للكويت أظهرت الولايات المتحدة دعم كبير للحرب على العراق حيث يؤكد فارمان "**Farman** " أن النداءات للشعب الأمريكي لقبول خيار الحرب كانت قامت بداية على مستوى المعيار الأخلاقي واعتبر أن الولايات المتحدة ذهبت إلى الحرب من موقع المدافع الخير عن العالم وتم إظهار العراق على أنه القوة المدمرة والضارة، وهكذا نجح بوش في حشد التأييد ووحد الرأي العام لصالح الضربة العسكرية [2] .

1- جوزيف ناي،مفارقة القوة الامريكية،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي (الطبعة1 ،الرياض:مكتبة العبيكان، 2003) ص ص 38-40 .

2-Marysia Zalewski & Cynthia Enloe," Questions about Identity in International Relations", In, Ken Booth & Steve Smith, International Relations Theory Today,(Second Edition, Pennsylvania : Pennsylvania State University Press,1997),p.292.

وقد عملت إدارة بوش الابن بنفس الأسلوب لتبرير تدخلها في أفغانستان والعراق وذلك من خلال خطابات رموز الجمهوريين والتي ركزوا فيها على أحقية الولايات المتحدة في الدفاع عن القيم الغربية والأمريكية وحمايتها من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورة القضاء على التنظيمات الأصولية والتركيز على تشويه صدام حسين بوضعه في صورة الديكتاتور والخطر على المنطقة والعالم، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فقد عملوا على حشد الكثير من الوسائل الإعلامية.

ولكن ورغم هذه التبريرات إلا أن البعض يرى أن غياب مرجعية ثقافية تعمل على توفير مضمون لايدولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تدعمه الأدبيات الأمريكية أصبح مسألة مقلقة حيث لا يوجد مثلا أي مذهب يفسر أسباب التدخلات الإنسانية حيث يقول كريس براون "**Chris Brown**" :

"" **أصبحت الولايات المتحدة وحلفائها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة ...** "" .[1]

وكخاتمة لهذا الجدال النظري يمكن القول أن الولايات المتحدة وبعد إزاحتها للتهديد الشيوعي أصبحت في أزمة البحث عن عدو جديد، وقد انقسم الأمريكيون بين الذين أيدوا ضرورة العودة إلى العزلة وهم قليلون وبين من دعموا الانخراط في القضايا الدولية، إلا أن هؤلاء انقسموا أيضا بين النزوع إلى الأحادية وبين الاشتراك مع بقية الأطراف، فإذا كان كلينتون غلب المصلحة الإنسانية على مصلحة الولايات المتحدة فإن رايس ترى أن أي سياسة خارجية يجب أن تكون ذات مرجعية أساسها الوعي بالمصلحة القومية.

1- Chris Brown, " The Normative Framework of Post-Cold War International Relations ", In, Stephanie Lawson, The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics, (Oxford: Blackwell Publishers,2002) , p.151.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مرورا على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساسا

على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات، وهكذا فان العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات.

المطلب الأول :أبرز العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية لعل أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على إعمال مصادر القوة هذه في تحقيق مصالحها وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل في الولايات المتحدة السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام ومراكز الفكر والرأي ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح والمتميز

بالمشاركة هو من يتيح لمختلف تلك العناصر والمتغيرات لعب دور فعال في صياغة ورسم معالم السياسة الخارجية، هذا بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل وهذا بتدخل العديد من العوامل الأخرى كتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة.

أولا –القوة الأمريكية: (الجذور والخصائص)

إن مظاهر بروز القوة الأمريكية كان ابتداءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأ النمو الاقتصادي والصناعي المستدام، محققة متوسط نسبة نمو بلغ 5% ما بين 1873–1913، وقد مست هذه الزيادة النوعية مختلف القطاعات الزراعية والصناعية وأصبح هذا التقدم عامل جذب مهم للأوروبيين خاصة، وتضاعف عدد السكان ما بين 1865–1900 ، وخلال ثمانينات تلك الفترة تخطت الولايات المتحدة بريطانيا في إنتاج الصلب وفي استهلاك الطاقة باعتبارها معيار القوة الاقتصادية، ويحدد أرنست ماي سنة 1898 ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى، وقد استفادت في هذه الفترة من الأموال المتوفرة في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة وأنها كانت تخصص فقط 1% للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى 25 ألف، وللمقارنة فقد كان الأسطول الايطالي يعادل 8 مرات الأسطول الأمريكي في حين أن حجم القوة الصناعية الأمريكية أكبر 13 مرة من إيطاليا سنة 1890 .

إن ضعف الإنفاق العسكري الأمريكي كان مرده سياسة العزلة التي ظلت تتبعها الولايات المتحدة حيث أنها لم تتورط في حروب خارجية ماعدا الحرب الاسبانية الأمريكية لسنة 1898 كما أنها لم تعرف حروبا على أراضيها عدا الحرب الأهلية المنتهية سنة 1865 .

1– فريد زكريا،مرجع سابق،ص ص 59–63 .

ومن الخصائص الثابتة المساهمة في القوة الأمريكية هو وفرتها على موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة (حديد، فحم، بترول...) وشريط ساحلي كبير لوقوعها بين المحيطين الأطلسي والهادي بالإضافة إلى عدم مجاورتها للقوى العظمى، ومع نشوب الحربين العالميتين في القرن العشرين استفادت من بعدها عن مسرح الأحداث كما أن هذه الحروب انعكست سلبا على اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى المنافسة مما أنعش الاقتصاد والصناعة الأمريكية، وكمثال على ذلك فقد خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة، وخلال الحرب الباردة كان التعاون الأوروبي الأمريكي في صالح الولايات المتحدة بشكل كبير بعد جر أوروبا إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات(حلف الأطلسي،..). ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية أحادية حيث تتميز القوة الأمريكية بالشمولية وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة، فعسكريا زاد الإنفاق بشكل مضطرد لينتقل من 232 مليار $ في أواخر عهدة كلينتون إلى 400 مليار$ لسنة 2003 ، وهذا يزيد عن إنفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمس عشرة دولة أوروبية مجتمعة ,كما تتوفر الولايات المتحدة على أحدث وأضخم حاملات الطائرات، وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا سواء التقليدية منها أو النووية ,وللولايات المتحدة قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم[1].

1- Paul Kennedy," Has the US lost its way?", The Observer , Sunday, March 3, 2002,in: http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html

واقتصاديا بلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي بين 1990-1998 % 7 و أوروبا 16% واليابان 7%، وأضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا , وعدد سكان الولايات المتحدة هو أقل من 5% من سكان العالم وتستهلك حوالي % 27 من إنتاج النفط العالمي ، كما أن إنفاقها على البحث العلمي هو الأضخم ويشمل بحوث الفضاء والحاسوب ووسائل الاتصال، ولايزال الدولار عملة التداول النقدي الدولي.

أما سياسيا فالولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات وهذا ما أسس لاستقرار سياسي دائم كما أن فصل السلطات يجعل المشاركة واسعة في اتخاذ القرارات والمؤسسات منتظمة على حكم القانون، وتتوفر الولايات المتحدة على صحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي ,وهذا الاستقرار عمل بشكل مباشر على دعم الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي على مدى التاريخ الأمريكي.وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي وذلك من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وما تبثه عن الثقافة الأمريكية, وهذا ما ساعد على توسيع قوتها الناعمة ويقول ايبار فيدرين **Hubert Védrine:**

"" **إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة "".**[1]

1- جوزيف ناي، مرجع سابق الذكر، ص 25 .

وبالإضافة إلى مظاهر القوة هذه فإن الولايات المتحدة تستفيد كثيرا من بعض العوامل الخارجية والتي سنأتي على شرحها في تأثير العوامل الخارجية ,و يعتبر بريجينسكي أن قوة أمريكا تستمد من مصادر عدة أهمها قدرة ومداها العسكري ,والأهمية القصوى التي يلعبها نشاطها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي أي حوالي ,% 20 بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها متعددة الأوجه ,وهذا ما وفر لها تأثيرا ونفوذا حيث أصبحت أمريكا ضابطة الإيقاع العالمي .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن القوة الأمريكية تتميز بالتركيز والامتداد والشمولية والتنوع وهذا الأخير يسمح للسياسة الخارجية الأمريكية استعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد ,كما أن هذه القوة تعطي أكثر استقلالية للسياسة الخارجية، ويبين الجدول رقم 2 عينة من مصادر التأثير الأمريكي[1] :

الجدول 2 :بعض مصادر القوة الأمريكية

مصـــــــادر القوة	القيمة العددية
المســـــــاحة	9.269 ألف كلم^2
عدد السكان (1999)	276 مليون نسمة
نسبة المتعلمين	% 97
عدد الرؤوس النووية	12070
ميزانية الدفاع	288.8 مليار $
عدد المجندين	1371500
إجمالي الناتج المحلي	9255 مليار $
الصادرات التكنولوجية العالمية	637 مليار $
عدد الكمبيوترات الشخصية لكل ألف ساكن	570.5

المصـدر: جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 87

1- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 86 .

ثانيا –مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني سنة 1776 انعقد مؤتمر فيلادلفيا الذي أسس لنظام كونفدرالي تحتفظ بموجبه الولايات الثلاثة عشر المؤسسة بممارسة صلاحياتها الدفاعية والدبلوماسية وصك العملة، وقد ظلت النقاشات الدستورية قائمة من قبل هيئات تأسيسية ممثلة عن كل الولايات فنتجت عنها هيئة عامة أعلنت وضع الدستور الفدرالي في 1787/9/17، وكان مقر الحكم الفدرالي في فيلادلفيا بينما انتخب أول رئيس للولايات المتحدة وهو جورج واشنطن سنة 1789 وكان نائبا عن ولاية فرجينيا، ونص الدستور الفدرالي على قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاث هيئات دستورية، الكونغرس ويتشكل من مجلسي الشيوخ والنواب، ورئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا ومحاكم الولايات، وقد عرفت التطورات اللاحقة إجراء العديد من التعديلات على الدستور فاق عددها 26 تعديلا، كما تعاقب على رئاسة الولايات المتحدة إلى اليوم 43 رئيسا.

وتأسس النظام السياسي الأمريكي على نمط الليبرالية الديمقراطية حيث تم البدء بتشكيل الأحزاب سنة 1831 يتقدمهم الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ والديمقراطي ممث لا للتيار الليبرالي ، بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب داخل الولايات والتي عكست الثراء والتعدد الإثني الموجود في الولايات المتحدة. إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءا بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، ووصولا إلى العديد من عناصر التأثير الأخرى وهي تتنوع في الحالة الأمريكية كما أشرنا سابقا نظرا لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية الحالية، كما يجد هذا التنوع تفسيره في انفتاح النظام الأمريكي واتساع هامش المشاركة التي يمنحها لمختلف الفواعل وأهمها مجموعات الضغط من أصحاب المصالح

الاقتصادية والإيديولوجية (أصحاب الشركات الكبرى واللوبي الإسرائيلي، ..) و وسائل الإعلام ومراكز الفكر والرأي وكذا تأثير بعض العوامل الأخرى كالعامل الديني خاصة مع المحافظين الجدد .

1- الجهاز التنفيذي:

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة:

""**عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية**"" [1].

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس) قرار ترومان

الحرب على كوريا في(1950 ، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول" والفر نورث "مستشار ريغان للأمن القومي:

"" **إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية** "" .[2]

1-Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

2- منصف السليمي,صناعة القرار السياسي الأمريكي (الطبعة 1 ،باريس:مركز الدراسات العربي -الأوروبي 1997 ,) ص ص.169-171 .

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المساعدات الخارجية ويمساعده أكثر من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140سفارة بميزانية إجمالية تبلغ سنويا 8.1 مليار$، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، شؤون القارةالأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية)، أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، وعلى العكس كان دور شولتز هامشيا في عهد ريغان[1].

وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس إلى أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناءا على القرارات

1- منصف السليمي، مرجع سابق، ص 215

المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة ,ويساعد وزير الدفاع بمقر الوزارة " البنتاغون "ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش، ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بوسائل الإعلام بناءا على أوامر وزير الدفاع .

وبمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صلة بوظائف المجلس.

وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان "**CIA**" المركزالاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولا أمام الرئيس، وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم وبذلك تعمل على التعرف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية [1] .

1- منصف السليمي، مرجع سابق، ص 222 .

2-الهيئة التشريعية:

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي ,ويتألف من مجلس النواب الذي يظم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي, وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية ,وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين ,ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي ,كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات .[1]

1- منصف السليمي، مرجع سابق، ص 229 .

ورغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات ,وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي ,وكالة المخابرات المركزية ,هيئة الأركان المشتركة)

وهذا التأرجح في السلطات يجد تفسيره في كون أن فترات الانفتاح والتدخل الخارجي يلعب أثناءها الجهاز التنفيذي دورا أكبر حيث أفراد الشعب راغبين في أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا في الشؤون الدولية ,بينما يكسب الجهاز التشريعي قوته في مرحلة الانطواء باعتبار الكونغرس المصدر التاريخي الأهم للشعور الانعزالي حيث يضع قيودا أكبر على نشاطات السياسة الخارجية ,ولذا فإن إعادة انتخاب رئيس لفترة رئاسية ثانية تعني تراجع قوة الكونغرس لصالح البيت الأبيض مادام العمل الرئاسي يلقى تأييد الرأي العام [1].

وفي فترة رئاسة كلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري قوي بقيادة" جنجرتش"وهو شخصية معادية للأمم المتحدة وكان وراء رفض تسديد حصة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية كما قام الكونغرس بسن قانون نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس كما أعلن في 1998 أن تحرير العراق من نظامه السابق هو السياسة الرسمية لأمريكا، وقد كان لهذا الدور أثر في السياسة الأمريكية فقد جاء بعض رموز إدارة بوش الحالية كديك تشيني بأولوية وقف صلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاظمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس

1- منصف السليمي، مرجع سابق، ص 141 .

ومعاونيه ، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتساعد في هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس ,وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش ,3 ويلخص" اندرو بنيت "العلاقة بينالكونغرس والبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له اليد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب، وتزداد سلطة البيت الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني،[1] وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموما والخارجية على وجه الخصوص. [1]

3-تأثير الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار" نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني

1- منصف السليمي، مرجع سابق، ص 150 .

والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

1.3. نخبة المركب"المجمع "الصناعي العسكري:

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة ازنهاور لسنة 1961 ، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم تكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، وهكذا ظهرت شبكةمعقدة من المصالح تتجاذبها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرف بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم على صناع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسلح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون الثورة في السلاح، وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز % 20 من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة تسمى بالشكرتاريا "**Corporatocracy**" أي حكم الشركات .[1]

1- عرض كتا ب لروبرت ليبر:السياسة الخارجية والاولويات الامريكية في القرن الواحد والعشرين"،السياسة الدولية ،عد د 153،(جويلية 2003) ص 353 .

وإذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة حيث كانت تتبع سياسة العزلة فأنشأ مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنار باروك يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب.

وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار $وتحتل المرتبة 32 في ترتيب الشركات العملاقة كبوينغ، ورايثيون المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ.

ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بوجود شبكة كبيرة ومعقدة ومترابطة تضم أطراف ووظائف مختلفة وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من مضاعفة هوامش الأرباح هدفا رئيسيا، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن غوردن انغلاند الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي[1].

2.3 . جماعات اللوبي الإسرائيلي:

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامة **AIPAC**، كما

1– زياد حافظ": المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"،المستقبل العربي،عدد 306 ،(اوت 2004) ص81 .

يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد كجون بولتون، وروبرت بارتلي رئيس التحرير السابق في ""**Wall Street Journal**"" و وليام بنيت وزير تعليم سابق والصحفي جورج ديل ، وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك أعضاء في الكونغرس كديك آرمي وعناصر في الجهاز التنفيذي كدونيس روس ومارتن أنديك مع كلينتون، وإليوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبريات الشركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا فلديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي فمارتن أنديك كان يعمل في 1985في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز سابان المملوك لرجل الأعمال الأمريكي اليهودي سابان حاليين، كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد لإسرائيل في مناصب حساسة

خاصة في وزارة الخارجية .وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 1973-2003 حوالي 140مليار $وهي تمثل % 20 من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة . [1]

1- زياد حافظ": المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، المرجع السابق، ص 83 .

إن الثقل الإعلامي الذي يتمتع به هذا اللوبي كان له الأثر البارز في تسويق المشاريع والأهداف الإسرائيلية وهكذا عملت هذه الوسائل الإعلامية على وضع إسرائيل دائما في صورة المعتدى عليه، وأضحت معاداة السامية التهمة الحاضرة لمن يشكك في المحرقة أو ينتقد السياسات الإسرائيلية، وحتى التطرق لنفوذ هذه اللوبيات داخل الولايات المتحدة من خلال الدراسات النادرة لا يحضى بالاستجابة والمتابعة بل بالتنديد والمقاطعة، ومن جهة أخرى فإن الساسة الأمريكيين لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل وجعل أمن إسرائيل ووضعها الاستراتيجي المتفوق في منطقة الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولذا فهم يتجنبون دائما الخوض في الملف النووي الإسرائيلي.

ورغم هذا النفوذ اللامتناهي فإنه في الآونة الأخيرة وعلى خلفية الحملة الأمريكية على أفغانستان والحرب على العراق خاصة، والتي كان أحد أسبابها ضغط اللوبي الإسرائيلي والتي يرى البعض أنها شوهت صورة الولايات المتحدة في العالم فقد تحركت بعض الدعوات خاصة من الأكاديميين للتحذير من عواقب الرضوخ والتساهل في التعاطي مع هذه الجماعات، فبالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من ميرشايمر وستيفن وولت حول تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، يدعو بريجينسكي في كتابه الكونغرس "" فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية "" إلى التدقيق في قوانين اللوبي وجماعات الضغط والمصالح المناصرة لدول أجنبية للتقليل من نفوذها وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، ويعتقد أن اللوبي الإسرائيلي يشوه مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط [1].

وهكذا يمكن القول أن جماعات الضغط لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية بداية بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى خاصة العسكرية ثم جماعات اللوبي الإسرائيلي ومختلف المنظمات

1- زياد حافظ": المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، المرجع السابق، ص 85 .

الأخرى والهدف النهائي هو العمل على تأمين تدفق البترول وزيادة ربح هذه الشركات وتكريس سيطرتها وحماية تنافسيتها، والحفاظ على أمن إسرائيل وإبقائه أولوية إستراتيجية، وعندما تقرر هذه الجماعات فإنها ترفع مطالبها للرئيس أو وزير الدفاع أو الخارجية ويحال الموضوع على المؤسسات البحثية المختصة لدراسته وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنه قبل تنفيذه.

4-تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن الدين يعني الالتزام بعقيدة معينة وأداء واجباتها وشعائرها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، وهو كظاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية .

وفي الولايات المتحدة يعود الالتزام بالدين إلى المهاجرين الأوائل، وتحتوي الولايات المتحدة على كل ديانات العالم وتضم 300 ألف كنيسة أي كنيسة لكل 900 شخص، وينقسم أغلبية الأمريكيين على الديانات الرئيسية كالمسيحية (180 مليون بروتستانت،60 مليون كاثوليك) والإسلام بسبعة ملايين واليهودية بستة ملايين.

إن العلمانية الأمريكية تعني حضر إعلان دين رسمي للدولة وليس حضر التدين أو دور الدين في الحياة السياسية حيث يعتبر المجتمع الأمريكي الأكثر تدينا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف هنتكتون هذا بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الجمعي الأمريكي وأساسها أن أمريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في هذا العالم ، ومن تجليات هذا الانتشار الواسع تزايد عدد وقوة المؤسسات والجامعات الدينية وازدياد تنظيمها وإمكاناتها[1].

1-John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006),pp.14-15.

لقد أضحى الدين يعتبر أحد مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي وهناك ثلاث تيارات داخل البروتستانت حيث نجد الأصوليون البروتستانتيون ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسية للإنجيل، والليبراليون المسيحيون وهم أكثر انفتاحا ويحضون على الأخلاق وعلى التعاون ولهم نظرة ايجابية إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل[1] ، أما التيار الثالث فهم الإنجيليون وهم الأغلبية الكبيرة من البروتستانت ومن المجتمع الأمريكي عامة أي يمثلون حوالي % 40 من البروتستانت، ولفظة إنجيلي "**Evangelion**" أصلها يوناني وتعني الخبر السعيد وظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر مع حركة الإصلاح حيث المفكرين الكاثوليك سعو لتسمية الكنائس البروتستانتية التي عظمت العودة لتعاليم الكتاب المقدس" التوراة "وقد ساهمت الصحوة الكبيرة مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في تكوين الحركة الإنجيلية بقيادة جوناثان ادوارد "**Jonathan Edwards** " " وجورج وايتفيلد **George** " "**Whitefield** وجون ويزلي "**John Wesley** "."[1]

واليوم في الولايات المتحدة أصبح يأخذ المعنى المستحدث من الجمعية الوطنية للإنجيليين وهو أن الولايات المتحدة مباركة ولها مسؤوليات نشر القيم عبر العالم1 ، ومن بين أفكارهم أنهم يؤمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم ويطلقون عليها" الولادة من جديد "وقد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976 وفي الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وأن الشرق الأوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة "

1- عصام عبد الشافي":دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية:الازمة العراقية نموذجا"،السياسة الدولية،عدد 153 ،(جويلية 2003) ص130 .

هرمجدون "بين إسرائيل والعرب والتي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة " الله" في فلسطين عند نزوله الثاني ، ويعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات بنشر القيم عبر العالم ويميلون إلى حماية وضع أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهددة للسلم والأمن العالمي والمنتهكة لحقوق الإنسان حيث ساند % 77 منهم الحرب على العراق في 2003 ،[1] ومنذ الستينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويساندون أجندة المحافظين الجدد حيث الكثير من المحافظين الجدد ينتمون إلى هذا التيار أي اليمين المسيحي وهم يشكلون صلب الإدارة الحالية وعلى رأسهم بوش الابن، ولذلك هم لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل، ويرى روبرت جيرفيس أن بوش يعتقد أن الولايات المتحدة في نزاع بين الخير والشر ويعزو ذلك إلى زيادة إيمانه مما أعطى معنى لحياته الشخصية التائهة والفاسقة سابقا، وأضحت الحرب على الإرهاب مثلا ليست خاصة السياسة الخارجية بل مهمته المقدسة .

كما تجلى ذلك أيضا في المفاهيم التي يستعملها" محور الشر، الحرب المقدسة، العدالة المطلقة... "، وهكذا فالإنجيليون يشعرون باستثنائية المكانة الأمريكية والطابع العالمي لقيمها وبالتالي ضرورة فرض هذه القيم من خلال السياسة الخارجية [2].

1-Celia Belin, Guest Fellow,"Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère americaine", Annuaire francais de relations internationales; Vol. 7, 2006,pp.662-663.

2-Robert Jervis,"An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?", in : Demetrios Caraley, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy, (Second Edition,, New York : Academy of Political Science, 2002),p.199.

5-دور مراكز الفكر والرأي:

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية.

وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه "بيت سبيرغ "في 1910ومؤسسة هوفر للحرب في 1919 الذي أنشاها الرئيس السابق "هربارت هوفر"، ويبلغ عددها حاليا 2000مركز منها % 25 مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات1 ، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع والاستخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيع الكتب والإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات [1]، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المراكز التابعة لها .أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحسب ريتشارد هاس" **Richard Haass** " فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول السياسة الخارجية كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلا معهد

1-Richard Haass & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) ,p.11.

كارنيجي بإنشاء مجلس أمن اقتصادي في 1992 واستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الاقتصاد الوطني في نفس السنة ، و قد يلعبوندور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات، فقد حدث ذلك في جنوب إفريقيا ، وقام معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بإطلاق مشاريع لتحسين العلاقات العرقية في يوغسلافيا والمساهمة في تسهيل الحوار اليوناني التركي.

ومن أمثلة الذين تقلدوا مناصب في الإدارة الأمريكية وكانوا مسؤولين في معاهد البحث نجد أن الرئيس كارتر في 1976 استعان بالعديد من خبراء بروكينز ومجلس العلاقات الخارجية وإدارة بوش الحالية اتبعت نفس النهج فجون بولتون الذي شغل منصبي نائب وزير الخارجية للرقابة وحضر انتشار الأسلحة، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كان سابقا نائب لرئيس معهد انتربرايز، كما كان مساعد وزير الخارجية المكلف بشؤون آسيا والباسيفيك جيمس كيلي رئيسا لمنتدى شؤون المحيط الهادي بمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية، وبيتر رودمان مساعد كاتب الدولة للدفاع مكلف بشؤون الأمن الدولي حاليا كان يشغل مديرا لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون .

وهكذا فإن هذه المركز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية [1].

ولذا فان دور هذه المراكز أصبح يتوافق الى حد كبير مع السياسة الأمريكية حيث تقوم بعملية التنظير لهذه السياسة فمؤسسة التراث مثلا أضحت تبشر بثلاثية" التاجر،العسكري، المبشر " ويقابلها ثلاثية " القوة، الثروة، الدين "، وهذا ما يفسر التوجهات الأمريكية الحالية وتم توضيحه سابقا في دور الدين وتأثير المجمع الصناعي ورجال الأعمال في توجيه خيارات السياسة الخارجية .

1- كريم القاضى":مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"،في:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

6- أهمية الرأي العام الأمريكي:

يعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي، وتختلف أهمية الرأي العام والمكانة التي يوليها له صناع القرار بحسب نوع الأنظمة، فنجده في الدول الشمولية مغيبا حيث تعرف الحريات العامة تقييدا، أما الدول ذات الأنظمة المفتوحة المتميزة بالمشاركة الواسعة يكون للرأي العام أهمية كبيرة في صياغة خيارات السياسة الخارجية والتعبير عن مواقفه تجاهها سواءا بالمساندة أو بالرفض.

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية،[1] وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فان الاستقطاب الحزبي له مكانته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص

1-Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon," Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy",p.48-51.in: www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf

الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي وفيما يلي مثالين توضيحيين عن تطور رأي زعامات الأحزاب وآراء الرأي العام ما بين سنتي 2000-2004 والتي تخللها احتلال العراق وأفغانستان حول كون الحرب على الإرهاب تستدعي إسقاط الأنظمة المعادية فكانت الإجابات المبينة بالشكلين (1-2):

شكل 1 :رأي بقية الرأي العام شكل 2 :رأي قيادة الأحزاب

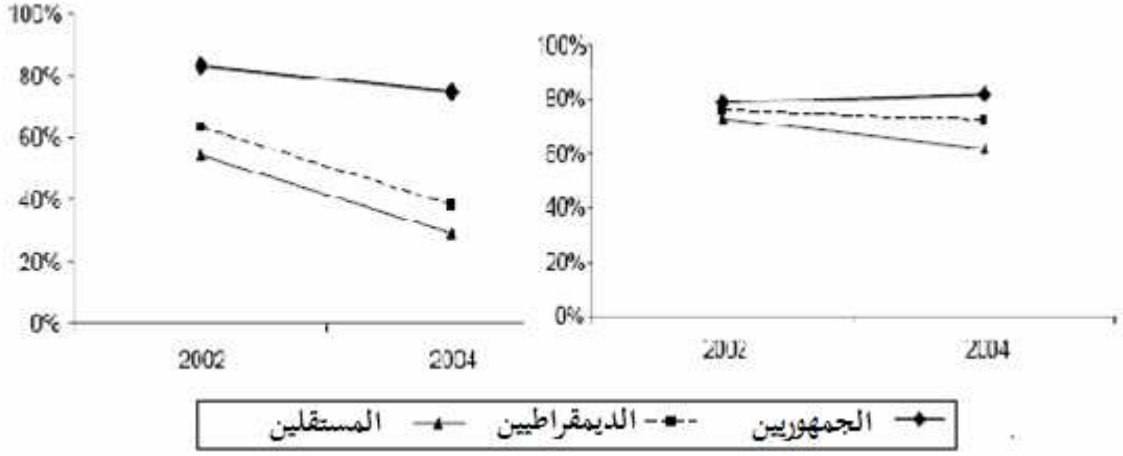

ويبين الشكل الثاني تغيرا في الآراء مقارنة بالشكل الأول الذي يظهر استقرار نسبيا في انحيازات آراء الشعب الأمريكي.

وفي سؤال : هل تؤيد أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية للعب دور شرطي العالم الذي يحارب انتهاكات القانون الدولي والعدوان حيثما وجدوا ؟ كانت الإجابة أن % 73 من الجمهوريين و % 80 من الديمقراطيين قالوا" لا "من رأي عامة المنتمين للحزبين، و68 % من الجمهوريين و % 79 من الديمقراطيين أيضا قالوا" لا "من زعامة الحزبين[1] .

1-Ibid,p. 16.

وبعد أحداث 9/11 مباشرة، استطلع معهد غالوب "**Gallup**" المتخصص مع محطة" **CNN**" آراء المواطنين بشأن حرب أفغانستان وطرح السؤال التالي :هل تؤيد أو تعارض أخذ الولايات المتحدة عمل عسكري مباشر في أفغانستان ؟ وكانت النتائج[1] كالآتي:

الجدول3 : الرأي الأمريكي العام

التاريخ	مؤسسة الاستطلاع	نعم %	لا %
2001-9-22/21	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	13
2001-10-6/5	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	14
2001-9-14/11	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	10

المصدر: Karlyn H. Bowman & Others ,Public Opinion on The War on Terrorism, The War

وفي أبريل 2003 قامت محطة التلفزيونية "**CBS**" بصبر للآراء حول كون الحرب على العراق جزء من الحرب على الإرهاب، فقال % 51 أنها جزء رئيسي بينما اعتبرها 11 % جزء بسيط، في حين % 31اعتبرها ليست جزءا، وأعيدت نفس العملية من قبل نفس المحطة في سبتمبر 2004 فقال % 41 نعم و % 13 جزء بسيط و % 41 لم يعتبرها جزءا من الحرب على الإرهاب .

1 - Karlyn H. Bowman & Others ,Public Opinion on The War on Terrorism, The War: America After 9/11 With Iraq, and America's Place in The World, (American Enterprise Institute, 2004),p.5.

إن الأمثلة كثيرة وعمليات صبر آراء المواطنين وقياس ميولات واهتمامات الجمهور الأمريكي كبيرة من طرف وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها، وهكذا فالمزاج الأمريكي العام –الشديد التأثر بوسائل الإعلام والمؤثر على صناع القرار –له دور كبير ويحضى بأهمية واسعة لدى الساسة والقادة، ويمكن الإشارة إلى وجود ظاهرة لدى وسائل الإعلام الأمريكية وهي انتشار امتلاكها لدى رموز الإدارة الأمريكية وبالتالي توجيه أجندتها بما يخدم مصالح الأطراف المالكة لها، والمثال على ذلك هو تحرك أغلب وسائل الإعلام المحسوبة خاصة على تيار المحافظين الجدد وعلى أعضاء اللوبي الإسرائيلي باتجاه دعم الحرب على العراق وتشويه صورة الرئيس العراقي السابق.

ويوضح أول هولستي أهم تفضيلات الرأي العام الأمريكي في الآونة الأخيرة فهو لا يرحب ببعثات حفظ السلام إلا في المناطق التي تمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة كالشرق الأوسط ولا ترحيب بأي تدخل عسكري قد ينطوي على مخاطر مادية وبشرية كبيرة، كما أنه يرفض أي قيادة غير أمريكية في حالة تدخل عسكري متعدد الجنسيات ويرحب بسياسة متعددة الأطراف[1] .

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناءا على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة.

1 –Ibid.p.10.

المطلب الثاني : أثر العامل الخارجي

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة "س " تجاه الدولة" ص " نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة " س " من الدولة " ص "في المرحلة السابقة.

ويحدد تشارلز هيرمان "**Charles Hermann**" أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية:

*تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.

*تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.

*تغير كلي للأهداف دون الأدوات.

*تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدوات[1] .

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي، وإذا كانت الدول الكبرى على مر التاريخ تفسر ازدياد نشاطها على المسرح الدولي بازدياد قوتها ومواردها الداخلية وبالتالي

1- بدر عبد العاطي،" أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدو ل :دراسة حالة اليابا ن-إسرائيل"، السياسة الدولية،عد د 153 (جويلية 2003) ص ص 8-11 .

تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستفادة من موارد المناطق الأخرى تماشيا مع فارق القوة والمكانة بين الدول، إلا أن الولايات المتحدة تاريخيا لم تعرف انخراطا وتدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية– اعتداء بيرل هاربر –بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الزمن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتهاتلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدوارا متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف

الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي- والذي أضحى يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية -تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها% 17.6 ، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، ويمكن سرد المثال التالي على أهمية المساندة الخارجية، بعد وقوع أحداث 9/11 جاء دعم حلف شمال الأطلسي بتصريح أمينه العام جورج روبرتسون الذي قال إن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الولايات المتحدة لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف" مبدأ الدفاع الجماعي "وقد تجسد هذا الدعم عسكريا في استفادة إدارة بوش، وذلك بتسخيرمجالات الدول الجوية وموانئها ومطاراتها للقوات الأمريكية وتوفير الحماية الأمنية لها في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وذلك في حملتها على أفغانستان، أما سياسيا فقد تم استصدار قراري مجلس الأمن "1368-1373" لإدانة الإرهاب وفوض مجلس الأمن الولايات المتحدة اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة، ويقول باتريك آلار **Patrick Allard**" :

"" **إن القطيعة المقدمة من أحداث 9/11 هي الإحساس العميق بقابلية الاختراق ... فلا الجغرافيا ولا السلاح تكفي لحماية الولايات المتحدة، وهكذا فالأمريكيون لا يستطيعون تجاهل أن أمنهم يتبع من الآن فصاعدا التعاون مع بقية العالم في مواجهة عدو صعب التحديد ...**"" [1] .

1-Patrick Allard ,"Les États-Unis et la gouvernance mondiale ",dans: Pierre Jacquet et Autres, **Gouvernance Mondiale** (Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001),p.257.

وفي هذا تحذير صريح من الاستفراد بالشؤون الدولية خاصة في جانبها الأمني والحث على ضرورة إعطاء أهمية للحلفاء والشركاء الخارجيين حيث أضحى القرار الداخلي محكوم بالكثير من الاعتبارات الخارجية والمتجسدة أصلا في مكانة الدولة وقوتها ومدى قدرتها على تفعيل إمكاناتها في التأثير في النظام الدولي أو تقليل تأثيره عليها داخليا.

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة

الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، وإلى تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى .[1]

المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

إن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا لدى الزعامات السياسية، ولذا تتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسياتهم، وهذا ما سيقلل من هامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكاتهم خاصة ما تعلق منها بقرارت السياسة الخارجية، ويعتبر سيغموند فرويد هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراسة حول شخصية الرئيس وودرو ولسن، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساسا بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي.

1- يوسف عبد اللطيف، التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين في:

http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t

ويحدد عالم السياسة الأمريكي بروس بوكانان أربعة تحديات تواجه الرؤساء الأمريكيين وتعمل على التأثير مباشرة في شخصياتهم وبالتالي على سلوكاتهم وهي:

*المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة وتتميز بكثرة المادحين والمؤيدين.

*إجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المؤدية إلى الاحباطات كثيرة وبالتالي رؤية كيفية تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل وهضمه.

*مدى قدرته التوفيق بين أجنحة إدارته أين تكون المطالب متناقضة.

*وجود إغراءات ضخمة والتي قد تقوده إلى محاولة تحقيق عدة أهداف في آن واحد وكمثال على هذا التحدي الأخير محاولة الرئيس جونسون في حقبته الرئاسية تحقيق برامج اجتماعية واسعة والانتصار في فيتنام ولكن الكونغرس رفض تمويل المطلبين .

ويمكن الإشارة أنه وفي الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيس ولذا فهذه الخيارات ترتبط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل [1].

أولا –بيل كلينتون (نمط المنفعل الايجابي):

يعتبر دافيد مارانيس "**David Maraniss**" أن كلينتون ومنذ طفولته كان يميل إلى خداع عائلته في سلوكاته وعادة ما يلجأ إلى حجب الكثير من الصفات غير الملائمة والحقائق عما يحدث له، وهو يمتلك أفكارا متناقضة وله قدرة عجيبة على الإنكار وهكذا يظهر تفاؤلا دائما تجاه الصعوبات وقدرة على التعافي من النكسات.

1–David Maraniss ," In Clinton, a Past That's Ever Prologue", Washington Post Staff Writer, (Sunday, January 25, 1998), Page. A01.

لقد عاش كلينتون في ظل عائلة تميزت بالتصرفات والممارسات السيئة فقد كان أخوه "روجر "مثلا مدمنا على الكوكايين ومتهما في قضايا المخدرات وبسببها تم سجنه، وتسيطر على تصرفات كلينتون الأنماط التكرارية ، وتنتمي شخصية كلينتون إلى نمط المنفعل الايجابي حيث تتميز بالمسايرة والتعاون والحيوية، لكنه ليس صاحب شخصية قوية ويتميز سلوكه دائما بوجود مسحة تفاؤلية وهو من المفاوضين بشكل جيد ويحيط نفسه بالأصدقاء والمقربين والذين قد يكونون مصدر قلقه ومشاكله مثل فضح زوجته له، كما يتبع سلوك المقامرة *حيث قام في حملته الانتخابية بتحويل الأموال، وقامر في حياته الزوجية من خلال علاقاته غير الأخلاقية مثل فضيحة " مونيكا لوينسكي"، وهذه النفسيات المذكورة قد تكون طريقا إلى الكذب في بعض الأحيان ، وهذا ما اتهم به في قضية لوينسكي بعدما كذب على المحققين.

كما كانت لكلينتون العديد من الرغبات المتناقضة أحيانا والتي كان يهدف من وراء تحقيقها وضع مكانة له بين الرؤساء الأمريكيين الكبار فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية أراد دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وإبقاء الحصار على العراق ومن جهة أخرى أعلن أن الولايات المتحدة لن تخوض في المستقبل إلا حروبا إنسانية .

ويرى بريجينسكي أن لدى كلينتون إيمان بالحتمية التاريخية للعولمة، وهو إدراك ضروري لإعادة النظر في السياسة العالمية للولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي. [1]

ثانيا –بوش الابن (نمط الفاعل السلبي):

عمل بوش في الحرس الجوي الوطني واشتغل بالقطاع الخاص لمدة 11 عاما وكان حاكما لولاية تكساس لفترتين من 1994 الى 2001 ، يصنف بوش الابن من الرؤساء الأمريكيين الذين يمتلكون

1- الياس حنا: النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ،عدد 105، (شتاء 2002) ص57 .

شخصية قوية لكن هذه الشخصية موجهة في كفاح قهري ويجد صعوبة في السيطرة على عواطفه وعدائيته ولذا فهو ينتمي إلى نمط الفاعل السلبي مثل ولسون، جونسون ونيكسون.

يقوم بحفظ الدرس قبل أي مقابلة تلفزيونية ويحيط نفسه بشخصيات مميزة في كل المجالات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، ويتعالى عن التفاصيل ليركز على الصورة الكبرى ، كما يتميز بسهولة التأثر بمستشاريه وسهولة مماثلة في الانقلاب عنهم، كما يظهر اندفاعات غير مدروسة تجاه استراتيجيات خاطئة وله انحياز دائم للفريق المتطرف في إدارته بالإضافة إلى الرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي مع عدم القدرة على تحمل الاحباطات ومواجهة الإخفاقات وهكذا يرتمي في أحضان فريقه، ويتبع السلوك الهروبي كما يقع بسهولة ضحية الإغراءات ويحاول دائما الجمع بين الأهداف المتناقضة .

قبل أن يدخل بوش مجال الممارسة السياسية كان غير ملتزم في حياته الخاصة حيث كان منحرفا وفارغ روحيا ولذا فقد كان سهل الانقياد إلى الاتجاهات العقائدية المتطرفة بتأثير من جلبوه الى ممارسة العمل السياسي وقد تجلى سيطرة الاتجاهات العقائدية على تفكير بوش الابن في اعتباره أن علم اللاهوت يعطيه قدرة خاصة على معرفة الشر، حيث وقبل حضوره كل صباح إلى البيت الأبيض يخصص وقتا لقراءة الكتاب المقدس والتأمل فيه .[1]

وقد أثر عليه هذا الميل إلى التدين وانعكس بشكل كبير على شخصيته وظهر ذلك جليا من خلال المفردات التي يختارها في خطاباته " الخير والشر، الحرب المقدسة".. والخطاب الرسالي عموما.

1 -Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11", Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004),p.46.

محددات، فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح واتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي تضعها وتمنحها لصانع القرار، وصولا إلى نوع القيادة وفكرها وثقافتها وإيديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها، وهكذا يمكن القول إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر تفاعل العديد من المؤسسات والهيئات والأدوار المختلفة تشكل كلها عوامل مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر. إن أهمية كل عامل ودوره تتوقف أيضا على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة وعمل الجهاز الحكومي، ولذا فإن كل العوامل السابقة تعمل متزامنة ومتفاعلة لتنتج القرار النهائي، ولو اختلف الوزن النسبي لكل متغير بحسب نوعية القرارات كما ذكرنا بالإضافة إلى ظروف كل خيار وكل تحد تواجهه السياسة الخارجية [1].

وقد قام" جنسن لويد "باستطلاع آراء خبراء السياسة الخارجية حيث اختار عينة من 171مبحوثا يتوزعون كالآتي43 :مراسلا صحفيا، 39 أكاديمي، 48 من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، 41 من وزارة الدفاع، وسألت العينة حول تحديد وجهة نظرهم ما إذا كان كل عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية مهم جدا، مهم نسبيا، غير مهم نسبيا، غير مهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فكانت الأجوبة المحددة في الجدول 4 :

1- لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 321 .

الجدول 4: إدراك محددات السياسة الخارجية الأمريكية (%)

درجة الأهمية / المحددات	مهم جدا	مهم نسبيا	غير مهم نسبيا	غير مهم
مكونات القوة الوطنية	70	25	4	0
الموقف الاقتصادية و السياسي الداخلي	48	41	11	1
سلوك الدول الأخرى	46	43	11	0
الشخصية	45	37	17	1
الايديولوجية	22	42	31	5
هيكل اتخاذ القرار	18	50	26	7
التقاليد التاريخية	13	48	36	4

المصدر: لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 322 .

المبحث الثالث : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

إن صراع القطبين الأمريكي والسوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان بسبب تخوف كل منهما من اندفاع الآخر لملء فراغ القوة الحاصل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأفول القوتين السابقتين "فرنسا وبريطانيا"، حيث تميز هذا الصراع بهدف رئيسي للسياسة الأمريكية وهو احتواء الخطر والمد الشيوعي، ولتحقيق هذا الهدف وظفت الولايات المتحدة عدة وسائل كتقديم المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية للدول المتبنية للقيم الأمريكية، كما قامت بتدخلات مباشرة كالتدخل في فيتنام، أو غير مباشرة من خلال خوضها لحروب بالوكالة كدعم المجاهدين الأفغان ضد التدخل السوفياتي، ومن جهة أخرى دخلت الولايات المتحدة في سباق تسلح محموم مع السوفيات لمنعهم من تحقيق أي تفوق استراتيجي فيما عرف بسياسة الردع النووي، وقد وصل هذا التنافس إلى مجال الفضاء بتكثيف البحوث والاستكشافات، هذا دون إغفال سياسة بناء ودعم الأحلاف المساندة للسياسة الأمريكية كحلف الأطلسي، وهكذا فالسياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة تأرجحت بين الاحتواء والردع، كما كثفت الجهود للترويج للديمقراطية دون استعمال لعنصر الإكراه وعموما كانت القوة العسكرية الأمريكية تستخدم للحفاظ على الوضع الراهن وليس لتعديله أو إدارة الأزمات لكن هذا لم يمنعها من التدخل في دول وقلب أنظمتها بحجة أنها معادية كغرينادا وبنما والدومينيكان[1] ، وتماشيا مع هذا الوضع الجديد بعد الحرب الباردة المتميز بالأسبقية الأمريكية فقد بدأت تتغير أولويات السياسة الأمريكية، وسيتم التركيز في تحديد أهداف واتجاهات هذه السياسة على فترتي حكم كلينتون وبوش الابن باعتبارهما الأكثر زمنا" فترتين لكل منهما "،

1-James Dobbins, America's Role in Nation -Building : From Germany to Iraq, (Rand Published,2003).p. xiv.

لكن يمكن الإشارة إلى أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع الفترة الرئاسية لبوش الأب الذي جاء بفكرة النظام الدولي الجديد المرتكز أساسا على الزعامة الأمريكية وقيمها حيث وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1990/10/1 دعا بوش الأب إلى ضرورة نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان، وهذا النداء تعبيرا عن دعم للقيم الأصيلة للميثاق والتي تشجع الآمال باستقرار وسلام أكبر وعالم أكثر ازدهار .

المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

أولا : الأهداف (التركيز على البعد الاقتصادي)

إن وصول الديمقراطيين إلى الرئاسة في 1992 ممثلين بالرئيس كلينتون جاء في ظل تفوق تام للولايات المتحدة على الساحة العالمية، ووضع يخول لها هامش واسع من المناورة لتحقيق أهدافها، وقد عمل كلينتون خلال عهدته على إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي ويأتي تصريح أنتوني ليك مستشار الأمن القومي في 1993 ليدعم هذا الاتجاه:

""**خلال الحرب الباردة احتوينا تهديدا عالميا لديمقراطيات السوق والآن يجب أن نعمل لتوسيع مداها** [1]"" .

1-Michael Doyle :"Pease, Liberty and Democracy :Realists and Liberals Contest a Legacy",in:Michael Cox,G.John Ikenberry and Takashi Inoguchi ,**American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts**,(New York : Oxford university press,2003),p.21.

وهكذا بدأت حكومة كلينتون تلعب دور التاجر المروج للشركات الكبرى ، فقد جاءكلينتون بشعار "إنه الاقتصاد يا غبي "ولذا قام بربط الأمن القومي للولايات المتحدة بالأمن الاقتصادي وذلك من خلال تركيزه على أن الليبرالية الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنموذج الديمقراطي وهكذا عمل على دعم الدول الملتزمة بهذا الاتجاه:

"" **إن استرتيجية أمننا الوطني تتأسس على توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق للحد من سلسلة التهديدات المؤثرة على وطننا وعلى حلفائنا وعلى مصالحنا،كلما فرض أكثر التحرير السياسي والاقتصادي في العالم خاصة في الدول ذات الأهمية لاستراتيجياتنا كلما كان وطننا أكثر أمنا وشعبنا أكثر ازدهارا** [1]"" .

ونلحظ من هذا التزام كلينتون بحل القضايا الخارجية كأحد أولويات سياسته ونشر القيم الأمريكية عبر العالم، وتجسد هذا في التدخلات التي أخذت طابعا إنسانيا، فإذا كانت الولايات المتحدة فشلت في الصومال دون تحقيق المطلوب فإن التدخل في البوسنة – من دون تفويض مجلس الأمن –كان ناجحا ولو أنه تأخر، وتم وقف التطهير العرقي ضد مسلمي البوسنة ودمقرطة البوسنة وخلق حالة عرقية متعددة، كما هدف التدخل في كوسوفو بعد وقف الحرب إلى تأسيس حكومة أكثر ديمقراطية وبناء اقتصاد قوي.

إن التدخلات التي قامت الولايات المتحدة والتي أخذت طابع إنسانيا في عمومها كانت تحركها خلفية لدى كلينتون وهي أن دعم الاستقرار الدولي يعمل على تعزيز اقتصادازدهاراعالمي منتج ومفتوح وهذا يلعب دورا كبيرا في ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة نظرا للتواجد الكبير للشركات الأمريكية في الاقتصاد العالمي.

1- مقطع من وثيقة استرتيجية الأمن القومي 94-1996 في:

"Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?",in: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht

وعموما إن الحكومة الأمريكية في عهد كلينتون أعطت أهمية للتحالفات والبحث عن التوافق الدولي كما خاضت حروبها وتدخلاتها عن بعد وتجنبت توريط القوات الأمريكية على الأرض، واحتفظت بسياسة الاحتواء لكن ضد الدول المارقة" إيران، العراق، كوريا الشمالية "لمنع الانتشار النووي.

وإذا كان كلينتون أعلن عن خطط بناء موقع راداري يدعم نشر نظام الدرع الصاروخي ووافق على عدم التجديد لبطرس غالي ورفض معاهدة نزع الألغام، فإن الكونغرس الجمهوري في عهدته الثانية كان وراء العديد من السياسات والمواقف كرفض تسديد حصة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة وقانون تحرير العراق وغيرها من القرارات، ولذا فكلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري ومع ذلك نجح في الكثير من الأولويات خاصة الاقتصادية منها، حيث تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم وازدهرت التجارة وتحركت الاستثمارات الدولية، كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية، ومن بين أهم عوامل التفوق الاقتصادي الأمريكي هو التركيز على التفوق التكنولوجي والمعلوماتي حيث يقول دافيد روثكوب وهو أحد مقربي كلينتون:

""**يتعين أن يكون الهدف المركزي لسياسة كلينتون الخارجية في عصر الإعلام هو تحقيق الفوز في معركة تدفق المعلومات على النطاق العالمي**""[1] .

1- السيد ولد اباه،اتجاهات العولمة: اشكالية الألفية الجديدة،مرجع سابق، ص11 .

ثانيا : نماذج لاتجاهات السياسة الأمريكية

لقد عرفت السياسة الأمريكية في عهد كلينتون تفاعلا متعدد الأوجه مع القوى الكبرى الأخرى سواءا من منظور تحالفي تعاوني أو من منظور صراعي تنافسي، ولذا فقد جاءت اتجاهاتها متباينة بحسب حالة كل طرف وسعت كلها لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا.

فاتجاه أوروبا–التي تعتبر الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة –تميزت العلاقة في فترة التسعينات بسيطرة الولايات المتحدة على السياسة الأوروبية وتجلى ذلك في سعي الولايات المتحدة إلى إيجاد دور بديل لحلف الأطلنطي وإعادة تكييفه مع الظروف الجديدة كخلق مهام أخرى له، كما دعمت الولايات المتحدة توسيع الحلف ليضم بولندا وهنغاريا وتشيكيا، وعملت على إقناع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان بالتخلي عن ترسانتهم النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي، كما دعمت التدخل لإعادة الاستقرار في منطقة البلقان، وعلى خلفية أزمة كوسوفو طالبت الولايات المتحدة الأوروبيين بزيادة نفقات الدفاع، حيث أثبتت التدخلات في البوسنة وكوسوفو التبعية الأمنية الأوروبية للولايات المتحدة.

أما اتجاه روسيا فقد عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم لها من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية وبناء تقارب وشراكة معها ومع أوروبا لكن المساعدات الأمريكية لروسيا اقترنت دائما بولائها للسياسات الأمريكية خارجيا، ومدى التقدم الحاصل في الإصلاحات المنجزة على الصعيد الداخلي.

كما تميزت العلاقات الصينية الأمريكية في حقبة التسعينات بالتوتر وعدم الثقة وسيطر عليها عاملان يتعلق الأول بالقلق والانتقاد الصيني للتقارب الأمريكي التايواني، والثاني يتعلق بالتخوف الأمريكي من بتصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني، ولذا لم تتوان الولايات المتحدة في تكثيف الضغوط

على الصين باتهامها بعدم احترام حقوق الإنسان وعدم الانفتاح داخليا، وخارجيا من خلال الضغوط الاقتصادية عليها باعتبارها دولة متورطة بشكل كبير في خرق القوانين التجارية الدولية خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد فرضت الولايات المتحدة حضرا على تصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين وعارضت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 1999 ، وعموما سعى كلينتون إلى بناء شراكة استرتيجية مع الصين من منطلق أن الروابط الاقتصادية تطورالاقتصاد الصيني باتجاه ليبرالي مما يهيئ الحياة السياسية نحو مسار الدمقرطة .

وبالنسبة للشرق الأوسط فقد عمل كلينتون على ضمان أمن إسرائيل وتفوقها الاستراتيجي في المنطقة، كما حاول تعزيز المفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق الاستقرار الإقليمي ودعم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وعمل على الحفاظ على منابع تدفق البترول، وهو أول رئيس أمريكي يقترح تقسيم القدس خلافا للقرار 181 الذي يضعها تحت وصاية دولية2 ، أما العراق فقد استمرت الولايات المتحدة بقصف مواقعه حتى خارج منطقتي الحضر الجوي وعمل على فرض عزلة دولية على النظام العراقي، واستمرت سياسة العقوبات ضد إيران بالرغم من محاولة إيجاد طريق للحوار بعد انتخاب الرئيس المعتدل "أمريكيا " محمد خاتمي.

وسعت السياسة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية إلى إحباط محاولات كوريا الشمالية أن تصبح قوة نووية وذلك بجذبها دبلوماسيا، وعملت مع كوريا الجنوبية لاحتواء أي تهديد للشمالية عليها وذلك بتقديم المساعدة الاقتصادية من جهة والعمل على تقريب الحوار بينهما خاصة في الشؤون الأمنية وهذا بوجود دور صيني ياباني في هذا المسعى.وفي التوجهات الأمريكية لإفريقيا وأثناء زيارة كلينتون لغانا قال:

"" **لقد آن الأوان لأن يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على خارطتهم** "" [1].

1-Steven R. Ekovich,"George W. Bush: Vers une nouvelle politique étrangère",in: http://www.strategicsinternational.com/georgebush.htm

وترجم هذا إلى العديد من الزيارات كزيارته لكل من (غانا، أوغندا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا) في1998/04/23 و الهدف كان حماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق المواد الخام ودعم نشر القيم الليبرالية، وهكذا عمل كلينتون على بناء شراكة أمريكية افريقية وذلك بدعم الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي ودعم الأنظمة المتحولة إلى الديمقراطية ومنع تدفق الأسلحة والتهريب ومحاربة انتشار العنف والجريمة والمخدرات .

وإذا كانت هذه أهم التوجهات الأمريكية تجاه مختلف مناطق العالم خاصة تلك التي تمثل مكانة إستراتيجية لصانع القرار الأمريكي فإن فترة كلينتون تميزت ببعض الحوادثكحادثة تفجير سفارتي الولايات المتحدة بنيروبي ودار السلام والتي ردت عليها الولايات المتحدة بتوجيه ضربتين لكل من أفغانستان والسودان، ومن جهة أخرى استمرت الولايات المتحدة في فرض العقوبات على كل من الهند وباكستان وليبيا.[1]

إن كلينتون وحسب الخبراء نجح في الإيفاء بوعوده الانتخابية المقدمة في حملة 1992 حيث أعطى الأولوية للجانب الاقتصادي ، ويرى ستيفن والت أنه وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للأزمة المالية الآسيوية، فإن ازدياد الصادرات رفعت نسبة نمو الناتج الإجمالي القومي الأمريكي % 20 من عام 1992-1999 بفضل ازدهار التجارة ونمو الاستثمارات، لكن رغم هذا فقد كانت لإدارته بعض أوجه القصور كتأخر التدخل الأمريكي لمنع المجازر في رواندا والبلقان والفشل في الصومال والتذبذب الذي أبدته إدارته في التعامل مع المؤسسات ال دولية حيث ورغم الالتزام بالعمل متعدد الأطراف لكن سرعان

1- حمدي عبد الرحمان."أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، في:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp -->HTML

ما تم التخلي عن هذا المبدأ، وتصرف كلينتون بصفته زعيمًا لأكبر قوة في العالم معتمدًا على المؤسسات الدولية عندما يتلاءم ذلك مع أهداف الولايات المتحدة، وينتقدها ويتجا هلها عندما لا تناسبه قراراتها، وهكذا سارع كلينتون بتوجيه ال لوم إلى الأمم المتحدة ب سبب انهيار الوضع في الصومال، وانهمك في صراع مع السكرتير العام للأمم المتحد ة بطرس بطرس غال ي واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسي لإزاحته عن منصبه في عام 1996 .

المطلب الثاني :بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)

أولا : الأهداف (عودة إلى الأولوية الأمنية)

لقد وصل بوش الابن إلى الحكم سنة 2000 بعد انتخابات مثيرة للجدل حيث تأخر فرز أصوات ولاية فلوريدا، ومنذ توليه الرئاسة عمل على إحاطة نفسه بإدارة ينتمي أغلب أعضائها الى المحافظين الجدد، حيث كان لهؤلاء المستشارين والمقربين دور كبير في التأثير على الأولويات والاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك على تباين أهدافهم وخلفياتهم وتوجهاتهم . وباعتبار الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم– وكذا التدخل الكبير الذي أضحت تنتهجه تجاه القضايا الدولية –فمن الطبيعي أن ترتفع معها المخاوف الأمنية المصاحبة لوزنها ودورها العالمي يقول باركنسون:

""**يزيد إحساس أمة بعدم الأمن تزايدا مباشرا مع زيادة قوتها** [1]"".

وقد تعزز أكثر هذا الاعتقاد مع أحداث 9/11 ، حيث وبعد سنة من تولي بوش الرئاسة وقعت هذه الأحداث والتي كان لها أثر في السياسة الأمريكية ولذا فسنركز على الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية قبل الأحداث ونحاول أن نستنتج مدى التغير أو التطور الذي عرفته هذه السياسة في مواجهتها للتحديات الأمنية الجديدة.

1– كارل دويتش،تحليل العلاقات الدولية،ترجمة:محمود نافع (الطبعة1 ،القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية، 1982) ص . 112

1- قبل أحداث 11-9-2001 :

لقد بدت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن متأثرة بشكل كبير بما جاء به مشروع القرن الأمريكي الجديد*، حيث ركزت مبادئه على إبقاء تفوق الولايات المتحدة وذلك بمنع ارتفاع أي قوة عظمى منافسة، كما على الولايات المتحدة استغلال الفرصة الفريدة في تمتعها بكل عناصر القوة لتجسيد ذلك، وحسب هذا التقرير فإنه على الولايات المتحدة إعادة بناء دفاعاتها لتحقيق مهمة حماية الوطن وتأدية واجبات الشرطي لتشكيل بيئة أمنية في المناطق الحرجة والعمل على احتفاظها بالهيمنة العسكرية لعقود قادمة وذلك باستغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية وإبقاء التفوق الاستراتيجي النووي.

وقد اتضح التأثر المذكور بهذه المبادئ في برنامج الإدارة الجمهورية لسنة 2000 في الدراسة المنشورة لكوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة الخارجية حاليا حيث أكدت على أن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي إستراتيجية، كما ركزت على ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية مؤهلة لضمان استمرار التفوق الأمريكي والحسم مع الأنظمة المارقة والعمل على دعم النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي في العالم، وبناء علاقات قوية مع حلفاء أمريكا ، وهكذا يمكن القول إن أهم الأهداف التي رسمها بوش عند وصوله إلى السلطة تتلخص فيما يلي:

- ❖ على خلفية انتقاده للإدارة السابقة في كونها لم تعط الأولوية للقوات المسلحة، فقد عمل بوش على إعادة تنظيم وهيكلة وتحديث القوات الأمريكية، وتحسين أدائها وتفوقها في كل المجالات وجعلها قادرة على الضرب بقوة مع تقليل الخسائر والانسحاب السريع.

*هو مشروع صدر عن أحد مراكز الفكر في واشنطن سنة 1997 ثم في سنة 2000 تم إعداد وثيقة بعنوان" إعادة بناء الدفاعات الأمريكية للقرن الجديد–الإستراتيجية منها العسكرية والاقتصادية " ،تضمنت أهم أهداف هذا المشروع على رأسها اتخاذ مختلف الإجراءات وعلى كل المستويات لإبقاء وتعزيز التفوق والسيطرة الأمريكية خلال القرن الجديد،ومن بين من

شاركوا في إعداد هذه الوثيقة نجد أهم أقطاب المحافظين الجدد كديك تشيني ورامسفيلد وريتشارد بيرل وكريستول وبول وولفويتز.

- ❖ عمل على المضي بخطوات جادة وسريعة لبناء مشروع الدرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ بعيدة المدى لدى الدول المارقة.
- ❖ أكد على أن العمل بمرجعية المصلحة القومية يقتضي أن يكون التدخل الأمريكي في المناطق التي تشكل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية فقط، كتلك المناطق التي تحتوي محزونات طاقوية هامة وهذا بانتقاده لكلينتون في تغليبه للبعد الإنساني.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف فالإستراتيجية الأمريكية لا تهمل مضمونها القيمي الذي يسعى دائما إلى نشر القيم الأمريكية وحمايتها عبر العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية السوق وربط تقديم المساعدات الخارجية بمدى التقدم في تحقيق هذه المبادئ.

وإذا كانت هذه أهم الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية فهل تغيرت الأولويات مع تعرض الولايات المتحدة لأحداث سبتمبر 2001 ؟ .[1]

2-بعد الأحداث:

لقد شكلت الأحداث صدمة كبيرة للأمريكيين على المستويين الرسمي والشعبي وأبانت عن عجز في السياسات والنظم الأمنية المنتهجة داخليا وخارجيا، ولذا فقد عدلت هذه الأحداث مدركات مصادر التهديد لدى صانع القرار الأمريكي وأضحى" الإرهاب الدولي "الذي يقوده تنظيم القاعدة هو التحدي الأبرز لأمن الولايات المتحدة، وقد جاءتإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002 وأعطت تعريفا للأمن القومي الأمريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة إلى مثل هذه الأسلحة أي تقاطع الراديكالية مع التقنية، والخوف الأكبر من إمكانية أن تساعد هذه الأنظمة

1-Thomas Donnelly & Others,"Rebuilding America's Defenses: Strategy,Forces and Resources For a New Century", A Report of The Project for the New American Century, Washington, (September 2000).p. iv.

الإرهابيين للحصول واستعمال هذه الأسلحة ، ولذا فالهدف الرئيسي هو محاربة الإرهاب ومنع انتشار هذه الأسلحة وعزل وإضعاف الدول الرافضة لهذه الالتزامات، وحسب بوش فإن الولايات المتحدة لن تسمح لأعدائها الجدد توجيه ضربة إليها أو لحلفائها مشابهة لضربة سبتمبر وإستراتيجية واشنطن هو إطلاق ضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين، ويدعم هذا الاتجاه فرانسيس فوكوياما حيث يؤكد على أن استعمال القوة الوقائي ضد الإرهابيين أداة ضرورية لاحتواء حركة التمرد العالمية ، كما يتعين على الولايات المتحدة ضمان الاشتراك في العبء مع حلفائها وتفادي التكاليف والمخاطرات في مراقبتها الأحادية للعالم مع ممارسة رقابة مطلقة على تسيير الأزمات حيث إشراك الحلفاء لا يعني تدخلهم المباشر في القرارات العملية، إذ حتفظ البيت الأبيض والبنتاغون باليد العليا في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات،كما يجب أن تظهر الولايات المتحدة في وسائل الإعلام دائما على أنها ضامن القيادة .

وإذا كانت هذه الأهداف على المستوى الخارجي فإن الوضع الداخلي عرف عقب الأحداث عدة تطورات كإنشاء مكتب للأمن في 20-11-2001 تابعا للبيت الأبيض هدفه الرئيس مكافحة الإرهاب[2]، حيث تم استصدار قوانين وتشريعات تصب في هذا الاتجاه، كما عملت الولايات المتحدة على تشديد إجراءات المراقبة على الوافدين إليها خاصة من العرب والمسلمين، والتنصت على المكالمات والاعتقالات الواسعة في صفوف المشتبه بهم وقد تجسدت هذه الأهداف بشكل عملي وأوضح في توجهات وتدخلات الولايات المتحدة خارجيا مباشرة بعد وقوع الأحداث[1].

1 -David Cortright & Others, "Toward A More Secure America: Grounding U.S. Policy in Global Realities", INDIANA: report joint project of the Fourth Freedom Forum and the Joan B. Kroc Institute for International Peace Studies,(November 2003).p.3.

ومما نستنتجه هو أن الأولويات الأمنية التي ميزت ولحد الآن السياسة الأمريكية في ظل حكم الإدارة الجمهورية لم تتغير بعد أحداث9/11 بل تدعمت أكثر وزادت الرغبة في الإسراع بتحقيقها باستعمال مختلف الوسائل سواء في محاربة الإرهاب أو الدول المارقة، ويمكن القول أنه وبالرغم من التركيز على الجانب العسكري في الإستراتيجية الأمنية إلا أنه لا يمكن إغفال ربط الأمن القومي الأمريكي بالأمن الاقتصادي، في محاولة استغلال التفوق وفائض القوة العسكرية والتقنية للتحكم في الدورة الاقتصادية العالمية وخاصة محركها الرئيسي وهو النفط حيث استهدفت التدخلات الخارجية السيطرة على مصادر الطاقة إنتاجا وتسويقا وتسعيرا والعمل على إبقاء الدولار كعملة للتبادل.

ثانيا :نماذج لعلاقات الولايات المتحدة الخارجية

لقد عملت إدارة بوش الابن على تحقيق الأهداف المذكورة سلفا وتجسد ذلك في مختلف أنماط العلاقات التي صاغتها مع محيطها الخارجي سواء مع الدول الكبرى أو النامية وكذا الحليفة منها والمعادية من وجهة نظر الأمريكيين[1].

في 20-9-2001 قدم مجموعة من القائمين على مشروع القرن الأمريكي رسالة إلى بوش يحثونه فيها على ضرورة توسيع الحرب على الإرهاب لما بعد أفغانستان وإسقاط نظام صدام حسين وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والاستعداد للتحرك ضد كوريا وإيران وحزب الله في لبنان، وقد تزامن هذا مع قرار الإدارة الأمريكية بشن حملة لإسقاط نظام طالبان المتهم بإيواء القاعدة المتهمة بالوقوف وراء أحداث سبتمبر، وحضيت هذه الحملة بدعم دولي واسع في شكل تحالف قادته الولايات المتحدة، ومن

1-Francis Fukuyama &G. John Ikenberry," Report of The Working Group on Grand Strategic Choices, Princeton Project on National Security", no date,p.p.6-7.,in: : www.wws.princeton.edu/ppns/conferences/reports/fall/GSC.pdf

جهة أخرى تجسدت رؤية واشنطن لمنطقة الشرق الأوسط بضرورة إزاحة أنظمتها الديكتاتورية المعادية للسياسة الأمريكية بتحرك أمريكي تجاه العراق، تباينت المواقف الدولية بشأنه بين مؤيد ومعارض وأفضى إلى إسقاط النظام البعثي في مارس 2003 ، كما كثفت الضغوط على إيران لثنيها عن تطوير برنامجها النووي، والأمر نفسه مع سوريا بتهمة دعم الإرهاب (حزب الله،حركة حماس، وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى.....).

وأظهرت هذه الإدارة عدم اهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي ماعدا بعض المقترحات كخارطة الطريق في إطار الرباعية أو إعلان بوش عن ضرورة قيام دولة فلسطينية تعيش إلى جنب إسرائيل، كما أبانت عن دعم مطلق لإسرائيل دبلوماسيا من خلال مجلس الأمن وعسكريا من خلال الصفقات والمساعدات المقدمة، وظهر هذا الدعم جليا من خلال حرب لبنان صيف 2006 ، ومن خلال برنامج المساعدة العسكرية المقدرة ب 30 مليار $خلال العشر سنوات القادمة والتي كشف عنها في أواسط أوت 2007.

ومما استخلص من هجمات 9/11 – من وجهة النظر الأمريكية – هو ضرورة إجراء عملية إصلاح لمنطقة الشرق الأوسط وظهر ذلك من خلال المشاريع الإصلاحية التي نادت بها واشنطن في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى التعليمية حيث أن أغلب منفذي الهجمات ينتمون لهذه للمنطقة كما سعت إلى حشد دعم دولي واسع لسياساتها.وقد اعتبر المأزق الأمريكي في العراق والمتواصل إلي اليوم أحد أهم تحديات السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة في المنطقة .[1]

1- منذر سليمان، مرجع سابق، ص 29 .

إن التدخل الأمريكي في العراق والذي افتقد إلى التأييد الدولي اللازم كان نقطة بارزة في مسار علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين حيث رفضت كل من فرنسا وألمانيا هذا التدخل وأضحى هذا الانفراد باتخاذ وتنفيذ القرارات يثير مخاوف الأوروبيين، إلا أنه وبعد إعادة انتخاب بوش لفترة ثانية وكذا التغييرات التي حدثت في فرنسا وألمانيا عادت أجواء الثقة بين الجانبين، وخلال هذه الفترة عرف الحلف الأطلسي توسعا نحو أوروبا الشرقية بضغط من الأمريكيين.

هذا التوسع بالإضافة إلى مشروع إقامة الدرع الصاروخي أقلق روسيا ولذا فقد اتسمت علاقاتها بالولايات المتحدة بالتوتر حيث أصبح بعض المراقبين يتحدثون عن عودة أجواء الحرب الباردة، ورغم ذلك استمرت الولايات المتحدة في توسيع علاقاتها التجارية مع روسيا ودعمها في مسار إصلاحاتها السياسية والاقتصادية بالرغم من انتقادها للسياسة الروسية في الشيشان.

أما السياسة الأمريكية تجاه الصين فقد اتسمت بالتعاون الحذر حيث أصبح ينظر للصين أمريكيا– بعد صعودها الاقتصادي الكبير–أنها المنافس الأكبر بعدما كانت تعتبر شريكا وقد ظلت القضايا التقليدية حاضرة في أجندة عمل الطرفين كسجل حقوق الإنسان الصيني والمسألة التايوانية والعلاقات التجارية بين البلدين، بالإضافة إلى تنسيقهما بشأن المسألة الكورية الشمالية مع كل من اليابان وروسيا.

وعملت الإدارة الأمريكية على تجنب أي حرب بين الهند وباكستان أو في آسيا الوسطى ودعمت استقلال جمهورياتها ، حيث تحضى المنطقة باهتمام كبير لدى الساسة الأمريكيين نظرا لوضعها المتميز بين القوى الكبرى واحتوائها على ثروات طبيعة هامة كالبترول.

1– منذر سليمان، مرجع سابق، ص 32.

أما في إفريقيا فقد سعت الولايات المتحدة إلى حل النزاعات في كل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية وتمارس ضغوطا كبيرة على السودان بشأن قضية دارفور وتطالب الخرطوم بقبول نشر قوة دولية هناك، كما عرفت سياستها مع ليبيا بعض الانفراج بعد حل المشاكل العالقة كقضية لوكاربي ومشكلة الممرضات البلغاريات وتخلي ليبيا عن برنامجها النووي، وقد جاءت زيارة بوش الأخيرة منتصف فيفري 2008 إلى ستة دول أفريقية لتدعم السياسة الأمريكية المرتكزة أساسا على التعاون لحل القضايا الأمنية حيث تسعى الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية والمساهمة في المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة خاصة تلك التي تعرف انتشارا للأمراض، كما تقوم السياسة الأمريكية على البحث عن مصادر طاقوية من القارة الإفريقية الغنية بالموارد وتوسيع أسواقها خدمة للمنتجين الأمريكيين.

وإذا كانت هذه أهم التوجهات تجاه العالم الخارجي، فقد كانت هناك بعض السياسات الأمريكية المتعلقة بالشأن الدولي كرفض توقيع الولايات المتحدة على معاهدة كيوتو التي تحد من نفث ثاني أوكسيد الكربون، ورفض التوقيع على معاهدة إنشاء المحكمة الدولية حول جرائم الحرب .

وعموما يمكن القول إن الولايات المتحدة دعت جميع الدول إلى دعمها بشكل جماعي في حربها ضد الإرهاب وفي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تميزت السياسة الأمريكية بعامل الانفراد وتغليب النزعة العسكرية في وسائلها وهذا ما أثر بعض الشيء في علاقاتها خاصة مع حلفائها التقليديين،كما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن اندفاعها الكبير في تدخلاتها الخارجية مرده الأساسي هو سيطرة رجال الأعمال وأصحاب شركات الصناعة الحربية والبترولية على صنع القرار، وهذا بهدف السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح هذه الشركات من جهة، ومنع القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة وخاصة تلك التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلا كالاتحاد الأوروبي والصين،وهذا لإبقاء السيطرة الأمريكية فترة أطول[1].

1- منذر سليمان، مرجع سابق، ص36 .

المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

إن تقييم السياسة الأمريكية ينطوي على البحث في عناصر الاستمرار والتغير في هذه السياسة خلال فترة الزعامة الأمريكية على مختلف المستويات، ثم العوامل المتحكمة في مدى الاستمرار أو عدمه سواءا كانت العوامل داخلية أو خارجية وغيرها، أي البحث في الظروف التي تتحكم في سير هذه الاستراتيجيات والأحداث التي واكبتها وما تفرضه هذه

المتغيرات من تحرك باتجاه دعم سياسات معينة أو تعديلها أو تغييرها، كما أن التقييم يحاول استعراض آراء وأفكار بعض المختصين بشأن هذه السياسات خاصة في الجانب الأمني من حيث مصادر التهديد الحقيقية وكيفية التعامل معها حيث أضحت المخاوف الأمنية بعد أحداث 9/11 مدخل التعريف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه معظم مناطق العالم.

أولا : نظرة على الاستمرارية والتغير

لقد تميزت السياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة بأولوية الجانب الأمني حيث كان الصراع محتدما بين القطبين وكاد يصل إلى مواجهة مباشرة، وقد وظفت إدارة بوش الأب انهيار الاتحاد السوفياتي لبلورة نظام عالمي جديد يرتكز على الزعامة الأمريكية بقوتها وبالنفوذ الكبير الذي أصبحت تتمتع به، ومع وصول كلينتون إلى السلطة بدأت تتغير الأولويات تماشيا مع الوضع الجديد الذي أصبح يميز الساحة الدولية، فأعطيت الأهمية للعامل الاقتصادي بالعمل على تحرير التجارة وفتح الأسواق لكن ذلك لم يكن على حساب الجوانب الأمنية فقد كانت محاربة الإرهاب الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على أجندة صانع القرار الأمريكي[1]، لكن ما تميزت به السياسة الخارجية الأمريكية في فترة كلينتون حسب

1-Robert Jervis, Op.Cit.p.195.

روبرت جيرفيس هو بعدها عن الثبات حيث تجلى ذلك في القيام بالعديد من السياسات في آن واحد، فقد أظهرت جدية كبيرة في التجارة المتعددة واهتماما واسعا باستشارة الحلفاء وأبدت قلقا حول الكوارث الإنسانية وحاولت منعها وعملت على دعم عمليات حفظ السلام .

ومع قدوم بوش الابن بدت ملامح التغيير على السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى مستوى دور المؤسسات في صنع تلك السياسة، ورغم التقليد السائد على أن العملية تتموفق تفاعل وتوازن مجموعة من العناصر والقوى إلا أنها أضحت في عهد بوش الابن تتم داخل دائرة محصورة في عدد من مستشاريه المقربين والمنتمين في غالبيتهم إلى المحافظين الجدد، ولذا فقد عرفت وزارة الخارجية تراجعا أمام وزارة الدفاع في صياغتها للسياسة الخارجية، كما أن مؤسسة الرئاسة أصبحت تتمتع بنفوذ أكبر من الكونغرس ومرد ذلك هو النزعة العسكرية التدخلية الكبيرة لهذه الإدارة.

وعلى عكس نهج كلينتون فقد جادل بوش وأعضاء إدارته أن الولايات المتحدة لابد أن تتصرف بشكل انفرادي والقوة العسكرية يجب أن تستعمل لحماية المصالح الأمريكية والعبء الإنساني يجب أن يترك للآخرين ، وكل هذا يؤشر للتحول الذي يطبع السياسة الأمريكية في عودتها للأولوية الأمنية وما يؤكد ذلك هو الأحداث المتعاقبة التي عرفتها حقبة بوش الابن (التدخل في أفغانستان والعراق، وتهديد كل من إيران وسوريا...)، كما تتميز الإدارة الجمهورية بنزوع كبير إلى الخطاب الديني الرسالي على خلفية الإيديولوجية اليمينية المتشددة للمحافظين الجدد[1].

وما يمكن استنتاجه حول إشكالية الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة تعاقب الإدارتين الجمهورية والديمقراطية هو أن السياسة الأمريكية تميزت بالاستمرارية في التزامها

1-Robert Jervis, Op.Cit.p.198.

بالأهداف الكبرى كحماية المصالح الأمريكية بما يبقي ويعزز تفوقها على الصعيد العالمي، إلا أن سلم الأولويات يتغير ويتحرك بحسب الظروف من جهة وبحسب تباين رؤى الإدارات المتعاقبة ومعها الكونغرس الأمريكي من جهة ثانية.

حيث يرى روبرت ليبر أنه عندما يتسلم رئيس أميركي منصبه، فإنه يأتي بفريق جديد من مسؤولي السياسة الخارجية، حيث لا تقتصر التغييرات على مسؤولي السياسة الرئيسيين، مثل وزير الخارجية ووزير الدفاع ومستشار الأمن القومي، بل تشمل عددًا كبيرًا من موظفي الدرجة الثانية، وكذلك الكثير من الموظفين العاديين ضمن هذه الوزارات وغيرها من مؤسسات الدولة، لذلك فإن السياسة الخارجية تتغير بطبيعتها وأسلوبها لتعكس آراء وأفكار الرئيس الجديد والمحيطين به هذا بالرغم من أن دور أميركا العالمي وطبيعة المسائل والفرص التي تواجهها يستلزمان قدرا كبيرا من الاستمرارية .

إن التحولات التي مست السياسة الأمريكية كان على مستوى الوسائل المستعملة لتحقيق الأهداف المسطرة، حيث فضل كلينتون العقوبات الاقتصادية وتكثيف الضغوط على العراق أما بوش الابن قدم خيار التدخل العسكري على غيره من الخيارات وأصبحت أولوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، عكس كلينتون الذي رأى في إمكانية إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق المفاوضات أساس استقرار المنطقة، وهكذا فالسياسة الأمريكية تتميز بالاستمرارية والتحول الذي يحدث لا يتعدى تحركا في ترتيب الأولويات وتغيرا في الوسائل المعتمدة، وهذا كله للحفاظ على الوضع العالمي المتميز للولايات المتحدة والعمل على تعزيز دورها فيه.[1]

1- روبرت ج .ليبر":تحديات السياسة الخارجية التي تواجه الرئيس بوش"،

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/comentarya.htm

ثانيا :تقييم التحدي الأمني من وجهة نظر الأكاديميين(مصادره وإستراتيجية المواجهة)

تحضى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام كبير خاصة من المفكرين والأكاديميين المختصين وهم دائما حاضرون في التعرض لهذه السياسة إما بالانتقاد أو التأييد مع تقديم التوصيات والتوجيهات، وهذا كله من خلال منابر متعددة كالمؤتمرات والملتقيات المنظمة في مختلف الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة حول مختلف القضايا، وكثيرا ما تجد هذه الآراء والأفكار تقبلا واهتماما لدى صانع القرار الأمريكي والرأي العام، كما أن بعض هؤلاء إما جزءا من مؤسسة صنع القرار أو كانوا سابقا كذلك، وإذا كانت الأولوية الأمنية حاضرة دائما على أجندة مخططي وواضعي السياسة الأمريكية فإنها تحضى أيضا بأهمية كبيرة لدى المفكرين حيث إن الأمريكيين يقدرون مصالحهم ويحددون السياسة الخارجية باعتبار أولا وقبل كل شيء التهديدات الموجودة أو الآتية الحقيقية منها أو المحتملة على الأمن ، وقد تعززت هذه المخاوف الأمنية بالنسبة للولايات المتحدة على عكس ما كان سائدا حسب بريجنسكي:

""**لقد ظل على فترات التاريخ توفر الأمن هو القاعدة وانعدامه هو الاستثناء، لكن في عصر العولمة الأمر قد عكس**[1] "" .

ويتفق في ذلك مع ما قاله روبرت ليبر في أن المصادر الأصلية لمعاداة الولايات المتحدة تنشأ من التأثيرات العميقة للعولمة، بالإضافة إلى نشأتها من مصادر داخلية للمجتمعات .

والتهديد المقصود هو الإرهاب الدولي ويناقش جيرفيس الشروط المنتجة لهذا العنف فيؤكد على أنه يجب التوصل إلى أساس للإرهاب، فهو يرى أن انتشار الفقر في العالم وتزايد عدم المساواة بين وضمن الأمم في ظل حكومات مهملة وفاسدة قد تكون أسباب مضللة كتفسير للإرهاب، فالفقر وقلة الحريات لا تظهر على مطالب القاعدة، فلا قادتها ولا مختطفوا الطائرات كانوا فقراء حيث هناك مجتمعات غنية تنتج الإرهاب .

1- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق،ص 17 .

ويجادل جوزيف ناي بالقول إن مكافحة الإرهاب الكارثي وقمعه اليوم سوف يستحق الأولوية التي كانت مخصصة لاحتواء القوة السوفياتية أثناء الحرب الباردة.

وفي اقتراحاتهم لاستراتيجيات العمل المطلوبة يقلل ليبر من شأن العمل الجماعي حيث يؤكد أن السيطرة الأمريكية ضرورية لتحمل عالم ما بعد أحداث سبتمبر وذلك حسبه بسبب تهديد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة وعدم كفاءة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وهيئات أخرى في حل مشاكل مستعجلة، وكذا نقص البدائل بالنسبة لدور أمريكا.

وعلى عكس ذلك يؤكد فوكوياما أن استعمال القوة ضد العراق والنزعة الأحادية جعلت مكانة أمريكا محل جدال، وأصبح العالم مشحون بمعارضة القيادة الأمريكية ولذا يجب على الإدارة إعادة تجديد شراكاتها السياسية والمؤسساتية وإحياء الرغبة في العمل مع الحلفاء والانخراط باستمرار في مسار التشاور، وتعزيز المؤسسات الإقليمية والعالمية وذلك لتأسيس وضع أمريكي أكثر قبولا، كما حذر الإدارة الأمريكية من التمييز في استعمال القوة ، ويتفق في هذا مع جوزيف ناي الذي دعا أيضا إلى العمل الجماعي وضرورة الحفاظ على القواعد والمؤسسات الدولية ويضيف أن على الولايات المتحدة أن جعل التنمية الدولية أولوية أعلى وعليها لعب دور نشيط في جمع التحالفات والوساطة في النزاعات .

ويحث بريجنسكي القيادة الأمريكية على أن تجعل هدف السياسة الخارجية مزدوجا وهو العمل على استقرار الوضع المسيطر لأمريكا لفترة أطول وصياغة إطار موسع منالتعاون الجيوبوليتيكي المستقر الذي يتفادى الفوضى العالمية.[1]

وختاما يمكن القول أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 21 .

*في المجال الأمني تسعى إلى مكافحة الإرهاب وملاحقة كل وسائل دعمه والتدخل في الدول التي تؤويه، والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة لدى الدول المارقة والعمل على الحيلولة دون إمكانية وصول التكنولوجيا المتطورة إلى الإرهابيين وفي سبيل ذلك تحاول الولايات المتحدة أن تحشد دعما دوليا كبيرا، وتوسع حلف شمال الأطلسي إلى دول أوربا الشرقية بالإضافة إلى العمل على تعزيز انتشار الولايات المتحدة العسكري في العالم (إفريقيا، آسيا...) .

*وفي المجال الاقتصادي تعمل على تعزيز مصالحها الاقتصادية وتأمين مناطق إنتاج ونقل النفط وحماية الشركات الأمريكية والترويج لقيم اقتصاد السوق وتحرير التجارة المتعددة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وهذا لمواجهة الصعود الصيني والأوربي ، كما تسعى للحفاظ على تفوقها التكنولوجي والمعلوماتي لأهميته الكبرى في حماية مكانة الولايات المتحدة.

*وسياسيا تعمل السياسة الأمريكية على نشر القيم والمبادئ الغربية المتمثلة خاصة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الدينية والمذهبية وحرية الرأي والتعبير والتملك، وهذا لتعزيز قوتها الناعمة وتسخير كل الوسائل المتاحة لذلك خاصة الإعلامية منها، وتقديم المساعدات للدول الصديقة واشتراط ذلك بمدى التقدم الحاصل في تبني المبادئ والقيم المذكورة، ومدى التعاون في تطبيق الأجندة الأمريكية خاصة في جانبها الأمني. واستراتيجيا يقول بريجينسكي:

"" **إن الهدف النهائي للإستراتيجية الأمريكية ينبغي أن يكون ذا رؤية جيدة وغير مؤذ، أي تشكيل جماعة دولية متعاونة بموجب توجهات بعيدة المدى، ولأن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي تدور حولها المعركة المستمرة للحصول على الزعامة العالمية فإنه يجب أن لا يظهر فيها أي متحد للسيطرة الأمريكية** ""[1] .

1- Robert Jervis,:Op.cit.p.184.

خـــلاصة الفصل

لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية –مع مرور الزمن و عبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي– تتميز بتطور المحاورات و تعدد النقاشات حول أهدافها و اتجهاتها، فالأول بين دعاة الانعزالية و الانكفاء و بين مؤيدي التدخل و النخراط في الشؤون الدولية، والثاني مس طبيعة هذا النخراط في تغايبه للعمل الفردي والذي يقوم على مبدأ التعاون و التشاور، وثالثا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية، أو يمكن توظيف الاثنين معا دون أن يضر ذلك بالمصالح العليا للولايات المتحدة .

ان صنع هذه السياسة يمر عبر تفاعل العديد من العناصر و العوامل و الذي يتيحه انفتاح المجال و النقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات و المصالح و التوجيهات، وتميزت السياسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الادارة الجمهورية الى الرئاسة عادت الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهما على أجندة صناع القرار خاصة في ظل التطورات و الأحداث التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف النهائي ظل خدمة المصالح الأمريكية بما يقضي الى إبقاء الزعامة و السيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها .

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

في هذا الفصل سنعرف بمنطقة المغرب العربي وسنتطرق الى تعريف منطقة المغرب العربي و الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وحالة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة تسعى معظم الدول الكبرى لإقامة علاقات مع دول المغاربية و نذكر منها الولايات المتحدة الأمريكية، فنذكر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة و تطور إهتماماها لهذه المنطقة و البعد الأمني المتمركز في المغرب العربي، أما في ما يخص تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية فنذكر التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة، بالإضافة عامل الارهاب الذي يعتبر تحديا أمنيا مهما و أيضا الأزمة الليبية و تداعياتها على أمن المنطقة المغاربية .

المبحث الأول: منطقة المغرب العربي المفهوم و الأهمية

المطلب الأول: تعريف منطقة المغرب العربي

التسمية المتداولة بين العرب والناطقين بالعربية وتعرف كذلك باسم المغرب الكبير أو المنطقة المغاربية، هي منطقة تشكل الجناح الغربي لما يسمى الوطن العربي وهي تتألف من خمسة أقطار هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا .أنشأت هذه الدول في 17 فبراير 1989 تكتلا إقليميا من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم²وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي .تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي. يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي. تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من مساحة دول الاتحاد، يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية. يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبًا. ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا1.3% .[1]

1- https://ar.wikipedia.org/wiki

يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربي إلى 4865 دولارا في السنة. ويتفاوت هذا الرقم بين أعضاء الاتحاد، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى 8900 دولار في السنة، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 2000 دولار في السنة. ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) وأقله في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

الجدول 5: بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لبلدان المغرب العربي

البلدان	عدد السكان بمليون نسمة (إحصاء 2012)	نسبة الولادات في الألف	نسبة الوفيات في الألف	نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر (أقل من 2$)	الناتج المحلي الإجمالي	عدد مستخدمي الإنترنت	قيمة التنمية البشرية	المرتبة عالميا
موريتانيا	4.0	33.2	8.8	40	4,443	147,674	0.454	154
المغرب	35.0	18.8	4.76	4.5	100,257	16,303,864	0.646	126
الجزائر	40.4	24.8	4.4	02	198,735	11,000,000	0.704	107
تونس	11.5	18.6	5.7	3.8	46,332	4,156,012	0.749	91

ليبيا	7.0	21.5	4.9	7.4	31,373	980,307	0.783	61

المصدر : https://ar.wikipedia.org/wiki

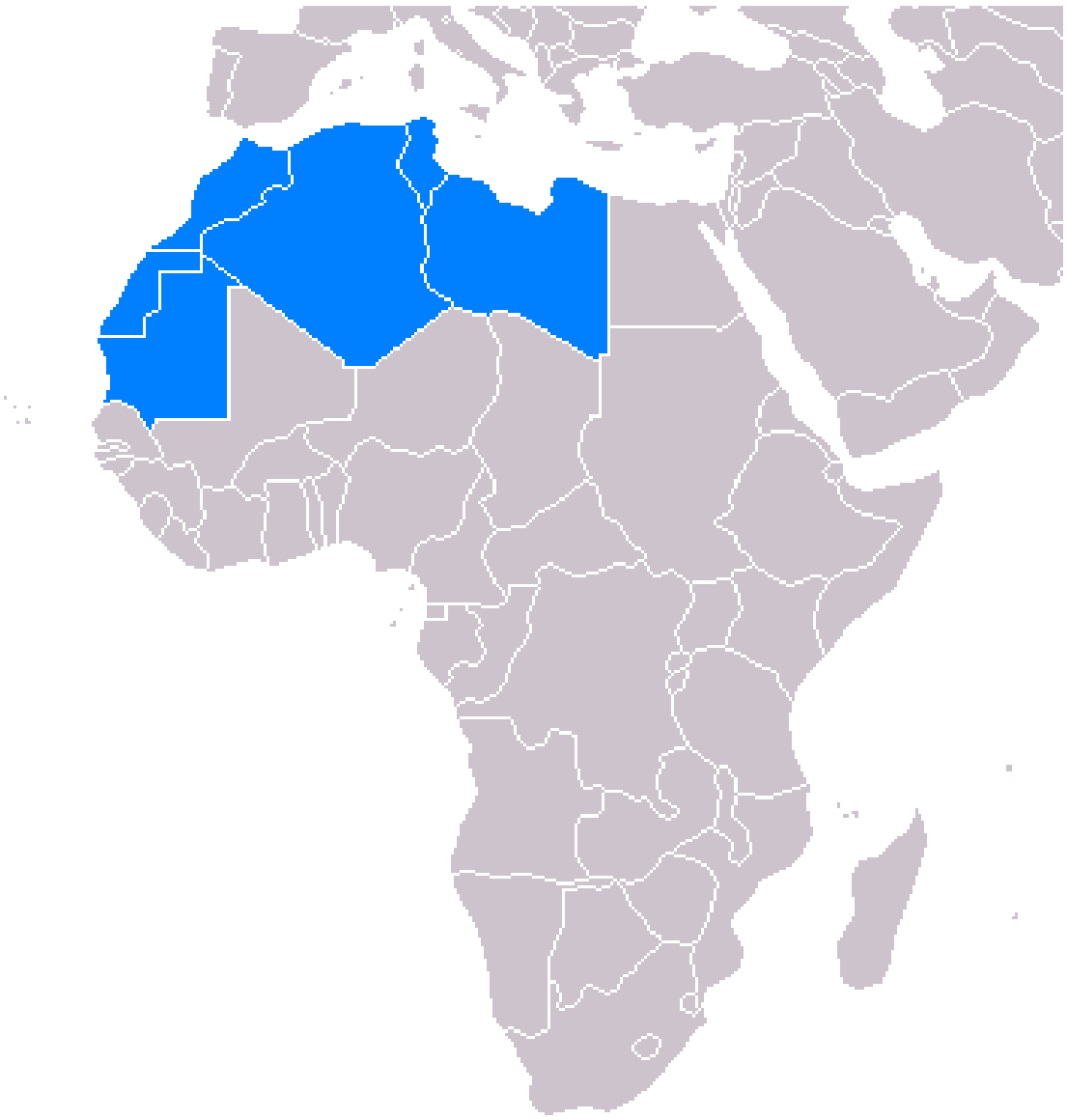

خريطة المغرب العربي

المصدر : https://ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية

تعتبر منطقة المغرب العربي مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048141 كلم مربع ، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي هو الفاصل الطبيعي بينها وبين جنوب أوروبا و المحيط الأطلسي غربا ، و منطقة الشرق الأوسط و الخليج تحدها من الناحية الشرقية.

ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومترابطة ، بدا بالبعد المتوسطي و امتداداته الأوروبية شمالا ، إلى البعد الإفريقي جنوبا ، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج العربي و آسيا ، إلى البعد الأطلسي غربا.[1]

وتعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الافرواسيوي ، أي إفريقيا و أوروبا واسيا ، مما يضفي على المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجيةالجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لا سيما في موقع المغرب العربي بالذات ، الذي يتمركز بين عدة مجموعات إقليمية. فالدور الاستراتيجي الذي تحضى به دول المغرب العربي ، نابع م ن موقعها الجيواستراتيجي المتميز و من الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى و القوى الاورومتوسطية.

ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن " المسرح " الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي. [2]

1- محمد أزهر سعيد السماك، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله **المستقبل العربي**- ع 123، 1993، ص 29 .

2- Hatem Bensalem, *le Maghreb sur l'échiquier Mediterranean*, op. cit., p. 26

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط. جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا و خليج سيرت شرقا ، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق و يشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط و إفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية .

وتسهر تونس على أداء دور " المراقب " لحركته الملاحية ، و في أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي " مجال النظر الاستراتيجي " " Champ de vision stratégique " للسواحل الليبية 1900 كلم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل النفط ، و هو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي على حد السواء ، حيث ان نسبة 65 % من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر الابيض المتوسط فيما يعبر هذه المياه ما نسبته 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و إفريقيا الشمالية .

إن هذه الخصائص الإستراتيجية لموقع جغرافي متميز تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما. ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا و الخليج شرقا العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي[1].

1- محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سابق . ص 30 .

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا – استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا و اقتصاديا واستهلاكيا و استثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر و ليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة و الاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب منالغاز ، و تعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي .[1]

وقد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد تحولات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، من منطلق تحييد " الخطر " و "التهديد " بالنسبة للمصالح الغربية – الأوروبية والأمريكية – مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية(2) " و كنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت[2].

1- مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007 (مذكرة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008)، ص ص 221-222 .

2- Tribune – Algérien – 6 février 2001 p 11

المطلب الثالث: المغرب العربي بعد الحرب الباردة

برزت مع نهاية الحرب الباردة، عوامل سياسية إقليمية جديدة في الإستراتيجية الدولية الأمريكية، تمثلت في الرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية.وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينيات يولون أهمية خاصة لمنطقة المغرب العربي، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين.

وجاء هذا المنظور الأمريكي الجديد لمنطقة المغرب العربي، منسجما مع التحولات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي تراجع فيها محرك العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجموعات الآسيوية و ما تمثله الشركات و أصحاب رؤوس الأموال للضغط على صناع القرار الأمريكي و تأثيرها على توجه السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة.

ولم يشهد هذا التوجه الأمريكي الجديد إزاء منطقة المغرب العربي تنشيطا سريعا، حيث ساهمت"الأزمة الجزائرية– "منذ مطلع التسعينيات – في تعطل انطلاقه ، لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية التسعينيات، بإدارة الوضع في المنطقة من خلال الحرص على تحجيم آثار هذه الأزمة إقليميا و حماية كل من تونس والمغرب من " التجربة الجزائرية، لاسيما فيما يتعل بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان فيه الأمريكيون صارمين فيما يتعلق بجيران الجزائر في الشرق(تونس) والغرب(المغرب)، باعتبارهما حليفين تقليدين لا يمكن المغامرة باستقرارهما السياسي، وهو ما كان ينطبق أيضا على استقرار جنوب أوروبا بحكم قربه من" ساحة العمليات " في الجزائر.[1]

1– كارولين بوستل فيناي ، الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض (الغرب تصوراته) دمشق : ترجمة ، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص83 .

وقد اتفق المنظوران الأمريكي والفرنسي على حماية جيران الجزائر(تونس والمغرب) وجنوب أوروبا من آثار الأزمة الجزائرية، معتبرين أن أي إخلال باستقرار منطقة شمال إفريقيا سيؤدي إلى تدفق في الهجرة نحو الشمال– أوروبا–، ويصعب بذلك من مهمة إدارة الآثار الاقتصادية والأمنية والإنسانية على دول أوروبا.

وفي ظل هذه المعادلة السياسية، جاء التوافق الأمريكي –الفرنسي على تشجيع النظام في تونس، لمواجهة معارضتها الإسلامية دون إحراجه في ملف ضوابط احترام حقوق الإنسان، وكذا دعم الموقع السياسي للمغرب في ملف الصحراء الغربية ، من خلال تعطيل مسار تطبيق مخطط السلام الأممي الخاص بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي من جهة، والحرص على عدم الضغط على المغرب للاستجابة لقرارات ولوائح الأمم المتحدة[1].

وفي ظل هذا الموقف، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن الجزائر لاسيما منذ منتصف التسعينيات–، مع إدارة الوضع في المنطقة المغرب العربي بالاكتفاء بتسيير الأمر وهو ما الواقع انتهاج–Status Quo – ، كان يعكس لدى الأمريكيين والفرنسيين على حد سواء، صعوبة سياسة مغاربية " منسجمة بحكم التناقضات المحلية والإقليمية في المنطقة " [2].

1- Yahia H.Zoubir , The Maghreb States and the United States after 9/11:a Problematic relationship op.cit.,p.135.

2- وليد كاصد الزيدي، الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة، دار أسامة للنشر، ط 5، الاردن، 2010، ص 161 .

المغرب العربي في إطار العولمة

تميز المنظور الأمريكي إزاء منطقة شمال إفريقيا مع بداية التسعينيات، بانتهاج المقاربة الشراكية الاقتصادية، مع استثناء ليبيا من أي مشروع في المنطقة.وقد حاول الأمريكيون منذ بداية التسعينيات الحد من موجة العداء لأمريكا في الأوساط الشعبية والرأي العام العربي بعد الحرب على1991-1990 .

كما عمدت على استغلال بعض مؤشرات الانفراج الفلسطيني-الإسرائيلي في - العراق الشرق الأوسط، بعد اتفاقيات أوسلو،من خلال إطلاق مبادرة شراكة متعددة الأطراف ندوات (الشرق الأوسط MENA) التي جاء ميلادها في الدار البيضاء المغربية أكتوبر 1994 وشمال إفريقيا،حيث كان الرهان على إدماج إسرائيل في إطار شراكي موسع مع العلم العربي في إطار شراكي موسع يمتد من الشرق الأوسط شرقا إلى شمال إفريقيا غربا .وقد تعزز هذا المنظور بقناعة دول المغرب العربي، أن الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة بعد الحرب الباردة.

وبعد الحسم السريع للحرب مع العراق في ظل تردي الوضع العربي، أصبحت القوة العالمية الأولى في العالم بدون منازع .وفي ظل هذا الوضع، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقتنع بضرورة استدراك تجاهلها لمنطقة المغرب العربي خلال طيلة عهد الحرب الباردة -بحكم التراضي الاستراتيجي الذي كان سائدا مع فرنسا في تلك الفترة لمنحها الدور النيابي في هذه المنطقة- ، حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1998 ، ومع بروز مؤشرات بداية الانفراج في الأزمة الداخلية الجزائرية في رسم سياسة إقليمية مناسبة في منطقة المغرب العربي تقوم على الشراكة الاقتصادية، لتوفير شروط الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة استجابة لمتطلبات إستراتيجية وقائية من "خطر الصعود الإسلامي."[1]

1- محمد احمد النابلسي "رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير "محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الجديد / دمشق27 -29 ديسمبر 2004 من موقع الالكتروني: http://www.mostakbaliat.com/damasmea.htm l

وأبدى المسؤولون الأمريكيون قناعة، مفادها أن إقامة سوق مغاربية موسعة في إطار من الشراكة الاقتصادية الإقليمية، سيعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معا، وهو ما يتطلب تغيير البيئة الاقتصادية

– من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الليبيرالي نحو القطاع الخاص في دول المغرب العربي .

–وكذا انفراج البيئة السياسية محليا.

–الانفتاح الديمقراطي في سياسة الحكم.

–وإقليميا تشجيع انفراج العلاقات المغاربية عامة والعلاقات بين الجزائر والمغرب من خلال تسوية نزاع الصحراء الغربية من جهة أخرى.

ويعتقد الأمريكيون أن أسواق دول المغرب العربي منفردة ليست في مستوى متطلبات إثارة اهتمام المستثمرين الأمريكيين، مما يتطلب اندماجها في سوق إقليمية واحدة وموسعة.

وقد تجسد هذا المنظور في إطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية في شمال إفريقيا، المعروفة بمبادرة" إيزنستات"، في جوان 1998 بتونس، وكان الهدف منها تشجيع الاستثمار الأمريكي في المنطقة من خلال توفير شروط الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وبلوغ هدف إقامة منطقة للتبادل الحر في2005 بالنسبة للأمريكيين و 2010 بالنسبة للأوروبيين.

وكان في هذا المشروع تشجيعا لدول المغرب العربي على إحياء اتحاد المغرب العربي في شقه الاقتصادي على الأقل، كما حملت هذه المبادرة منظورا أمريكيا جديدا لنموذج وشكل الاندماج المغاربي،

الذي تغلب فيه المقاربة الاقتصادية في رسم" السياسة المغاربية" للولايات المتحدة الأمريكية وقد حرص هذا المشروع على توفير الشروط السياسية لنجاحه، من خلال تشجيع الانفراج في العلاقات الجزائرية-المغربية، وحث الطرفين على إعادة فتح الحدود بين البلدين، لتتزامن هذه المبادرة بانطلاق" مخطط جيمس بيكر "لتسوية نزاع الصحراء الغربية منذ اتفاقيات هيوستن – بين المغرب وجبهة البوليساريو-في 17 سبتمبر 1997 ، ومفاوضات" وايمينغ "بالولايات المتحدة الأمريكية حيث طرح لأول مرة في إطار غير رسمي خيار الاتفاق الإطار -في أوت2001 ومن خلال إطلاق مبادرة" إيزنستات"، أبدى الأمريكيون لأول مرة منذ عهد الحرب الباردة، تحولهم عن المنظور الاستراتيجي التقليدي* الذي كان يعتبر المغرب العربي" منطقة حيوية فرنسية"، حيث بدأ الحديث عن ترقية موقع الجزائر في المنظور الاستراتيجي الأمريكي الجديد والذي تزامن مع سلسلة الاكتشافات في حقول النفط الجزائرية بمشاركة فعالة ورائدة للشركات النفطية الأمريكية، وعلى رأسها شركة" أناداركو "التي ظفرت بحصة كبيرة من هذه الاكتشافات الجديدة وقد حرص الأمريكيون في سياق هذه الإستراتيجية الجديدة إزاء المغرب العربي، على التأكيد على نفي أطروحة بداية منافسة الأمريكيين للفرنسيين في" معاقلهم المفضلة "بالمغرب العربي، مشددين على أن السوق المغاربية تكفي للاستجابة للتطلعات الاستثمارية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، ولا مجال للحديث عن مزاحمة الأمريكيين للأوروبيين في هذه المنطقة من جنوب البحر المتوسط[1].

ويؤكد الخبير الأمريكي في شؤون المغرب العربي ريتشارد باركر، أنه" إذا كان هناك حقيقة توسع للنفوذ الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فذلك ليس بالضرورة على حساب فرنسا أو أوروبا.فالمعادلة في هذه الحالة من" اللعبة "ليست صفرية – يقول باركر-" بل تسع الأمريكيين والأوروبيين معا .ويوضح

1- عامر هشام عواد ، دور مؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 231 .

الخبير الأمريكي أن إخفاقات " السياسة المغاربية " لفرنسا، ليست لها علاقة بمعطيات النفوذ الأمريكي في المنطقة، بقدر ما ظلت مرهونة بخلفيات العلاقة الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة وبصعوبة التوفيق بين الخلافات السياسية المغاربي وقد ظلت" حالة الجزائر"، منذ نهاية التسعينيات مع انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في أفريل 1999 ، تشكل النموذج الرئيسي لإثارة مؤشرات بداية التنافس الأمريكي– الفرنسي في منطقة المغرب العربي، حيث ساهمت التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية الجزائرية الجديدة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل البرودة الدبلوماسية ،التي كانت تطبع العلاقات الجزائرية –الفرنسية ، في إثارة وتكريس هذه المقاربة التنافسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

وكان قبل تطورات ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، سجل توجه كبير في توثيق العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، إضافة إلى بعدها الاقتصادي المضطرد والمتميز في المنطقة، حيث بدأ تنشيط الاتصالات التمهيدية السياسية والأمنية بين الجزائر ومنظمة الحلف الأطلسي منذ 1998 ، في إطار ما يعرف ب"الحوار المتوسطي."

ومن جانب المغرب، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف 1999 على ضمان" انتقالية" هادئة لنظام حكم ما بعد الملك الحسن الثاني الراحل في جويلية من نفس العام، في حين ظلت تونس تراهن على" التفهم السياسي "و الدعم الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في ضربها للمعارضة الإسلامية وتكريس أسس النظام القائم.أما ليبيا فقد شرعت في خطوات تقليص الهوة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإقلاع عن خطاب المواجهة والتصعيد مع الغرب والأمريكيين[1].

1- Yahia H.Zoubir, *The Maghreb States and the United States after 9/11*:a problematic relationship,op.cit., p.66.

المبحث الثاني: نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول: تطور الاهتمام الامريكي بالمنطقة المغاربية

لقد بدأت واشنطن تدرك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية في ساحة القتال، بعد ان تحالفت إسبانيا فرانكو مع النازية و الفاشية، وازدادت صعوبة الجبهة الشرقية –الاتحاد السوفياتي سابقا –، ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي الحقيقي بالمغرب العربي مرده مجموعة من العوامل عبر المراحل.

عوامل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية:

خلال حقبة الحرب الباردة:

الأول: يتكثل في التغلغل السوفيتي في افريقيا في الستينات و السبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء امريكا الأوروبيين و تحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد.

الثاني: قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الافريقية، وعلى صعيد العالم الثالث – حركة عدم الانحياز –، وعلى مستوى منظمة أوبك، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي و العسكري الجزائري و الليبي–السوفيتي المقلق .

الثالث: العداء الأمريكي الهستيري لليبيا بدورها في المحيطين الاقليميين العربي و الافريقي، ورعايتها للفصائل الفلسطينية و اللبنانية و الحركات الثورية و اليسارية في افريقيا و أمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة " راعية للإرهاب " وضمن " محور الشر " .

1– عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، مجلد 1، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1979، ص 68 .

الرابع: العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي–الاسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل اقامة " سلام شامل " مع اسرائيل، وقد كرس هذا التوجيه بعد نجاح المغرب في اقناع مصر بالذهاب الى كامب ديفيد، وازداد مع عزل مصر العربي و انتقال مقر الجامعة الى تونس، مما زاد من جرعة الاهتمام المريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي–الاسرائيلي .

كانت هذه بإيجاز مجمل العوامل التي جذبت الانتباه و الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية خلال حقبة الحرب الباردة، غير ان انتهاء الحرب الباردة، دفع واشنطن لتجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ، والذي بموجبه كان المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسي، بل أكثر من ذلك انتقل الى مرحلة التسابق مع حلفائها في المنطقة لكسب موقع هيمنة أكبر لإتصال ذلك بمصالحها الجديدة، وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الاستراتيجي الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم، قد ظهرت في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 02 أوت 1990، قبل ان تواصل إدارة الرئيس كلينتون انتهاجه بعد ذلك، ومع ذلك فإن منطقة المغرب العربي ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة جد ثانوية في سلم الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية،[1] هذا الطرح يؤكده تقرير حول "أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" الذي نشرته وزارة الخارجية في بداية التسعينات، حيث لم يشر الى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الاشارة الى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا سنة 1986، نزاع الصحراء الغربية قمة بيريز–الحسن الثاني عام 1986، وما عدا ذلك لم يشر التقرير الى المنطقة المغاربية كمنطقة استراتيجية، على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريتشارد باركر – Richard Parker ،

1– عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص 70 .

الذي أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات، باستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين، وتحولهم من مناطق البؤر النشطة مثل الشرق الأوسط و جنوب أمريكا، حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة الى أزمة[1].

و كمؤشر على ذلك أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية يشكلون أقل من واحد على عشرة من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط أو جمعية الدراسات الافريقية، فاهتمام واشنطن بمنطقة المغرب العربي ظل متصلا بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في " شمال إفريقيا و الشرق الأوسط " في بداية التسعينات، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق أوسطية موسعة، تمتد من الأطلسي غربا الى الخليج شرقا .

بعد الحرب الباردة: برزت عدة عوامل إقليمية و دولية، ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أهمها: الأزمة الجزائرية و تداعياتها، حيث أن الولايات المتحدة في البداية كانت متأثرة بالرؤى الفرنسية، لكن ذلك لم يمنع الرئيس بوش الأب من التصريح بأن بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق، وقد تقربت الولايات المتحدة من أنور هدام –قيادي في الجبهة الاسلامية للإنقاذ الجزائرية مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية لرسم معالم مستقبل العلاقات في حال فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ و هو ما كانت الدراسات الاستشرافية تتنبأ به[2] .

1- عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص 72 .

2- مراد شحماط، المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية في: http://www.arantimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=8567

لكن بعد تدخل الجيش و وقف المسار الانتخابي وقعت الادارة المريكية في حرج لسببين:

أ- دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها المتشعبة مع الجزائر.

ب- تخوفها من قيام دولة إسلامية على شاكلة إيران لأنها ستؤثر على منطقة المغرب العربي ككل، مع إمكانية التحالف مع مصر، السودان، ايران وهو الشيء الذي يؤدي الى القضاء على النظمة العربية القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الغرب في الوطن العربي، أضف الى ذلك أن الجزائر هي ثاني قوة عسكرية في شمال افريقيا بعد مصر، خاصة بعد ما راج حول برنامجها للتسلح النووي، وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المتوسط، المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط من الخليج العربي الى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل الطارق .

أضف الى ذلك مسألة النفط الجزائري و الليبي، وهنا برز الخلاف الفرنسي الأمريكي بشأن الأزمة الجزائرية، ففي حين تبنت فرنسا الحل الاستئصالي، و دافعت عنه بإستماتة حكومة "ألان جوبي" مالت الولايات المتحدة الى الحل السلمي المرتكز على الحوار، وساندت بيان "سانت إيجيديو"، لتعم طرحها بإمكانية قيام حوار سلمي مع الأطراف الاسلامية المتعدلة [1].

قضية الصحراء الغربية: فقد استغلت الولايات المتحدة ملف النزاع المغربي-الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية، لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة، والتي ظلت فرنسا و لفترة طويلة تدبر لعبة الخلافات المغربية الجزائرية في هذه القضية، و مما ساعدها في ذلك، بقاء مسألة النزاع على مستوى منظمة الوحدة الافريقية، والتي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط، لكن بعد اعتراف المنظمة بالجمهورية

1- مراد شحماط، المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية في:

http://www.arantimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=8567

الصحراوية و انسحاب المغرب منها احتجاجا على ذلك، تسارعت الظروف لنقل الملف تحت الاشراف الأمريكي المباشر –نقل الملف الى الأمم المتحدة– بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية الى ادارة عمليات المينورسو الى "اتفاق هيوستن" سنة 1997، و امساك جيمس بيكر بالملف إمساكا كاملا، و عملت الولايات المتحدة ما عملته فرنسا سابقا، حيث أنها لم تساند طرف علنا على حساب الآخر، بل نجحت في استدراج المغرب و الجزائر الى شد الانتباه إليها و التنافس على تقديم التنازلات لها طمعا في كسب انحيازها، مما يعني حصولها على موطئ قدم في المنطقة، دون التفريط في الغاز و النفط الجزائري و لا في الدور الاقليمي المغربي في افريقيا و الشرق الأوسط.

الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي، و علاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية:

وهي عوامل لا يمكن من خلالها فقط أن نفسر الهرولة التونسية و المغربية و الموريتانية للتطبيع مع اسرائيل، ومجاراة أساليب الادارة الأمريكية للصراع العربي الاسرائيلي، إلا إذا أضفنا لها الضغط أو بعبارة أخرى الابتزاز الذي يتعرض له المغرب بخصوص القضية الصحراوية، وحاجة تونس الى المزيد من التأييد إزاء سياستها المتشددة، والموصوفة بالبوليسية داخليا خاصة تجاه رموز التيار الاسلامي، والتطبيع الكامل مع موريتانيا التي همشها النظام الاقليمي العربي، وأنهكها الفقر و قلة الموارد، وهي عوامل يمكن وصفها بالمكرسة للاختراق الأمريكي، ثم بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة، بعد بروز مؤشرات فشل و تعثر مبادرة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و التي ظلت مرهونة بمسار التسوية و التطبيع مع اسرائيل، مما أدى الى فشلها، لذلك جاءت مبادرة إيزنستات، والتي كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، فكانت البداية بتونس في 1998/06/16، ثم المغرب فالجزائر في 1998/12/08 [1].

1– عبد الإله بلقيز، الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 2، بيروت، 2004، ص 73.

المطلب الثاني: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية

كان المنظار الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي طيلة عقود فترة الحرب الباردة محكوما بمحددات الصراع شرق غرب بعد أن شكلت هذه المنطقة (المغرب العربي) نقطة انطلاق إستراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول " المحور " خلال الحرب العالمية الثانية .

وتبدو غلبة البعد المتوسطي للأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي ، حيث أن عاملي " التهديد " و " الخطر " المحتملين من منطقة المغرب العربي عن " مركز " المصالح الحيوية و المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا ، الشرق الأوسط الخليج أمريكا اللاتينية و الكراييب [1].

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى رسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم ، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر ، إحداهما تضم شمال إفريقيا وتمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا ، و هو مقسم إلى جزئين:

-إحداهما شرقا يضم مصر وليبيا التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي و مواردها النفطية المدرجتين ضمن النواة المركزية ، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها و يصدق الأمر على مصر بالدرجة الأولى باللجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية منها[2].

1- عبد الإله بلقيز، الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي، المرجع السابق، ص 74 .

2-Richard Parker, *la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition* (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish , IFRI 1990), pp, 361 363.

-أما الجزء الثاني الواقع غربا، فيضم كلا من تونس، الجزائر و المغرب، حيث لا ترى الولاي ات المتحدة الأمريكية فيها أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية مما يستبعد اللجوء إلى عمليات عسكرية، وتأتي موريتانيا جنوبا حيث بداية المجال الذي تقل فيه الاهتمامات الأمريكية .

وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم ، قد ظهرت مع الخطاب الاستراتيجي التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة الرئيس بيل كلينتون النهج نفسه ، و مع ذلك فان منطقة المغرب العربي ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة " ثانوية جدا " في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكيةوعلى حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريشارد باركر يؤكد أن " الدبلوماسية الأمريكية " لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات ، وباستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين و تحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أخرى .

وكمؤشر لذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية (A.I.M.S) يشكلون اقل من واحد على عشرة 10/1 من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط (MESA) أو جمعية الدراسات الإفريقية (ASA) .[1]

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل ولا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، في بداية التسعينات ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 ، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق-أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا.

1- François Soudan , *le Maghreb Vu des états unis* (jeun Afrique, no 1770 , 14 décembre (1994) , pp 14-19.

المطلب الثالث: تطور العلاقة الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات وترتيبات أمنية مع المنطقة المغاربية تحت غطاء الاستقرار والتعاون الإقليمي منذ عقود، فقد ظل هذا الموضوع يشكل هاجسا لأكثر الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الخمسينيات، ومع ذلك لا يمكن القول أن هناك تماثلا بين هذه المشروعات، ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل كانت تطغى أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية على ما عداها من أولويات، ويمكن تقسيم مسار العلاقات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية إلى مرحلتين، الأولى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والثانية بعد هذه الأحداث، وسوف نتطرق إلى كل دولة على حدى وهذا لأن السياسة الأمريكية التي طبعت تعاملها مع المنطقة أخذتها ككيانات مستقلة، وليس كوحدة إقليمية على الأقل في الفترة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لأنه بعد هذه الفترة أصبحت نظرتها إلى المنطقة أكثر وحدوية خاصة في حربها العالمية لمكافحة الإرهاب وت ا زيد خطره في المنطقة خاصة في الصحراء الكبرى.[1]

- **مرحلة ما قبل 11 سبتمبر 2001**

أ - العلاقات الأمريكية المغربية:

يعتبر المغرب حليف تقليدي للولايات المتحدة، بل ودعامة لوجود السياسة الأمريكية في المنطقة وذلك لعدة أسباب[2]:

1- أولها الدعم المغربي لحرب الخليج عام 1991 ، حيث أرسلت القوات المغربية 2000 جندي إلى السعودية .

1- مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984، ص 23 .

2- سعد الدين الشاذلي، الحرب الصليبية الثامنة، الجزء الثاني، دار الحكمة، الجزائر، 1993، ص 588.

2- حالة اللا استقرار التي عرفتها الجزائر، وبدء انتشار شبح الإسلام المتطرف في شمال إفريقيا، حيث كان المغرب حصنا ضد القوى المتطرفة المعادية للقيم الغربية، بعد أن كان حصنا ضد الشيوعية إبان الحرب الباردة، خاصة وأن الملك الراحل الحسن الثاني أظهر قدرة على احتواء وكبت حركات إسلامية متطرفة، عن طريق السماح لها بأن تكون نشطة ضمن حدود معينة.

3- تسريع عملية الإصلاحات الاقتصادية والتي شملت الخصخصة على نطاق واسع، وهو نهج يتوافق مع واحدة من أهم أهداف الأيديولوجية الأمريكية، مما جعلها تحظى بدعم من قبل أطراف في الكونجرس الأمريكي، خاصة إذا أضفنا أنها تعتبر أقل عداء تجاه إسرائيل.

يعتبر المغرب منذ استقلاله سنة 1956 ثاني بلد عربي بعد مصر من حيث تلقى المساعدات الأمريكية، خاصة عندما بدأ النزاع حول الصحراء الغربية سنة 1975 ، حيث تلقى أكثر من خمس المساعدات الأمريكية في إفريقيا، مع أكثر من مليار دولار مساعدات عسكرية، هذه المساعدات عرفت نموا مضطردا وزيادة كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ويبقى التعاون الأمني والعسكري الأمريكي-المغربي، هو الأهم من نوعه في المنطقة المغاربية، وهو قديم حيث تربطه أقدم معاهدة صداقة وتعاون تم توقيعها عام 1787 ، لتتع زز أكثر عام 1942 ، تاريخ إنزال القوات الأمريكية في شمال إفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية، مما سمح للولايات المتحدة بإقامة أول قاعدة جوية -بحرية أمريكية في "بورت ليوتي -"القنيطرة حاليا - قبل أن يسترجعها المغرب بنهاية الحرب، وفي سنة 1951 ، أقام الأمريكيون[1]، في إطار المواجهة الإستراتيجية الشاملة للوجود السوفيتي في البحر المتوسط، وباتفاق مع فرنسا ثلاث قواعد عسكرية في إطار ما يسمى "بالقيادة الإستراتيجية الجوية "في كل من" نواصر "و"بن

1- Yahia Zoubir , "la politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations", pp 3- 4. In: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q

جرير "و"سيدي سليمان" وقد استمرت تلك القواعد حتى بعد استقلال المغرب من خلال إب ا رم اتفاق هام بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب يمكنها من استعمال المطارات والموانئ المغربية لتسهيل تحرك القوات الأمريكية في الأطلسي، و الشرق الأوسط في حالة الأزمات، كما قبل المغرب برسو الأسطول السادس في موانئه.

و تزايد الدعم العسكري الأمريكي للمغرب في عهد إدارة الرئيس ريغن، ففي سنة 1982 قام وفد مكون من 130 مستشار عسكري أمريكي بدعم الجيش المغربي بما فيها القوات الخاصة، وسجلت في هذه الفترة زيارات مسئولين عسكريين أمريكيين كبار، كزيارة وزير الدفاع" كاسبر وينبرغر "و الأميرال "توماس هيوارد " قائد العمليات البحرية في وزارة الدفاع، كما تم تزويدها بأسلحة متطورة، دون وضع شروط لاستعمالها كطائرات C130 التي مكنتها من تحديد ورصد حركات عناصر جبهة البوليساريو في الصحراء، بالإضافة إلى القنابل الجد متطورة المضادة للأشخاص، كما استفاد الجيش المغربي من التأطير الأمريكي، بالإضافة إلى الخبرة المعلوماتية والفنية الأمريكية في حربه ضد البوليساريو. وبلغت قيمة مشتريات المغرب من الدبابات وتجهي ا زت أمريكية أخرى ما قيمته 68 مليون دولار عام 1987، كما أوصى مجلس الشيوخ في 1988 ، بمنح المغرب 50 مليون دولار للتعاون العسكري، و 1.5 مليون دولار للتكوين العسكري، و 44 مليون دولار كمساعدات عسكرية، وقد تجلى ولاء المغرب للولايات المتحدة الأمريكية في الدعم العسكري الكبير المقدم له، وفي تأييد المغرب للتدخلات العسكرية الأمريكية في العديد من القضايا في إفريقيا، منها على سبيل المثال مساندة المغرب لحركة سافيمبي"الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " ضد حركة يونيتا، من خلال تدريب عناصرها في مركز التدريب العسكري الأمريكي-المغربي، ودعم حك ومة موبوتو في ال ا زئير عن طريق إرسال قوات عسكرية في أوائل الثمانينات .[1]

1- Yahia ث Zoubir , "la politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations"**Op, Cit**, p 4 .

2- العلاقات الأمريكية الجزائرية:

لقد ظلت العلاقات الج ا زئ ربة منذ الاستقلال محكومة بخلفية التوجهات السياسية الاشتراكية، مما جعلها أسيرة للإتحاد السوفيتي – ثم روسيا –في المجال الأمني والعسكري، من حيث التعاون في مجال التكوين والتزود بالسلاح لذلك ظل الاهتمام الاست ا رتيجي للولايات المتحدة بالجزائر ضعيفا وأقل أهمية مقارنة بالمغرب قبل منتصف الثمانينات، تاريخ زيارة الرئيس" بن جديد "لواشنطن، حيث تكثفت الاتصالات السياسية والعسكرية لتواكب وتيرة الانفراج الدبلوماسي بين البلدين [1].

وبعد الحرب الباردة اعتمدت الولايات المتحدة على توظيف مفهوم" الدولة المحورية "في إطار علاقاتها مع الجزائر، كونها مؤهلة للعب دور هام في المنطقة، نظرا لما تتمتع به من عناصر القوة سواء الجيواستراتيجية من مساحة واسعة وموقع جغرافي هام، أو الاقتصادية من حيث امتلاكها للموارد الطاقوية، وبفضل الدور الذي تلعبه في مكافحة الإرهاب، ومن هنا عملت الولايات المتحدة على دعم عودة الاستقرار إلى الجزائر، خاصة بالشكل الذي يجعلها مؤهلة لأن تصبح قطب استقرار في شمال إفريقيا[2] .

هذا الاهتمام المت ا زيد بالج ا زئر تجلى من خلال سلسلة الزيارات التي قام بها مسئولون عسكريون أمريكيون للمنطقة والج ا زئر خصوصا، حيث سجلت زيارة الأميرال" جوزيف لوبز "قائد القوات الأمريكية في المتوسط، لدعم التعاون العسكري الأمريكي- الجزائري في أوت 1999 ، ثم جاءت زيارة قائد الأسطول السادس الأمريكي" دانيال ميرفي "في سبتمبر 1999 ، أعرب إثرها أمام المسئولين الجزائريين عن آفاق التقارب الثنائي في مجال التمارين و المناورات المشتركة، بالإضافة إلى إمكانيات التحرك المشترك في مجالي الدفاع والأمن لتوسيع مجالات الش ا ركة، وقام الأميرال" تشالز ستيفنسون

1- عليلي موني، السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2002، ص 66 .

آبوت" نائب القائد الأعلى للقيادة الأمريكية في أوروبا بزيارة الجزائر في 24 أفريل 2000 ، مما جعل العلاقات الجزائرية الأمريكية تدخل مرحلة جديدة في التعاون العسكري بين البلدين كما تدعمت بعدها بزيارة ، رسمية للجنرال" غريغوري مارتن " القائد العام للق وات الجوية الأمريكية في أوروبا في 22 جانفي 2001 في إطار العلاقات بين البلدين، كما شهدت عرض مياه ساحل" سيدي فرج –" غرب العاصمة الجزائر– في3– 4 أكتوبر 1998 ، تنظيم أول مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين منذ استقلال الجزائر.

3– مراد شحماط، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة المغرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحث و الدراسات العربية قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2008، ص 86 .

هذا الاستعداد الأمريكي الجديد لتكثيف التعاون العسكري مع الج ا زئر، يمكن تفسيره في سياق تحول موقف الإدارة الأمريكية من تطورات الأزمة الج ا زئ رية منذ سنة 1995 ، والذي تبعه انضمام الجزائر لمسار الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مارس 2000 ، ليتعزز هذا المسار بالدور المحوري الذي انفردت به الجزائر في إطار الإستراتيجية الأمريكية الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، هذا التعاون العسكري الأمريكي–الجزائري، جعل الجزائر تستفيد من مساعدات أمريكية في مجال برنامج صندوق التدريب والتكوين العسكري الدولي "imet" قدرت قيمتها ب 144 :ألف دولار ، عام 1990، ثم تراجعت عام 1996 إلى 75 ألف دولار،جراء الحظر العسكري الأمريكي غير المعلن على الجزائر، خلال السنوات الأولى للأزمة في الجزائر، لترتفع مجددا عام 1998 إلى 125 ألف دولار، مخصصة لتدريب ضباط عسكريين جزائريين في مجال الطيران العسكري والقوات الخاصة [1] .

1– Rachid Oufkir: Redéploiement militaire américaine : l'Afrique du nord après le 11 septembre, 2001 ,mémoire de master 2 ,université paris, p44.

3- العلاقات الأمريكية التونسية:

يشكل الاهتمام الأمريكي باستق ا رر النظام في تونس رهانا سياسيا أكثر منه إستراتيجيا أو اقتصاديا، حيث أن المصالح الإستراتيجية أو الاقتصادية الأمريكية في تونس ليست بالحجم الذي هو قائم مع الجزائر أو المغرب.

وقد ساهم صعود الرئيس بن علي إلى السلطة في تكريس العلاقات المتميزة لتونس مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون العسكري، حيث انفردت هذه الأخيرة في الفترة من 1987-1991بكل واردات تونس من الأسلحة، بقيمة إجمالية قدرها 130 مليون دولار، وكان لأحداث قفصة عام 1980، وانتهاك إسرائيل للمجال الجوي التونسي خلال القصف الذي استهدف مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس عام 1986 دور كبير لإثارة مشكل الهشاشة الدفاعية لتونس، مما ساهم في توجه هذا البلد لتعزيز قدراته الدفاعية الذاتية لا سيما في مجال تطوير أجهزته العسكرية للرصد الجوي، ويعتبر وجود لجنة عسكرية تونسية – أمريكية مشتركة أحد مؤشرات هذا التوجه الإستراتيجي للقيادة التونسية[1].

وفي إطار هذا التعاون تجري القوات التونسية مناورات عسكرية مشتركة ودورية مع القوات الأمريكية، كما تستفيد تونس من البرنامج العسكري الدولي للتدريب والتكوين بدعم مالي لشراء الأسلحة الأمريكية، كما تبدي تونس استعدادات كبيرة لتعزيز وتطوير علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ازداد هذا التوجه المكرّس للدور الأمريكي المتقدم في العلاقات الإستراتيجية مع تونس تأكيدا في السنوات الأخيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في إطار الحوار الإستراتيجي الأطلسي الذي كانت تونس سباقة للانضمام إليه، في ظل تأخر أو غياب أي إطار إستراتيجي موحد للدول المغاربية. [2]

1- مراد شحماط، المرجع السابق، ص 88 .

2- يوب وود وورد، بوش محاربا، ترجمة سمير القاضي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 112 .

وتبقى تونس تتمتع بأهمية خاصة لمصالح الولايات المتحدة بقربها من موارد الطاقة وترقية مشاركتها الفعالة في الحفاظ على السلم و الاستقرار في المنطقة، كما أن لاتفاقيات التعاون العسكري الثنائية جانبا مهما في العلاقات بين البلديين، وهو الشيء الذي يجعل من تونس شريك مهم في معادلة استقرار المنطقة والحرب على الإرهاب.

- **مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.**

إن التغيير الذي ط أ ر على العلاقات الأمنية الأمريكية – المغاربية بعد 11 سبتمبر 2001 مفاده طغيان الهواجس الأمنية في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة المغاربية، والتي رأت في تعاظم خطر الإرهاب، خطرا يهدد مصالحها، وزاد اهتمام الإدارة الأمريكية، وخاصة جهاز –CIA – بالمنطقة المغاربية، بعد تغلغل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، في إطار الإستراتيجية الأمنية والعسكرية التي بلورتها واشنطن، مما أدى إلى تراجع التركيز على قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان وغيرها، وتأكيدا لهذا الاتجاه عقدت اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل من المغرب و الجزائر وتونس جعلت هذه البلدان تخضع لخط التوصيات الأمريكية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والتنسيق الاستخباراتي، بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية والعسكرية للدول الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) [1].

مما يمكن القول أن التحولات الإستراتيجية للمرحلة الجديدة ساهمت في ترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة المغاربية في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، وزيادة إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة المغاربية بأنها حزام الطوقالاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة

1– مراد شحماط، المرجع السابق، ص 91 .

في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، مما جعل الدول المغاربية تعتبر من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي –الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2003 ، والتي تضم كل من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، النيجر، تشاد، مالي والسينيغال، وتنظيم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا، من خلال تنظيم لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول، وكانت أول قمة لمسئولي الدفاع في هذا الإطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت– ألمانيا – وقد خصصت الولايات المتحدة في هذا الإطار 125 مليون دولار لبرنامج التأهيل الأمني لهذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب امتد لأجال2010 .

وتصنّف الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية–الإفريقية لمكافحة الإرهاب، حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكيا صريحا.[2]

وكان مدير وكالة الخبرات الأمريكية **جورج تينيت** أثناء أحداث 11 سبتمبر، قد قدم تقريرا وصف بالسري جدا للرئيس بوش مباشرة بعد الأحداث –قد م التقرير يوم 15 سبتمبر 2001 – بعنوان" :من الإرهاب إلى الحرب :في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معاقل القاعدة ومكافحة الإرهاب "، ذكر فيه لائحة لعدد من وكالات مخابرات الدول العربية التي يمكن التعاون معها في هذا المجال وهي :مصر، الأردن، الجزائر، على أساس أنه بإمكان هذه الوكالات إذا عملت كشركاء للولايات المتحدة أن تضاعف ثلاث أو أربع مرات طاقات وكالة المخبرات الأمريكية، ويمكن تفسير ارتقاء

الدور الاستراتيجي للمنطقة ككل و الجزائر بالخصوص في المنظور الاستراتيجي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، لمتطلبات هذا العامل الجديد– الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب – والذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في المنطقة، ولاسيما الجزائر في مجال الطاقة[1] .

1– جورج الراسي، ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي، على الموقع الالكتروني:

http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=177914

وكنتيجة لذلك ازدادت وبشكل ملفت زيارات كبار المسئولين الأمنيين الأمريكيين إلى المنطقة المغاربية، ومن أبرزها زيارة مدير وكالة الاستخبرات الأمريكية جورج تينيت والذي قام بجولة زار خلالها كل من المغرب، و الجزائر وتونس سنة 2004 ، ثم زيارة روبرت مولر رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي إلى كل من المغرب و الجزائر يومي 06 و 07 فيفري 2006 ، وأهمها زيارة وزير الدفاع رامسفيلد إلى الدول المغاربية الثلاثة بين 11 و 13 فيفري[1] . 2006 وبالطبع فإن موضوع الإرهاب والتنسيق والتعاون الأمني كان على رأس الاهتمامات، فهناك وحدات خاصة من الدول المغاربية–عدا ليبيا–شاركت بالفعل إلى جانب القوات الأمريكية في عمليتي أكتيف أنديفور active Endeavour في المتوسط، وفلنتلوك في الساحل والصحراء الإفريقية، وشاركت في هذه الأخيرة قوات من 13 بلدا أوروبي اً وأفريقيا بإشراف الولايات المتحدة، هي تونس و الجزائر وتشاد وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا والسنغال وبوركينا فاسو وفرنسا وهولندا وبريطانيا. مما يجعل من غالبية المصادر تؤكد أن عملية توقيف الرجل الثاني في الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2004 ، عبد الرزاق البارا كانت بالتنسيق مع القوات الأمريكية، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن ترصد تحركاته.

وقد توجت هذه المساعي بإجراء مناورات عسكرية أطلسية وأمريكية مشتركة مع قوات تسعة بلدان مغاربية وافريقية شهر جوان 2005 استمرت عشرة أيام، وأدرجت في إطار خطة تدريبات مشتركة سميت "المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب "والتي خصص لها الكونجرس 100 مليون دولار.[2]

1– مراد شحماط، المرجع السابق، ص 92 .

2– يوب وود وورد، بوش محاربا، المرجع السابق، ص 116 .

و أخيرا يمكننا القول أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية شهدت منذ مطلع العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين انعطافا كبيرا ميزه تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها بعد أن ظلت المنطقة طويلا حكرا– أو تكاد– للسياسات والمصالح الأوروبية، والفرنسية خاصة، وبذلك اختلت تراتبية المصالح الأمريكية في المنطقة وأولوياتها، فبعد أن كانت المصالح الاقتصادية في المقدمة لفترة طويلة من الزمن، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الأولوية للمصالح الأمنية والعسكرية ولكن بما يخدم ويحقق المصالح الاقتصادية و السياسية بطبيعة الحال.

المبحث الثالث: تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية

المطلب الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية

شكلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ هدفا للصراع القوى العظمى في العهالم، وذلك راجع أساسا الى موقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، بإعتبارها حلقة وصلة بين الشمال و الجنوب، الشرق و الغرب .

وقد اعتبرت المنطقة المكغاربية منطقة نفوذ فرنسية صرفة، وذلك منذ الربع الأول للقرن 19 الميلادي، تاريخ تكالب الأطماع الفرنسية على افريقيا عموما، وعلى المغرب العربي خصوصا، في أعقاب تقسيم مناطق النفوذ في العالم بين القوى التقليدية أنذاك لاسيما فرنسا و بريطانيا .[1]

وهكذا فقد ظلت فرنسا اللاعب الأبرز الذي لم يكن الوحيد، في المنطقة المغربية، سواء في الفترة الاستعمارية أو في المرحلة التي عقبتها، إذ اعتبرت الدول المغاربية (المغرب، تونس، الجزائر) منطقة خلفية للقوى الفرنسية من خلال تبعية هذه الدول سياسيا، اقتصاديا، و ثقافيا ... لفرنسا .

إلا أنه من الواضح في السنوات الأخيرة ان النفوذ الفرنسي بالمنطقة مهدد بشكل فعلي من طرف الجانب الأمريكي الذي دخل بقوة غير مسبوقة على خط الصراع مع فرنسا من أجل سحب البساط من تحت نفوذها بالمنطقة كما فعل في مناطق أخرى من العالم كانت محسوبة الى عقود قليلة على فرنسا [2].

وبالنظر الى تاريخ المنطقة في الوجود الأمريكي بها يعود الى فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال تواجد بعض القواعد العسكرية المريكية في المغرب و ليبيا. واستمر هذا التواجد العسكري كذلك إبان

1- أمين البار و منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة الوفاء القانوني للنشر، الطبعة1 ، الاسكندرية، 2014، ص 92 .

2- نفس المرجع، ص 93 .

الحرب الباردة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لا تعلن نفسها منافس جديا للنفوذ الفرنسي حول المنطقة المغاربية حيث كانت ترى فيها نقطة تحالف مهمة مع حلفاءها الأوروبيين وفي مقدمتهم فرنسا، هذا بالرغم من بعض الخلافات التي كانت تطفو على السطح بين الفنية و الأخرى .

تقليديا تعتبر فرنسا انها صاحبة الموقع الأفضل في التعامل السياسي و الاقتصادي و الثقافي مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، و المغرب) بسبب ماضي الانتداب على هذه المساحة الجغراقية، إلا ان ادارة بوش دخلت على خط التنافس و أخدت بمزاحة الشركات الفرنسية و الضغط عليها و على الحكومات لقطع الطريق على الصفقات و الاتفاقات و خصوصا مؤسسات الطاقة و التصنيع الحربي [2].

و أصبحت منطقة المغرب العربي منطقة تنافس دولية عجزت أقطارها عن مواجهة التحديات الداخلية و التحديات الخارجية التي تهدد سيادتها و امنها:

-تزايد المناورات العسكرية الأمريكية في أعالي بحار الأقطار المغاربية و هذا يعني في الفقه الاستراتيجي أن سياسة الردع الأمريكي توظف العامل العسكري للضغط على الأقطار المغاربية .

-كذلك تزايد المناورات العسكرية الأوروبية في المنطقة المغاربية في ظل هذا التنافس فهي مرشحة لإستقبال تناقضات دولية تؤثر على استقرارها و سيادتها .

لكن يلاحظ أن الطرفان الأمريكي و الأوروبي، رغم المخاوف من بعضهما البعض و التنافس فيما بينهما يتقاسمان السيطرة الاقتصادية عن طريق المناصب الدولية، وذلك في اطار مفهوم توافق المصالح و التصالح ضد الآخرين، اذ نجد على سبيل المثال: رئاسة صندوق النقد الدولي F.M.I قد أوكلت الى شخصية أوروبية، ورئاسة البنك الدولي B.M قد أسندت الى شخصية أمريكية، وانما هذا يدل على اتفاق مسبق بين الطرفين لتقاسم المغانم و ذلك لأن العدو مشترك و هو باقي دول العالم الأخرى و التي يجب أن تبقى خاضعة لتوجهات الاستعمار الجديدة القاضي بهيمنة اقتصاد السوق [1].

1- أمين البار و منير بسكري، ، المرجع السابق، ص 94 .

المطلب الثاني: الإرهاب في المنطقة المغاربية (تنظيم القاعدة)

يعتبر الإرهاب من أهم التهديدات في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل إعادة هيكلة المنظمات الإرهابية على المستوى الدولي (القاعدة)، وكذا إلى الدعم الذي تلقاه هذه المجموعات في منطقة الساحل حيث تنقص سلطة الدول فاسحة المجال لعلاقات بين هذه الجماعات والتركيبات الاجتماعية التقليدية في المنطقة، مستفيدة من الفقر والحرمان ومختلف الأزمات التي تعيشها هذه الدول، وهو المجال الخصب الذي تتقوى فيه هذه الجماعات، وإن كانت الج ا زئر الدولة المغاربية الأكثر تضر ا ر من الإرهاب إلا أنه أصبح تهديدا لكل دول المنطقة[1].

لقد كان لنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه التطو ا رت ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني، مهددة بذلك الأمن المغاربي، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة..[2]

ويعود تطور مثل هذه التشكيلات الإرهابية إلى عدة أسباب، منها الاستبداد المحلي، التحدي الأجنبي للهوية العربية الإسلامية وإخفاقات الحركات القومية، زد على ذلك سياسات بعض النظم السياسية التي أخطأت في التعامل مع الحركات الإسلامية، هذه المتغيرات أدت إلى خلق نوع من توتر وشعور بالظلم والمهانة، مما يؤدي في نهاية المطاف بالشروع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها نتيجة تعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير

1- هند بطاموس، المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الامريكية، نفس المرجع السابق

2- حسنين المحمدي بوادي، حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب و سندان الغرب، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص 54 .

عن مكنوناتهم إلى غير ذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد (5).وتحتضن المنطقة المغاربية العديد من الجماعات المتشددة .

أولا :الحركات الإرهابية في الجزائر.

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان" الجماعة المسلحة "و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ت أ رسها" عبد المجيد ديشو "الذي قتل فخلفه" نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه" عبد المالك در وكدال "المعروف ب"أبو مصعب عبد الودود، وهو الرئيس الحالي لهده الجماعة.[1]

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هده المنطقة، فهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة" هواري بومدين "وظاهرة الفساد السياسي، وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام.

كذلك تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المنطقة المغاربية.

1- محمد فهيم درويش، الجريئة في عصر العولمة، النشر الذهبي للطباعة، ط2، القاهرة، 2000، ص 53 .

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح، وتعتبر" الجماعة السلفية للدعوة والقتال "الج ا زئرية اخطر من "الجماعة المسلحة"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من "السلفية للدعوة والقتال "إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، لتصبح بعد هذا التغيير ممثلا للقاعدة في شمال أفريقيا.

لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة بصفة رسمية في 2007/01/24، ولكي تستقطب المجاهدين من شمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم.

ثانيا :الحركات الإرهابية في المغرب.

نجد فيه جماعتين هما" السلفية للجهاد "أو" السلفية الجهادية"، و"الجماعة المقاتلة الإسلامية قائد الجماعة السلفية المغربية"، من أهم شخصياتها البارزة في المغرب نجد" محمد الفزازي" الجهادية، وهو على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة.

ويعود ظهور هذا التيار المتطرف" الجهادي "بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد أمريكا، وحينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر من جهة ودخول الجيوش الغربية إلى الأ ا رضي العربية من جهة أخرى.

وتنامى هذا التيار في المغرب خلال سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط و المراقبة، وأصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه ك "الفزازي، الحدوشي، الشاذلي" الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وتعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها "تيارا منهجيا أصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى" .[1]

1- محمد فهيم درويش، الجريئة في عصر العولمة، المرجع السابق، ص 54 .

ثالثا :الحركات الإرهابية في ليبيا.

نجد" الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المنطقة المغاربية عام 2007 ، فقد أعلن" أيمن الظواهري "عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي .وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد أبرز قادة الجماعة هذا الأمر، وأنها قد اندمجت وذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغ ا رفية والجغ ا رفية للمنطقة المغاربية .لذا علينا أن ننظر بحرص إلى الجماعة باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة، ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهري عن تقديمها بوصفها: "كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" [1].

و بانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي، وكذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة[2].

لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009 ، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي، بعدما أجرى قادتها م ا رجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة" الجارديان "

1- مرصد الارهاب، "من الارهاب الأعمى الى العنف العدمي"، وعلى الموقع الالكتروني:

http://www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-51564.html

2- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة ملفات تحقيقات الارهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، 2002، ص 78 .

البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء، ففي سجن" أبو سليم"، القريب من طرابلس، كتب قادة" الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا "وثيقة ي ا رجعون فيها أفكارهم، أطلق عليها" دراسات تصحيحية في فهم الجهاد والحسبة والحكم على الناس"، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على أ رسهم الشيخ يوسف القرضاوي .

كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطا أقل حِدة وفعالية في موريتانيا حيث نجد" الحركة الإسلامية ." وكذلك الأمر في تونس :حيث نجد حركة تدعى" الاتجاه الإسلامي "الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب.

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى ب "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي " الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات" :الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و"الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية "و"الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" "السلفية الجهادية"، وهناك من يضيف" الجماعة الإسلامية التونسية"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.[1]

ومن أهداف انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المنطقة المغاربية إلى تنظيم القاعدة، محاولة تجميع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة، وتوسيع ميدان المواجهة لكل منطقة من شمال إفريقيا والساحل، ومنها الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

1- محمد سعيد أبو عامود، "الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 1993، 113-114 .

دوافع الإرهاب[1]:

-**الدوافع السياسية** :هي عدم وصول السلطة والجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد، كما يعد استبداد وطغيان الحكام دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية، التي تجد مبررا لأعمالها التخريبية بسبب غياب ميكانيزمات الديمق ا رطية، مما يخلق إحباطا جماعيا تفرز مثل هذه الظاهرة .

-**الدوافع الاقتصادية** :إن الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا قويا من دوافع الإرهاب، فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف، وانتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل، هو سبب الثورة متى وعى هؤلاء حقيقة مستغليهم .

-**الدوافع الاجتماعية** :قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى، مما قد يؤدي بها إلى العزلة والشعور بالاغت ا رب أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها، فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية الغرض منها تغيير تلك الأوضاع[1] .

-**الدوافع الإعلامية** :تساهم وسائل الإعلام في زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تعجز الدولة عن الاستجابة لها فترتفع احتمالات ردود أفعال العنيفة .ويرى تقرير لجنة الشؤون العربية): أن من يعتنق فك ا ر متطرفا أو يتخذ سلوكا إرهابيا إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل عليه من أفكار ومعلومات من خلال وسائل الاتصال و الإعلام .

1- دنيا الوطن، "الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها الى القاعدة الجهاد في بلاد المغرب، على الموزقع الالكتروني:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2007/01/27/72384.html

وأخيرا يمكن القول أن المنطقة المغاربية أصبحت محاطة بجملة من المخاطر نتيجة الأوضاع الجديدة والتطورات المتسارعة داخل بلدان المنطقة المغاربية وخطورة الوضع في الساحل، لا سيما وأن هناك ارتباطا وثيقا بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإج ا رمية، فكل طرف يتغذى من الآخر، وهو ما يفرض توحيد الجهود وضرورة التوصل إلى إعادة تصور مشترك حول هذه التحديات الأمنية والتركيز على المعطى الليبي ضمن إست ا رتيجية مكافحة الإرهاب، من خلال معالجة المصادر الإيديولوجية ومكافحة الخطاب الاستف ا زي المتطرف الذي يؤثر على الفئات التي قد تكون أكثر ضعفا وأقل مقاومة.[1]

1- عبد الحكيم أبو اللوز، السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 2010، ص 21.

المطلب الثالث :الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية.

تعيش المنطقة المغاربية على وقع أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير، وسنتناول خلال هذا المطلب الأزمة الليبية لكونهاحملت معها الكثير من عناصر التهديد والت وتر في منطقة شمال إفريقيا بأسرها.

هذه الأزمة جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، نتيجة نفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، الأمر الذي شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، واستفادتها من الوضع لتنمية نشاطاتها الإرهابية، والدخول في مرحلة متقدمة من التسليح السريع، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث أصبحت هذه المجموعات بعد نفاذها إلى ليبيا تمتلك أنواع عديدة من الصواريخ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن "الثوار "من السيطرة على مخازن الأسلحة[1].

فالتواجد المتنامي لعناصر المجموعة الإرهابية في ليبيا، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها الجزائر وبعض الدول الأخرى، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطاتها بالمنطقة من خلال حرية الحركة التي أتاحها هذا الصراع، وتهريب الأسلحة إلى فروع القاعدة خارج ليبيا، كانت له تداعياته الأمنية على المنطقة عامة وعلى الدول المجاورة بصفة خاصة، وهو ما يؤكده إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وبحوزتهم أسلحة من العيار الثقيل.[2]

1- أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية—من هافانا الى مراكش، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر، القاهرة، 1998، ص 245 .

2- أحمد ادريس وآخرون "الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي" على موقع الالكتروني:
http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf

وهناك جملة من الاعتبارات تركت الوضع السياسي والأمني في ليبيا ما بعد القذافي يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار وهو مرشح لفترة أطول، منها انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا (القذافي) سابقا، مما أدى إلى وجود فراغ رهيب في الحياة السياسية والإدارية بعد سقوط النظام، وربما تبقى لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات، إضافة إلى الافتقار الشديد إلى المؤسساتية، نتيجة غياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، مازاد من اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية الوليدة، بالبنى الاجتماعية القبلية التقليدية وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اضطرار النظام السياسي الحالي في ليبيا إلى التنازل أمامه قصد تجنب الإخفاق في إدارة سلطة الدولة.

من جهة أخرى فإن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام (القذافي) أصبح اليوم يكتنفها الغموض في ظل فشل السلطات الليبية في التحكم في السلاح المتواجد بين أيدي هذه الميليشيات وعجزها إلى حد الآن عن استرجاعه، ما أصبح يشكل تهديدا على الأمن الليبي وحتى على دول الجوار، والمصدر الرئيسي الذي تتسلح منه الجماعات الإرهابية المنتشرة في دول الساحل وفي الجزائر وتونس ومصر، كما شكل مصدرا رئيسيا لتموين الجماعات المسلحة في الحرب على مالي، ويذكر في هذا الصدد أن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح ولا يعملون تحت قيادة سلطة مركزية، هذا الوضع جعل الحكومة الحالية غير قادرة على التعامل مع مكونات المشهد السياسي والأمني في ليبيا وعدم معايشتها للحدث على أرض الواقع، وهو ما ينجر عنه مخاطر كبيرة ليس على استقرار ليبيا فقط وإنما على المنطقة المغاربية برمتها.[1]

1- عبد الإله بلقزيز، ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص 230 .

لا شك أن طبيعة الصراع داخل ليبيا وطول مدته نسيبا خلّف جوا مشحونا بين دول المنطقة سببه المواقف المتناقضة بين دول تجمعهم منظومة إقليمية محلية واحدة، وهذا نظ ا ر لدوافع و أولويات كل دولة .فتونس ورغم تعاطفها مع المعارضة والسماح لممثلين عنها بالتواجد فوق أراضيها بصفة غير رسمية، إلا أنها حاولت أن تقف موقف الحياد والمحافظة على مسافة معقولة بين الطرفين، لأنها تتحرك مجبرة نظرا لوضعها الانتقالي، وربما نتيجة تعرضها إلى ضغط من قوات الحلفاء في إطار عمليات حلف الناتو.

أما الجزائر وموريتانيا فقد أعلنتا أنهما تلتزمان الحياد وتعتمدان على الإتحاد الإفريقي، ورفض التدخل الأجنبي، كما عبرت الجزائر عن تخوفها من توغل تنظيم القاعدة في كامل المنطقة، وهي التصريحات التي أ رى فيها المجلس الوطني الانتقالي الذي تولى قيادة الثورة آنذاك دعما لكتائب القذافي، وإن كانت في الواقع غير مدعومة بأي أدلة ثابتة .أما المغرب فقد اختار معسكر التدخل العسكري، من خلال الاعتماد على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة.

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار، وهو ما ينطوي عليه العديد من المخاطر بالنسبة للدول المغاربية، خصوصا تأثيره على التحول الديمق ا رطي الجاري في بعض أقطاره خاصة الجارة تونس، نظرا للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي، إضافة إلى تعلل بعض الأنظمة الأخرى في المنطقة بما هو جاري في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي و المحافظة على الوضع القائم .كما له تأثيراته السلبية على الوضع الاقتصادي في المنطقة ويتجلى ذلك من خلال :**أولا** خسران السوق الليبية بالنسبة للبضائع و خاصة التونسية منها، و**ثانيا** لكونها سوق عمالة مهم بالنسبة للدول المغاربية مما سيشكل أعباء إضافية على هذه الأقطار التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة [1].

1- أحمد إدريس و آخرون، مرجع سابق .

خلاصة الفصل

هناك مجموعة من التهديدات التي تواجه دول المنطقة المغاربية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى طبيعتها السياسية، متمثلة في سقوط شرعية الأنظمة السياسية، نتيجة غياب المشاركة السياسية وكبت الحريات، وفي ظل هذه المشاكل وخاصة الاجتماعية منها فإنه لا يمكن إغفال مشكلة الأقليات التي هدّدت ولا ت ا زل تهدّد الدول المغاربية وبدرجة أكثر الج ا زئر والمغرب وموريتانيا، خاصة إذا علمنا أنها قابلة للتوظيف الخارجي .

ويبقى التهديد الحقيقي الذي يستهدف الدول المغاربية هو في أساسه مرتبط بالأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج الفقر والإقصاء والتهميش، وبالتالي تؤدي إلى تغذية التطرف واحتمالات ظهور حركيات للعنف السياسي وضعف الاستق ا رر والتجانس الاجتماعي، فالعنف السياسي مرتبط بانسداد الاتصال التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويعيق عملية التواصل بين الأفراد و الدولة بحيث يضعف التفاعل الإيجابي ويحبط كل محاولات التنمية التي لا يمكن تحقيقها سوى بالعمل التشاركي بين جميع مكونات المجتمع.

خـــاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في د ا رسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، إن صنع هذه السياسة يمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل والذي يتيحه انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات، وتميزت السياسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الإدارة الجمهورية إلى الرئاسة عادت الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهما على أجندة صناع القرار خاصة في ظل التطورات والأحداث التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف النهائي ظل خدمة المصالح الأمريكية بما يفضي إلى إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها.

وظهرت منطقة أمريكا اللاتينية كأحد مناطق تنفيذ هذه الإستراتيجية حيث لم تخرج مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن التقاليد والمحددات التي ظلت تحكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ كبير، وقد جاءت مختلف المبادرات التي ميزت المرحلة المذكورة لتدعم هذا التوجه.

و يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة .و من خلال هذه الد ا رسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في المنطقة المغاربية، هذه المنطقة التي لم تبق بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها

بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي والحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها،

فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي وكذا مفهوم الأمن، ومن خلال هذه الد ا رسة، توصلنا – في هذا الإطار –إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

–إن مجموعة الفهوم التي وضعتها بين أيدينا جملة السياقات الفكرية والنظرية للد ا رسات الأمنية افرزت عدة تعاريف لمفهوم الأمن ، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله ومصادره.

–عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأف ا رد، وتطورت هذه النظرة مع النظريات والمقا ربات النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد منها :قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات و استراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

–هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة:اقتصادية واجتماعية، سياسية وأمنية و بيئية .وعلى مستويات متباينة مع وجود حد أدنى بين هذه المستويات.

إن الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها المنطقة المغاربية تجعل منها موضوعا أوليا قي الأبحاث الدولية سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية و الأمنية، والتاريخ خير دليل على ذلك .

ان منطقة المغرب الكبير خصوصا و منطقة الصحراء الكبرى عموما ازدادت أهميتها و توجهات السياسية الخارجية الأمريكية إليها خاصة فترة ما بعد الحرب الباردة و التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية هذه الأهمية تبعها تحول في المفهوم الأمني، بعدما كان الأمن القومي مبنيا على أساس القوة

العسكرية تحول خلال هذه الفترة الى الأمن الشامل الذي يتضمن مختلف الأبعاد و هذا ما تم تناوله في المذكرة .

فالهدف من أي مقاربة نظرية هو الحفاظ على الأمن القومي من مستوى الدولة الى المجتمع ثم الفرد و للوصول الى هذه النتيجة تم وضع الاستراتيجية التي يتم من خلالها تصور الأخطار التي قد تهدد الأمن القومي و السبيل لمعالجة المشكلة الأمنية، وكل هذا مرتبط بقدرات إمكانيات و قوة الدولة في جميع الأصعدة، هذا ما يصطلح عليه بمثلث القوة العلاقات الدولية و الدراسات السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكن تحجليل تطور السياسة الخارجية الأمريكية من الانعزالية (وفق مبدأ مونرو) الى الاستباقية و محاربة العدو على أراضيه بحسب تصريحات الرئيس جورج ولكر بوش، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على انتظار العدو و اتباع سياسة الردع لأنها أصبحت عديمة الجدوى، وأصبحت أمريكا ترى أنه لزاما عليها حسب منظريها و تقارير مراكزها الفكرية انتهاج المقاربة الاستباقية في السياسة الخارجية الأمريكية .

صنع هذه السياسة يتم عبر تفاعل العديد من العناصر و العوامل التي تتيح المجال للنقاش السياسي الدائم، رغم الاختلاف بين الجمهوريين و المحافظين الجدد، ورغم تعقيد البيئة السياسة لصنع القرار الخارجي الأمريكي، الذي يكون دائما و أبدا بالأمن القومي الأمريكي و الاستراتيجية التي يقررها الكونجرس الأمريكي كل أربع سنوات.

قائمة المراجع

قــائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فترات التدخل والعزلة للسياسة الخارجية الأمريكية	96
02	بعض مصادر القوة الأمريكية	112
03	الرأي الأمريكي العام	131
04	إدراك محددات السياسة الخارجية الأمريكية	141
05	بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لبلدان المغرب العربي	166

قائمة المراجع

الكـــتب:

1. بهجت قرني و علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة :جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية ،مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002 .
2. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى.مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،؛ الجزائر، 1994 .
3. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى .دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
4. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية .دار الجيل، بيروت، 2001 .
5. محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة، الطبعة الأولى .منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 .
6. فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985.
7. ناصيف يوسف حتي، النظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
8. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
9. منصف السليمي,صناعة القرار السياسي الأمريكي (الطبعة 1 ،باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي 1997 .
10. زياد حافظ: "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية" ، المستقبل العربي،عدد 306 ،(اوت 2004 .

11. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1993

12. أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، في مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

13. محمد نصر مهنا، مدخل الى الأمن القومي العربي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996 .

14. إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2004 .

15. محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، عن أشغال الماتقى الدولي الأول حول: "الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003.

16. حسن حاج علي أحمد و آخرون، حرب أفغانستان: التحول الجيو استراتيجي الى الجيو ثقافي، في: أحمد بيضون و آخرون، العرب و العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 سلسلة كتب المستقبل العربي، 33، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

17. محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض، مركز الدراسات و البحوث، 2010.

18. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، طبعة 1، 1979.

19. جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، دار الهدى للنشر و التوزيع، طبعة 1، 2005.

20. بدر عبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية : دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية للدول ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ،القاهرة 2003.

21. علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة :والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2004.

22. فاروق يوسف يوسف أحمد ،القوة السياسية ،مكتبة عين شمس،الطبعة الرابعة ،القاهرة 1991.

23. هاري آر.يارغر، الاستراتيجية و محترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، طبعة 1، أبوظبي، 2011.

24. فاروق يوسف يوسف أحمد ،القوة السياسية ،مكتبة عين شمس،الطبعة الرابعة ،القاهرة 1999 .

25. علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة :والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2004.

26. بدر عبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية : دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية للدول ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ،القاهرة 2003.

27. السيد ولد اباه،عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية (الطبعة 1، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2004 .

28. لويد جنسن ،تفسير السياسة الخارجي ة،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سلي م(الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989 .

29. مصطفى علو ي : السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، عد د 153 (جويلية 2003) .

30. فريد زكريا: من الثرو ة الى القو ة، الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي ، ترجمة: رضا خليفة (الطبعة1 ،القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 1999 .

31. نورتون فريش،ريتشارد ستيفنز،الفكر السياسي الأمريكي،ترجمة:هشام عبد الله (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991 .

32. السيد ولد اباه،اتجاهات العولمة: اشكالية الألفية الجديدة (الطبعة1 ،الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي، 2001 .

33. منصف السليمي,صناعة القرار السياسي الأمريكي (الطبعة 1 ،باريس:مركز الدراسات العربي –الأوروبي 1997 .

34. كارولين بوستل فيناي ، الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض (الغرب تصوراته) دمشق : ترجمة ، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006 .

35. وليد كاصد الزيدي، الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة، دار أسامة للنشر، ط 5، الاردن، 2010 .

36. عامر هشام عواد ، دور مؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

37. عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، مجلد 1، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1979.

38. عبد الإله بلقيز، الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 2، بيروت، 2004.

39. مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984.

40. أمين البار و منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة الوفاء القانوني للنشر، الطبعة1 ، الاسكندرية، 2014.

41. حسنين المحمدي بوادي، حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب و سندان الغرب، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004.

42. محمد فهيم درويش، الجريئة في عصر العولمة، النشر الذهبي للطباعة، ط2، القاهرة، 2000.

43. محمد عبد الشفيع عيسى، التطور السياسي العربي و مشكلات التحول الديمقراطي، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الامارات العربية المتحدة، 2002.

44. محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة ملفات تحقيقات الارهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، 2002.

45. عبد الحكيم أبو اللوز، السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 2010.

46. أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية—من هافانا الى مراكش، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر، القاهرة، 1998.

47. عبد الإله بلقزيز، ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، 2012.

48. جوزيف ناي،مفارقة الفوة الامريكية،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي الطبعة 1،الرياض:مكتبة العبيكان، 2003 .

49. كارل دويتش،تحليل العلاقات الدولية،ترجمة:محمود نافع الطبعة1 ،القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية، 1982 .

المذكرات و المجلات:

1. محمد سعيد أبو عامود، "الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 1993.
2. بطرس بطرس غالي،" السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18. الجمعية، المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962 .
3. بدر عبد العاطي،" أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدو ل :دراسة حالة اليابا ن- إسرائيل"، السياسة الدولية،عد د 153 (جويلية2003) .
4. عبد الشافي":دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية:الازمة العراقية نموذجا"،السياسة الدولية،عدد 153 ،(جويلية 2003) .
5. زياد حافظ": المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"،المستقبل العربي،عدد 306 ،(اوت 2004) .
6. عرض كتا ب لروبرت ليبر:السياسة الخارجية والاولويات الامريكية في القرن الواحد والعشرين"،السياسة الدولية ،عد د 153 ،(جويلية 2003) .
7. الياس حنا: النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ،عدد 105 ، (شتاء 2002) .
8. محمد أزهر سعيد السماك، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله المستقبل العربي- ع 123، 1993.
9. مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007 (مذكرة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008.

10. عليلي موني، السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2002.

11. مراد شحماط، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة المغرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحث و الدراسات العربية قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2008.

12. السعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية.، جامعة قسنطينة، 2005 .

الكـــتب الأجنبية:

1. Jack Snyder, "Myths, Modernization, and the Post-Gorbachev World",in: Richard Ned Lebow and Thomas Risse- Kappen, **International Relations Theory and the End of the Cold War**, (New York : Columbia University Press, 1996.
2. Legro Jeffrey and Andrew Moravcsik ,"Is Anybody Still a Realist", International Security,Vol. 24, No. 2, Fall 1999.
3. Steven L.Lamy, "contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism", in: John Baylis & Steve Smith, **The Globalization**

of World Politics , an introduction to international relations, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005.

4. Alexander Wendt,**Social Theory of International Politics**, Cambridge Cambridge university Press,1999.
5. Alex Macleod,Isabelle Masson et David Morin, "Identité nationale,sécurité et la théorie des relations internationales", Revue Etudes internationales, volume 35, mars 2004.
6. Marysia Zalewski & Cynthia Enloe," Questions about Identity in International Relations", In, Ken Booth & Steve Smith, **International Relations Theory Today**,(Second Edition, Pennsylvania : Pennsylvania State University Press,1997.
7. Chris Brown, " The Normative Framework of Post-Cold War International Relations ", In, Stephanie Lawson, **The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics**,
8. Oxford: Blackwell Publishers,2002
9. John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, March 23, 2006.

10. Celia Belin, Guest Fellow,"Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère americaine", Annuaire francais de relations internationales; Vol. 7, 2006.

11. Robert Jervis,"An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?", **in** :Demetrios Caraley, **September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** (Second Edition,, New York : Academy of Political Science, 2002.

12. Richard Haass & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002 .

13. Karlyn H. Bowman & Others ,**Public Opinion on The War on Terrorism, The War: America After 9/11With Iraq, and America's Place in The World**, (American Enterprise Institute, 2004 .

14. Patrick Allard ,"Les États-Unis et la gouvernance mondiale ",dans: Pierre Jacquet et Autres, **Gouvernance Mondiale** (Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001 .

15. David Maraniss ," In Clinton, a Past That's Ever Prologue", Washington Post Staff Writer, (Sunday, January 25, 1998.

16. Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11", Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, Winter 2004

17. James Dobbins, America's Role in Nation –Building : From Germany to Iraq, Rand Published,2003

18. Michael Doyle :"Pease, Liberty and Democracy :Realists and Liberals Contest a Legacy",in:Michael Cox,G.John Ikenberry and Takashi Inoguchi ,**American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts**,(New York : Oxford university press,2003 .

19. François Soudan , le Maghreb Vu des états unis (jeun Afrique, no 1770 , 14 décembre 1994

20. Resources For a New Century", A Report of The Project for the New American Century, Washington, (September 2000) .

21. Thomas Donnelly & Others,"Rebuilding America's Defenses: Strategy,Forces and

22. David Cortright & Others, "Toward A More Secure America: Grounding U.S. Policy in Global Realities", INDIANA: report joint project of the Fourth Freedom Forum and the Joan B. Kroc Institute for International

23. Peace Studies, November 2003 .

24. Richard Parker, la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de

25. transition (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish , IFRI 1990 .

26. Rachid Oufkir: **Redéploiement militaire américaine : l'Afrique du nord après le 11 septembre, 2001** ,mémoire de master 2 ,université paris

المواقع الإلكترونية:

1. عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية: وثيقة إلكترونية :
http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat4.ht

2. غالب الشابندر، نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي، وثيقة إلكترونية:
http://fakih.co/alfikr/feker2/6.htm

3. منذر سليمان، نحو صياغة الأمن القومي العربي و مرتكزاته، وثيقة إلكترونية:
http://www.achr.nu/art381.htm

4. حسن البراري، أمن اسرائيل صراعات الايديولوجيا و السياسة: وثيقة إلكترونية:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM

5. بدون ذكر صاحب المقال، عدد اللاجئين في العالم يتجاوز 45 مليون شخص، وثيقة إلكترونية:
http://www.alriyadh.com/net/article/845199

6. الدولة و الأمن ، مجلة كلية خالد العسكرية، وثيقة إلكترونية :
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1689&InNewsItemID=15973

7. سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، العدد 1795،2007/1/14، وثيقة إلكترونية:
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid85910

8. المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، وثيقة إلكترونية :
http:// bohothe.blogspot.com

9. عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة: عناصرها ومفاهيمها ومراحلها الرّئيسيّة
، وثيقة إلكترونية : http:// bohothe.blogspot.com

10. سمير محمود ناصر ، الحوار المتمدن ، العدد1795،2007/1/14 ، وثيقة إلكترونية :
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid85910

11. كريم القاضى":مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، وثيقة إلكترونية:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

12. يوسف عبد اللطيف،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين، وثيقة إلكترونية :
http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t

13. مقطع من وثيقة استرتيجية الأمن القومي 94-1996 ، وثيقة إلكترونية :
Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?",in: http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht

14. حمدي عبد الرحمان."..أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا، وثيقة إلكترونية :

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp

15. روبرت ج .ليبر":تحديات السياسة الخارجية التي تواجه الرئيس بوش، وثيقة إلكترونية :

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/comentarya.htm

16. محمد احمد النابلسي "رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير "محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الجديد / دمشق27 -29 ديسمبر 2004 ، وثيقة إلكترونية :

http://www.mostakbaliat.com/damasmea.htm l

17. مراد شحماط، المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية ، وثيقة إلكترونية :

http://www.arantimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=8567

18. جورج الراسي، ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي ، وثيقة إلكترونية :

http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=177914

19. مرصد الارهاب، "من الارهاب الأعمى الى العنف العدمي ، وثيقة إلكترونية :

http://www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-51564.html

20. دنيا الوطن، "الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها الى القاعدة الجهاد في بلاد المغرب، ، وثيقة إلكترونية :

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2007/01/27/72384.html

21. بدون ذكر صاحب المقال، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القدافي: ، وثيقة إلكترونية :

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1422

22. أحمد ادريس وآخرون "الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، وثيقة إلكترونية :

http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf

23. ريما صالحة، " صناعة الموت: الجماعات المسلحة في المغرب العربي، وثيقة إلكترونية:

http://www.rpcst.com/pass/belad-33.ht

24. Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in:

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

25. Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?" in : www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

26. Henning Boekle,Volker Rittberger, Wolfgang Wagner, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", in:

http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm.

27. Paul Kennedy," Has the US lost its way?", The Observer , Sunday, March 3, 2002,in:

http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html

28. Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

29. Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon," Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy",p.48-51.in: www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf

30. Steven R. Ekovich,"George W. Bush: Vers une nouvelle politique étrangère",in:http://www.strategicsinternational.com/georgebush.htm

31. Francis Fukuyama &G. John Ikenberry," Report of The Working Group on Grand Strategic Choices, Princeton Project on National Security", no date ,p.p.6-7.,in: : www.wws.princeton.edu/ppns/conferences/reports/fall/GSC.pdf

32. Yahia Zoubir , "la politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations", pp 3- 4. In: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q

الفهرس

الفـــــهرس

مــقدمة..... 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و نظرية الدراسة

مقدمة الفصل..... 13
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... 14
المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية..... 14
المطلب الثاني : اهمية السياسة الخارجية..... 21
المطلب الثالث : صنع السياسة الخارجية..... 27
المطلب الرابع : أدوات السياسة الخارجية..... 30
المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي..... 36
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي و تطوره..... 36
المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي..... 46
المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن..... 52
المطلب الرابع : مظاهر الأمن القومي وخصائصه..... 57
المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة العلاقة بين صناعة السياسة الخارجية ومفهوم الأمن و المجال الحيوي..... 61
المطلب الأول: النظرية الواقعية 61
المطلب الثاني: النظرية الأمنية و الاستراتيجية..... 65
المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية..... 69
خلاصة الفصل 89

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

مقــدمة الفـــصل..... 91
المبحث الأول :الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية..... 92
المطلب الأول : أسباب التوجه الانعزالي..... 92
المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد..... 94
المطلب الثالث : تفسير المقتربات النظرية للسياسة الأمريكية..... 96
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية..... 108
المطلب الأول :أبرز العوامل الداخلية..... 108

المطلب الثاني : أثر العامل الخارجي..... 133
المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار..... 136
المبحث الثالث : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية..... 142
المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)..... 143
المطلب الثاني :بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)..... 149
المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية..... 157
خــلاصة الفصل..... 163

الفصل الثالث: تطور السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي

مقــدمة الفـــصل..... 164
المبحث الأول: منطقة المغرب العربي المفهوم و الأهمية..... 165
المطلب الأول: تعريف منطقة المغرب العربي..... 165
المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية..... 168
المطلب الثالث: المغرب العربي بعد الحرب الباردة..... 171
المبحث الثاني: نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية..... 177
المطلب الأول: تطور الاهتمام الامريكي بالمنطقة المغاربية..... 177
المطلب الثاني: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية..... 182
المطلب الثالث: تطور العلاقة الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية..... 184
المبحث الثالث: تحديات العلاقة الأمريكية المغاربية..... 194
المطلب الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية 194
المطلب الثاني: الإرهاب في المنطقة المغاربية (تنظيم القاعدة)..... 196
المطلب الثالث :الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية..... 203
خــلاصة الفصل..... 206

خـــاتمة..... 207